

المسار التشاوريّ  
للمُلتقى الوطنيّ الليبيّ  
التقرير النهائيّ

نوفمبر 2018





المسار التشاوري للمُلتقي الوطني الليبي

التقرير النهائي

## إهداه

إلى ليبيا..

إلى كل الليبيات والليبيين.. إلى بنات وأبناء آساد الشّر..

إلى كل من شارك أو ساهم أو تابع أو ينتظر مخرجات المسار التّشاوري للمُلتقى الوطني...

إلى الليبيات والليبيين الذين احتضنوا المسار التّشاوري والقائمين عليه بكرمهم المعهود وبعزم مرهف لا تماطله إلا حماستهم لليبيا وعزّتها...

إلى الإعلام الليبي الذي لم يدخل على هذا المسار التّشاوري بتغطية كل المجتمعات في الدّاخل والخارج.. إلى البلديات والأجسام الوطنية والمحلية.. إلى الجامعات والشّباب ومنظمات المجتمع المدني.. إلى المرأة الليبية الكريمة التي لم تأل جهدا في المشاركة الفاعلة في المُلتقى الوطني..

إلى الليبيين الذين بجهادهم وجلادهم دفعوا كيد الأعادي والعوادي، فحافظوا على ليبيا ووحدة أرضها وشعبها...

عسى أن يكون لهذا المسار التّشاوري شرف المساهمة في بناء ليبيا التي ينشدها الليبيون..

## شكر

يعبر الفريق المُيسّر للمُلتقى الوطنيّ عن خالص شكره وامتنانه لبعثة الأمم المُتّحدة للدّعم في ليبيا وعلى رأسها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المُتّحدة السيد غسان سلامة لما قدّموه لهذا المسار في مراحله المُختلفة من مساعدة وتشجيع قيّمين، كما ينوه الفريق إلى الدّعم والتسهيلات التي قدّمها الاتحاد الأوروبيّ ووزارة الخارجية الألمانيّة في سبيل إنجاح كلّ اجتماعات هذا المسار التّشاوريّ.



## الفهرس

8 .....	المُلْخَص
14 .....	المسار التّشاوري للملتقى الوطنيّ الليبيّ
18 .....	الباب الأول: الأوليّات الوطنيّة والحكوميّة
26 .....	الباب الثاني: الأمن والدّفاع
36 .....	الباب الثالث: توزيع السّلطات والموارد
50 .....	الباب الرابع: المصالحة الوطنيّة والعمليّات الدّستوريّة والانتخابيّة
60 .....	الباب الخامس: المبادئ الرئيسيّة المنبثقّة عن المسار التّشاوريّ
70 .....	المُلْحَقات
70 .....	المنهجيّة
73 .....	أسئلة إرشاديّة
74 .....	المشاركة في المسار التشاوري للملتقى الوطني



## الملخص



## الملخص

أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة عن خطّة العمل الخاصة بليبيا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 2017. وفي إطار تفعيل الملتقى الوطني المنصوص عليه في خطّة العمل الأممية، تلقى مركز الحوار الإنساني بتاريخ 9 فبراير 2018 طلباً رسمياً من طرف السيد غسان سلامة يتعلق بتنظيم مسار تشاروري يسمح بمشاركة أوسع طيف ممكّن من الليبيين في تحديد أهداف هذا الملتقى الوطني وضبط استراتيجيته ويمكّنهم في الآن ذاته من المساهمة الفعّالة في تحديد التوجّهات المستقبلية الكبرى لبلادهم.

وقد انعقدت اجتماعات المسار التّشاروري للملتقى الوطني الليبي في الفترة الممتدة بين 5 نيسان /أبريل و 11 تموز /يوليو 2018 بتيسير من مركز الحوار الإنساني ودعم من البعثة الأممية. وكما جاء على لسان عدد كبير من المشاركين، فقد مثلّ هذا المسار التّشاروري ”حدث سياسياً فارقاً“ وسمح بحوار ليبيٍّ ليبيٍّ متميّز من حيث شكله ومضمونه.

وبقدر ما مثلّ هذا المسار أحد أهمّ الحوارات الوطنية الشاملة التي انتظمت في كلّ ربوع ليبيا منذ عقود، فإنه يُعدّ كذلك من الفرص التّاذرة التي أتيحت للبيّن منذ سنة 2011 لمناقشة ما يعصف ببلادهم من أزمات بطريقه صريحة وهادئة ومنهجية.

لقد سمح هذا المسار بلّ شمل كلّ الليبيين دون استثناء أو إقصاء. كما أدمج كلّ المناطق التي لم تشارك بالقدر الكاف في مجريات العملية السياسيّة طوال السنوات الأخيرة: من غات والقطرون والكفرة إلى بني وليد وورشفانه وبراك الشاطي وغيرها من كلّ مناطق ليبيا.

وعلى امتداد أربعة أشهر، نجحت الجهة المكلّفة بتيسير المسار في عقد 77 اجتماعاً في 43 بلدية في كلّ ربوع البلاد وفي مدن المهجر التي تضمّ جاليات ليبيّة مهمة.

كما تميّز هذا المسار بلّ شمل ما يقارب 7آلف مواطنة ليبيّة ومواطن ليبيٍّ من كلّ الفئات والشّرائح الاجتماعية. وبالإضافة إلى الزّخم الميداني للجتماعات في الدّاخل الليبي وفي الخارج، فقد شارك الليبيون بكثافة عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمسار من خلال ما يزيد على 1700 استبيان وما يناهز 300 مشاركة مكتوبة عبر البريد الإلكتروني.

وإلى حدّ كبير فقد حقّقت الحملة التّواصلية عبر موقع التواصل الاجتماعي نتائج مهمّة وأثراً غير مسبوق، إذ أتاحت هذه الوسائل فرصة التّفاعل والمشاركة لما يقارب 131 ألف متابع على فيسبوك و1800 متابع على تويتر بما مكّن من الوصول إلى ما يقارب 1.8 مليون ليبيًّا. كما لعبت وسائل الإعلام الليبيّة المحليّة دوراً رئيسياً في تغطية اجتماعات المسار التّشاروري بأدقّ تفاصيله.

إنّ الملتقى الوطني مثلّ مجالاً جمع الليبيين من كلّ الشّرائح والأعمار والمستويات التعليمية، من الجامعات والبلديّات ومنظمات المجتمع المدني والاتّحادات الطّلابيّة والفاعلين السياسيّين والعسكريّين والأمنيّين بالإضافة إلى الحكماء والشّيوخ. وقد حملت مساهمات المشاركين بين طيّاتها حكمة الأجداد وتراثهم الراّخر بمعانٍ الشرف والالتزام بالوطنيّة الصّادقة، وهو ما جعلها أقرب إلى لحظة تأمّل جماعيّة تقاطع فيها التاريخ البعيد والقريب بالحاضر والمستقبل.

إنّ هذا المسار يطبع شكلًا ومضمونًا إلى التّعبير عن مطامح وموافق ووجهات نظر كلّ الليبيّين بكلّ فئاتهم ومكوناتهم. فقد عملت الجهة المنظمة على تيسير فعاليّات استهدفت فئات بعینها لم تشملها العملية السياسيّة بالقدر الكاف، على غرار المُهجرّين والنساء وشباب الجامعات والمدن التّائبة.

وحرص القائمون على المسار على نشر كلّ تقارير الاجتماعات بكلّ شفافية بالإضافة إلى المساهمات المكتوبة القيمة التي أرسلتها نخبة مميّزة من الأكاديميين والمفكّرين المقيمين داخل ليبيا وخارجها. وقد مثلّت هذه المساهمات والوثائق الأساس الذي تمّ الاعتماد عليه في بلورة هذا التّقرير.

وقد استندت اجتماعات المسار التّشاوري على مجموعة من الأسئلة شكّلت أساساً منهجياً للمسار برمّته وتناولت القضايا الأكثر إلحااحاً من منظور الليبيّين: الأولويّات الوطنيّة، الأمن والدّفاع، توزيع السّلطات والموارد، المصالحة الوطنيّة والعملية الدّستوريّة والانتخابيّة.

وتناول المشاركون في القسم الأوّل من اجتماعات المسار التّشاوري مسألة الأولويّات الوطنيّة والحكوميّة. ولعلّ الطّابع العامّ والغموض النّسبيّ الذي يكتسيه مصطلح الأولويّات قد جعل المشاركون يتناولون كلّ أبعاد الأزمة القائمة. وقد أدان المشاركون بهذه المناسبة ما اعتبروه وضعية عبّثية تشهدها ليبيا سواء من حيث تدنيّ مستوى الخدمات العامّة أو من حيث إهار الموارد والمقدّرات وتدنيّ الوضع الأمنيّ العامّ.

وقد انبثق عن هذا الجزء الأوّل جملة من التّوصيات العامّة التي صنّفها المشاركون كأولويّات لمؤسّسات الدولة المأمولة: الوحدة والسيادة، الإدارة الرّشيدة للموارد والثروات، الحقّ في الأمن والمساواة بين المواطنين في الخدمات العامّة.

وفي القسم التّالّي من الاجتماعات تطرّق المشاركون إلى مسأليّة الأمن والدّفاع وقدّموا تقييمهم للأزمة الراهنة ورؤيتهم لسبيل بناء المؤسّستين العسكريّة والأمنيّة. وبقدر ما تميّز النقاش حول هذه المسألة بدرجة هامة من الصّراحة والدقة فقد تمّحض عن نقاط توافقية بالغة الأهميّة. إذ أكدّ كلّ المشاركون على حقّ كلّ الليبيّين في الأمن باعتباره حجر الأساس في بناء المستقبل، كما أجمعوا على نبذ كلّ أشكال التقسيم في المؤسّسة الأمنيّة وأكّدوا على ضرورة توحّي السّبيل الكفيلة بإدماج الشّباب المُنخرط في التّشكيلات المسلّحة المختلفة، كما شدّدوا على ضرورة بناء مؤسّسة عسكريّة موحّدة باعتباره شرطاً رئيساً لبناء الدولة المنشودة.

وفي إطار المحور التّالّث، ناقش المشاركون بإسهامات آليّات توزيع الصّلاحيّات وإدارة الموارد بين مستويات الحكم المحلي والمركزيّ. وشمل ذلك السّبيل الكفيلة بحماية المؤسّسات السياديّة من كلّ محاولات التّوظيف السياسيّ بالإضافة إلى آليّات الدّفع بالحكم المحلي ومتّفّل التّفاصيل الفنّية المرتبطة بدعم البلديّات في اضطلاعها بمسؤوليّاتها.

وانبثقـت النقاشات في هذا الباب عن عدّة رسائل واضحة، ولعلّ أهمّها ما يعتبره الليبيّون واجب المسؤولين مركزيّاً ومحليّاً في ضمان توزيع عادل للمقدّرات والثروات وتطّلعهم لنظام لا مركزيّ تلعب فيه البلديّات دوراً رئيساً في تقديم الخدمات للمواطنين.

وبخصوص الحلول الممكنة للأزمة القائمة، أكد الليبيون في إطار نقاشهم للمحور الرابع على التّرابط الوثيق بين المصالحة الوطنية والعملتين الدّستورية والانتخابية واعتبارهما أساسا لأي حلّ مأمول. ويُجمع المشاركون على التطلع إلى طيّ صفحة الماضي وضجرهم من مراحل انتقالية لا تنتهي رغم تعدد الآراء بخصوص التّوصل إلى أساس دستوريّ توافقيّ.

وإذ يقرّ جلّ المشاركون بأنّ التّوصل إلى أساس دستوريّ توافقيّ وإنجاح العملية الانتخابية – على أهمّيته – لا يكفي لإخراج ليبيا من أزمتها الحالية، فإنّهم يؤكّدون على الدور الرئيسيّ للمصالحة الوطنية.

وبهذا الصّدد، يعتبر المشاركون أنّ ما شهدته ليبيا في السنوات الماضية قد أتّر على النّسيج الاجتماعي وأنّه لا بدّ للبيّن من تضميده جراهم بكلّ شجاعة للتّوصل إلى حلّ حقيقيّ للأزمة الراهنة.

وإذا كان من الصّعب الإتيان على كلّ ما حملته اجتماعات المسار التّشاوريّ من آراء ومقترنات قيمة، فإنّه لا بدّ من التّأكيد على النّقاط التّوافقية العديدة التي توصل إليها المشاركون في كلّ ربع ليبيا والتي يتناولها الجزء الأخير من هذا التّقرير بالتفصيل. ويمكن أن نلخّصها فيما يلي:

1. استرجاع السيادة باعتبارها أولوية وطنية أساسية وشجب كلّ محاولات التدخل الخارجيّ. وتكلّسي وحدة ليبيا وسلامة أراضيها وحماية حدودها أهمية قصوى. كما يجمع المشاركون على التلاقي بين الوحدة الوطنية والسيادة من جهة واللّامركزية من جهة ثانية.
2. الحفاظ على المقدّرات الوطنية وديمومة استغلالها من خلال الإنفاق في توزيع الثروة والخدمات والابتعاد عن كلّ أشكال التّمييز بين المناطق والفتات. كما يطالب المشاركون بردّ الاعتار لكلّ من طاله أيّ شكل من أشكال الإقصاء السياسيّ الاجتماعيّ والاقتصادي.
3. الأمن حقّ أساسيّ مكفول لكلّ الليبيّين وهو خدمة عامّة تستوجب وجود مؤسّسات أمنيّة وعسكرية مهنية وموحدة تعمل بإشراف السلطة المدنيّة ورقابة القضاء وهذا يتطلّب بطبيعة الحال تفعيل الدور الرقابيّ للسلطة القضائيّة ودعم استقلاليّتها.
4. وحدة المؤسّسات السياسيّة والمؤسسة العسكريّة وحمايتها من كلّ أشكال التّوظيف السياسيّ والفكريّ وتكرّيس جهودها لخدمة المصالح العليا للشعب الليبيّ.
5. حماية الموارد والثروات الوطنية من كلّ التّهديدات وعمليّات النّهب والإبتزاز ودعم الرقابة القضائيّة والإداريّة على المؤسّسات الاستراتيجيّة والماليّة دعماً لشفافيتها وحسن تسييرها.

6. التّوزيع العادل للثّروات وعوائد الموارد الليبية. وبهذا الصّدد يطالب المشاركون بتخصيص جزء من الموارد للبلديّات وإعادة الإعمار وتطوير البنية التّحتية. ويدعو المشاركون إلى تخصيص جزء آخر من عائدات الثّروات الوطنيّة في تنمية المناطق المنتجة للنّفط وإصلاح الأضرار النّاتجة عن تهميش شرائح واسعة من الليبيّين.
7. دعم الامركيّة وقوية قدرات البلديّات ودعم خبراتها وإشراكها فعلياً في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على المواطنين بعيداً عن كلّ الحسابات السياسيّة.
8. إنتهاء المرحلة الانتقالية بالاستناد إلى أساس دستوريٍّ توافقيٍّ يحظى برضاء كلّ شرائح المجتمع الليبيّ.
9. إجراء الانتخابات في ظروف تتوفر فيها شروط الأمن والشفافية وإزالة كلّ العرقيّل أمام مشاركة الليبيّين ترشّحاً واقتراعاً.
10. التّوصّل إلى مصالحة وطنية حقيقية بعيدة عن كلّ أشكال التدخل الخارجيّ. كما دعا المشاركون بهذا الصّدد إلى الاستفادة من تراث الأجداد في الصّفح والعفو والاستجابة لطلع الأجيال الحاضرة إلى الحرية والإنصاف.



# المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي



## المسار التّشاوري للملتقى الوطني الليبي

يذكّر مطلع سنة 2018 الليبيّين بمرور سبع سنوات دون أن تتوصل بلادهم إلى الاستقرار المنشود وبناء مؤسّسات الدولة. وقد أدى الصراع السياسي بين النّخب والانقسام العبّي للمؤسّسات وإهار مُقدّرات البلد ونهبها إلى حالة من اليأس واسعة النّطاق فاقم منها الغموض وما بعده انسداد للأفق السياسي.

وإذ تعددت المبادرات الليبيّة والدولية الهادفة إلى حلّ الأزمة السياسيّة ووضع حدّ للتدّهور الاقتصادي والاجتماعي، فقد باءت كلّها بالفشل أو تعرّضت للإفٌال رغم ما انطوت عليه من رغبة صادقة في إيجاد حلّ توافقي دائم. ويعزى هذا الفشل في جزء كبير منه إلى الحاضر الغائب في كلّ هذه المبادرات: الشعب الليبي. ذلك أنّ هذه المساعي السياسيّة لإيجاد الحلّ المأمول ما فتئت تُركّز جهودها على النّخب السياسيّة بهدف إيجاد آليّات اقتسام السلطة وإعادة ترتيب صيغها بالشكل الذي يُجمّع ما تشتّت وما تفرّق. بيد أنّ هذه المساعي بدا وكأنّها أفلتت - أو تعافت عن - الشعب الليبي باعتباره الأساس والمرجع لكلّ حلّ واتفاق حقيقي.

وفي هذا السّياق، رأى المسار التّشاوري للملتقى الوطني التّور سنة 2018 ليكون محاولة متواضعة هدفها الرّئيسي إعادة القول الفصل إلى الليبيّين في كلّ ربوع البلد وفي الخارج من خلال توفير مجال يتحاور فيه الليبيّون من كلّ الشرائح الاجتماعيّة والأعمالي والخلفيّات الدراسية والعلميّة.

وإذا كانت النّخب المحليّة والوطنيّة المتميّزة وقادرة الرّأي العام قد شاركوا بكثافة في كلّ الاجتماعات، فإنّ ذلك لم يجعل الحوار تُخبوياً أو نظريّاً بقدر ما فتح المجال أمام تفاعل بين التّعبير الليبي الشّعبي العميق في بساطته من جهة وآراء النّخب الليبيّة الغنية فكريّاً من جهة ثانية.

وعلى أساس تكليف رسمي من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا<sup>1</sup>، قامت الجهة المنظمة بسلسلة من المشاورات تمّ في إطارها تدارس أُنْجع السّبل الكفيلة بجعل المسار التّشاوري محطة دفع إيجابيّ للعملية السياسيّة الليبيّة. وإذا أضفت هذه المشاورات إلى بلورة أهداف وأجندة المسار التّشاوري فضلاً عن محاوره الرّئيسيّة، فقد أُسْفِرَت بذلك عن استراتيجية متكاملة تهدف إلى تشجيع الليبيّين على المشاركة في هذا المسار وتكرّيس كلّ الإمكانيّات اللوجستيّة والوسائل الإعلاميّة التقليديّة وغير التقليديّة لهذا الغرض بما يكسب هذا التّشاور ومُخرجاته أقصى درجات المصداقية.

إنّ المسار التّشاوري للملتقى الوطني الليبي الذي انعقد في الفترة الممتدة بين 5 نيسان/أبريل 2018 و 11 تموز/يوليو 2018 انطلق مما يمكن اعتباره نقيصة المبادرات السياسيّة السابقة ليجتهد - ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - في تشكيل كلّ القوى الحية للمجتمع الليبي وعدم الاقتصار على النّخب الفكرية والسياسيّة على أهميّتها.

وفي إطار الحرص على أن يعبر المسار شكلاً ومضموناً عن كلّ الليبيّين وأن يكون دامجاً لكلّ فئاتهم ومكوناتهم، فقد عملت الجهة المنظمة على تنظيم فعاليّات مُوجّهة إلى فئات بعينها لم تشملها العملية السياسيّة بالقدر الكاف على غرار المُهجرّين والنساء وشباب الجامعات والمدن النّائية.

كما تفاعل القائمون على المسار إيجابيّاً مع بعض الحالات الاستثنائيّة التي تعذر فيها مشاركة بعض المجموعات في مناطقها، فتمّ تنظيم اجتماعات منفصلة في نفس المنطقة. وفي نفس الإطار، استجاب المركز لطلب عقد بعض الاجتماعات المتعلقة بقطاعات أو مواضيع بعينها.

وبهدف لِمْ شمل أكبر عدد ممكِن من الليبيين، تم العمل - لا سيما في المدن الرئيسية التي تتميّز بِثقل ديمغرافيّ مهمّ - على تنظيم أكثر من اجتماع واحد، وفي كلّ المدن التي مرّ بها المسار التّشاوريّ، كان التّواصل الدّائم والأخويّ مع الفاعلين الرّسميين والمحليّين هو القاعدة في تنظيم الاجتماعات وإنجاحها.

على أنَّ الوضع الأمنيّ الهشّ وبعض العرقيّ اللوجستيّ والعملية قد حالت دون تنظيم اجتماعات تشاوريّة في بعض المناطق، كما أنَّ ظروف التنّقل وعامل الزّمن قد منع عدّيد الشّخصيّات من المفكّرين والّذّئب الليبيّة المتميّزة من الحضور في الاجتماعات وهو ما مثلّ حافزاً رئيّساً للجهد الذي بذلته الجهة المنظّمة - ولعلّها وُفّقت فيه - في ترويج أدوات التّواصل عبر موقع الويب ووسائل التّواصل الاجتماعيّ.

ورغم ما ينطوي عليه الطرف الليبيّ الرّاهن من محاذير شّتّى، فإنَّ الجهة المنظّمة للمسار التّشاوريّ تمكّنت من بناء قنوات اتصالية مباشرة مع بنات وأبناء الشّعب الليبيّ داخل المدن والقرى الليبيّة. إذ مثلّ البلديّات والمؤسّسات التي أشرفت على تنسيق الاجتماعات مراكز جذب للّيبّيين ومنطلقاً لنشر المُعطيات حول زمن ومكان انعقاد الاجتماعات والأجندة المطروحة. وكثيراً ما اتّسّع نطاق هذا التّواصل المباشر ليشمل لقاءات ثنائية مع القادة ووسائل الإعلام المحليّة والإذاعيّة والصّحفية والتلفزيونيّة فضلاً عن تطّوّع الليبيّين وسعيّهم الدّؤوب لنشر اللّوحات الإعلانيّة والإخباريّة والإشهار للجتماع قبل انعقاده باعتباره حدثاً ليبيّاً محلّياً متميّزاً، كما حرص الفريق الاتّصالّي على الإعلام عن تفاصيل الاجتماع قبل انعقاده بأيّام لتوسيع دائرة المشاركة.

إنَّ مرحلة التّحضير للجلسات التّشاوريّة وعقد الاجتماع يمثلّ في حدّ ذاته - وبمعزل عن مُخرجاته ومضامينه - نجاحاً للّيبّيا والّليبيّين وأضفي على الحياة الوطنيّة والمحليّة الليبيّة طابعاً تارхиّاً، إذ مثلّ كلَّ اجتماع في كلّ مدينة وأيّاً كان عدد الحاضرين صوت ليبّيا التي ترفض الاستسلام للّتشتّت والتّقسيم والعجز وتأبى إلّا أن تمضي قدماً إلى مستقبلها بإرادة بناتها وأبنائها المُتحدين لا تفرّقهم فتنّة ولا تُبعدهم جغرافياً.



## 1. الباب الأول: الأولويات الوطنية والحكومية



## 1. الباب الأول: الأولويات الوطنية والحكومية

مثل بند الأولويات الوطنية والحكومية فاتحة النقاشات في اجتماعات المسار التشاوري للملتقى الوطني، ولعلّ الطّابع العام والغموض النّسبي الذي يكتسيه مصطلح الأولويات قد أتاح المجال للمشاركين لكي يعبروا عن كلّ ما اعتبروه عاجلا لا يقبل الإرجاء، وهو ما أضفي على الجلسات الأولى للجتماعات زخما وديناميكيّة استثنائيّتين، بيد أنّ هذا الغموض نفسه جعل المشاركين يتساءلون عن معنى الأولويات وعن الجهة المعنية بالتعاطي معها: أهي الأجسام المرتبطة بحالة الانقسام القائمة؟ أم لعلّ المقصود هو أولويات الحكومة الشرعية والموحدة المأمولة؟ وهل يمكن الحديث عن أولويات في ظلّ وضع أمنيّ ومعيشيّ لا شيء فيه يسرّ الليبيين أو يبشرهم بخير؟

في الواقع كان صوت المشاركين في تفاعلهم مع هذا البند هو صوت ليبيا الجريحة، ليبيا التي ملت الانقسام والتشتّت والعنف والنهب والإهانة، ليبيا التي تعي جيداً أنّ مقدراتها الطّبيعية والبشرية يجعل وضعها عبثياً: تدنيّي مستوى الخدمات العامة في بلد يزخر بثروات استثنائية، أزمة سيولة مالية في دولة تملك أصولاً مالية في كلّ أرجاء العالم وفوقيّة أمنية واقتتال في بلد توحّد شعبه كلّ مقومات الهوية والانتماء المشترك. وبهذا المعنى، فإنّ ليبيا التي يعرفها الليبيون حقّ المعرفة لا تشبه ليبيا التي يشهدون دمارها وتمزّقها في أيامهم هذه. وفي نهاية المطاف، فإنّ كلّ حديث عن الأولويات يعود بالمشاركين إلى نقطة البداية: «ليبيا... وما السّبيل لاستعادة سيادتها وحكومتها الواحدة ومؤسساتها الوطنية؟ ما السّبيل للنهوض بالخدمات العامة الموجّهة لأبنائها؟ وما السّبيل لتجاوز كلّ إرهاصات الأزمة القائمة؟ ومن زاوية عملية، مثل النقاش حول الأولويات طرقاً لكلّ الأبواب التي تضمنّتها الأجندة والتي سيتّم تفصيلها في الأجزاء اللاحقة من هذا التقرير».

### 1.1 استرجاع السيادة

يُجمع المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني على أنّ استرجاع السيادة هو مطلب جامع وأولوية وطنية أساسية. وتكتسي وحدة ليبيا وأراضيها وحمايتها حدودها أهمية قصوى، إذ لا وجود لحلّ سياسي ممكن أو شرعي من دون شرط السيادة الكاملة غير المنقوصة. وبهدف ضمان الوحدة الوطنية وصيانتها، أشار المشاركون في كلّ الاجتماعات إلى أهمية وجود مؤسسات سيادية وحكومة مُوحّدة فضلاً عن بناء مؤسسات أمنية وعسكرية فعالة تحمي المواطنين ومصالح الشعب.

وبقدر ما شجب المشاركون كلّ مظاهر التدخل الخارجي في الشؤون الدّاخلية الليبية وما أدى إليه ذلك من تأجيج الصراع الدّاخلي ومن توظيف السّاحة الليبية في أجندات لا علاقة لها بمصالح الليبيين، فقد أكدّوا على أنّ التّصدّي لهذا التدخل واجب على كلّ الأجسام والفاعلين الليبيين وعبروا في الآن ذاته على أنّ رفض التدخل لا ينفي تطلع الليبيين للتعاون مع كلّ الأطراف الدوليّة الصّديقة في مجالات الاقتصاد والثقافة وتبادل الخبرات على قاعدة الاحترام والمصلحة المشتركة.

وإذ اعتبرت الأغلبية السّاحقة من المشاركين بأنّ لا تناقض بين الوحدة الوطنية والسيادة من جهة واللامركزية من جهة ثانية، فقد أشاروا إلى أنّ النّظام اللامركزيّ سيسمح لكلّ المدن والمناطق بالاضطلاع بدور كامل وفاعل في إدارة وتسيير شؤونها اليومية بما يستجيب لطموحات المواطنين الليبيين.

وأملا في التوصل إلى رؤية ليبية مشتركة لشكل الدولة وهيّتها ومبادئها الكبرى، فقد أوصى قسم واسع من المشاركين بوضع ميثاق وطني لا يكون بديلاً عن الدّستور وإنّما من شأنه أن يمثل وثيقة توجيهية تاريخية تعبر عن ضمير الليبيين وأسس انتماءهم المشترك. كما أوصى المشاركون بعدد الملتقى الوطنيّ أيّاً تكون صيغه وترتيباته النّهائية على أرض الوطن وبين ظهري الشعب الليبي تكريساً لمبدأ السيادة والاستقلال.

## 2.1 حكومة وطنية جامعة في خدمة كل الليبيين

يعتبر قسم واسع من المشاركين في المسار التشاوري أن الليبيين محرومون من حكومة تمثلهم وتجمع فرقهم وتدافع عن مصالحهم وتضع ليبيا واستقرارها وازدهارها في أعلى سلم الأولويات.

إن الليبيين وفي سياق حديثهم عن شكل الحكومة التي يتطلعون إليها لا يلحّون على مبدأ بقدر إلحاحهم على النّزاهة ونظافة اليد والحيادية والوقوف على نفس المسافة من كلّ الليبيين. وبهذا المعنى، فإنّ الحكومة الوطنية إنّما تكتسب طابعها «الوطني» من احترامها وإعلانها لقيمة مواطنة: إذ لا فرق بين ليبيٍّ وأخر أو منطقة وأخرى في إسداء الخدمات الإدارية وتنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالبنية التحتية والصحة والتعليم وغيرها من الحاجيات الأساسية.

وبوجود هذه الحكومة الوطنية المنشودة، يأمل المشاركون في المسار التشاوري بأن لا يكون المسؤولون المحليون من المجالس البلدية وغيرها من الأجسام مضطربين للضغط الدائم على السلطات المركزية لتحويل الاعتمادات وتنفيذ البرامج، وبأن لا تكون العاصمة - كما هو الحال في السنوات القليلة الماضية - حلبة سباق محموم لربط العلاقات مع المسؤولين المركزيين الذين «يفتحون حنفيّة الاعتمادات» على أساس الولاءات والحسابات الضيقّة. وعلى المدى القصير، اعتبر المشاركون أنّ الحكومة الوطنية التي يتطلع لها الليبيون لا بدّ لها من بذل كلّ الجهود لمعالجة المسائل المرتبطة بالصالحة على المستويين الوطني والمحلّي باعتبارها شرطاً رئيساً لبناء المؤسسات.

ومن منظور قسم واسع من الليبيين، فإنّ الحكومة الوطنية هي أيضاً المرأة العاكسة لما يزخر به الشعب الليبي من كفاءات عالية المستوى داخل الوطن وخارجها، إذ كثيراً ما عانت ليبيا - إلّا فيما ندر - من وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب مما ترك تشوّهات إدارية عميقّة في المؤسسات الخدمية والحكومية، وهذا التّشوّه أدى إلى ما يشبه تعديلاً للرّداءة في عدد كبير من القطاعات. ورغم تعدد الآراء حول الآليّات الكفيلة بتمثيل عادل للفئات الاجتماعية في الحكومة، فإنّ توفير كلّ ضمانات الكفاءة بما في ذلك الخبرة الفنية والاختصاص الأكاديمي والتّزاهة اعتبار ركناً رئيساً من أركان الحكومة الوطنية المأمولة.

## 3.1 وحدة ليبيا من وحدة مؤسساتها

كان إجماع الليبيين واضحاً لا لبس فيه بخصوص بمبدأ وحدة المؤسسات الوطنية، وكذلك كان اتفاقهم على اعتبار أيّ انقسام قائم مشيناً في حقّ الوطن وتاريخه المشرف وفي حقّ الأمانة التي حملّها الأجداد للأجيال الحاضرة. كما أنّ الوحدة المنشودة لا ترتبط بمبدأ السيادة الوطنية إلّا بقدر ما ترتبط بالحياة اليومية لكلّ ليبيٍّ وليبيٍّ وتتوفر الحدّ الأدنى من شروط الحياة الكريمة. فأيّ أمن ينعم به المواطن الليبي في ظلّ انقسام المؤسّسة العسكرية وتشتّت المؤسّسة الأمنية والانتشار الفوضوي للسلاح؟ وأيّ أفق اقتصادي في ظلّ تهديد دائم للاستقرار وحسن سير مؤسسات استراتيجية على غرار المصرف المركزي و «المؤسسة الوطنية للنفط» و «المؤسسة الليبية للاستثمار»؟ وأيّ أمل في خدمة عامة لائقة ما دامت هيئات حيوية على غرار «جهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي» و «الشركة العامة للكهرباء» ومكتب النائب العام والمجلس الأعلى للقضاء الليبي والمحكمة العليا الليبية تبدو «وكانها مُستلبة ومحظوظة من طرف أجسام شغلها الشاغل التّنافر على السلطة والحفاظ على امتيازات أعضائها»؟

#### 4.1 تأمين الخدمات العامة وإعادة الإعمار:

إذا كان تعافي الاقتصاد الليبي بحاجة إلى مدة زمنية تصر أو تطول تسترد فيها المؤسسات الاستراتيجية وحدتها وفاعلية إدارتها، فإن وضع حد لتردي الخدمات العامة وانقطاعها على غرار الكهرباء ومياه الشرب والدواء والمعدات الطبية يجب أن تكرّس له كل الجهود آجلا لا عاجلا.

وفي هذا الإطار، يُلحّ قسم واسع من المشاركين على أن تفعيل اللامركزية ودعم دور البلديات من شأنه أن يُحسن من جودة خدمات ويقرّبها من المواطنين ويسهم في حلّ جانب مهم من معاناة الليبيين. وإن يُجمع المشاركون على اندثار مستوى هذه الخدمات الأساسية سواء في المناطق البعيدة أو في المدن الرئيسية، فإنّهم يتّفقون على دعوة كل الأطراف السياسية والتشكيلات المسلحة إلى تحديد الإمدادات الغذائية والطبية والمؤسسات والبني التحتية الحيوية عن أي صراع أو تنازع أو أزمات أمنية.

#### 5.1 القضاء: نقطة ضوء في عتمة المؤسسات الليبية

لم يُخفِ الليبيون استشارتهم وعميق احترامهم للسلطة القضائية الصامدة في وجه كل العرقل المُنجرّة عن الانقسام السياسي. وإذا كان العدل أساس العمران، فإنّ لسان حال المشاركين في المسار التّشاوري يقول بأنّ هذه السلطة التي لم تفرّط في أمانة وحدة ليبيا والليبيين لهي الأجدر بالثقة، وأنّ لها على الليبيين وعلى من يمثّلهم في الأجسام المنتخبة حقوقاً أقلّها صون حرمتها وعلوّية قراراتها من عبث العابثين ومن كلّ ما هو منجرّ عن الانقسام السياسي وسلوكيات بعض التشكيلات المسلحة، وهو ما يتطلّب أن يكون العمل على تمتينها ودعم أركانها وتطويرها عملاً دؤوباً وجدياً.

وبقدر ما يُمثّل التّحقيق في الانتهاكات الإدارية والمالية وواقع التّهرب الاقتصادي والفساد ضرورةً ملحةً، فإنّ القضاء وهيئاته المُؤقرّة على غرار المحكمة العليا والمحكمة الإدارية وديوان المحاسبة قادرة على الاضطلاع بهذا الدور على أكمل وجه بشرط الاحتكام إليها احتكاماً غير مشروط لا تشوبه شائبة التّأثير السياسي أو التّهديد توضيحاً أو تلميحاً.

بيد أنّ هذه الثّقة الاستثنائية في السلطة القضائية لم تُخفِ القلق المتواتر من استفحال ظاهرة انتهاك القرارات القضائية، واستخفاف بعض الجهات السياسية والتشكيلات المسلحة بما يصدر عن المحاكم فضلاً عما يتعرّض له القضاة من تضييق وتهديد بما يشكّل إنهاكاً وكسرأ لهيبة هذه المؤسسة العريقة. وعلى هذا الأساس، طالب بعض الليبيين بإسناد بعض مهمات المؤسسة القضائية إلى رقابية إدارية.

#### 6.1 الإنصاف وحماية المُقدّرات الوطنية من الإهانة والنهب: شروط المصالحة والاستقرار

بقدر ما يبدي طلائع الليبيين للمصالحة الشاملة والاستقرار بديهيّاً، فإنّهم وبنفس القدر واعون بأن لا مكان في ليبيا حاضراً ومستقبلاً لمصالحة مُصطنعة أو استقرار زائف. فما تعاقب على ليبيا في السنوات الأخيرة مثلّ إلى حدّ كبير النتيجة الطبيعية لاستقرار ظاهره على خلاف باطنـه: فشعارات «سلطة الشعب» و«الاشتراكية» كانت طوال عقود عناوين لاستئثار البعض بالثروة والسلطة والجاه على حساب مناطق وشراائح واسعة من الليبيين دفعوا ثمن بعدهم الجغرافي عن العاصمة وانعدام حظوظهم عند صاحب السلطة. وبعد 2011، ورغم الآمال الكبيرة في بناء الدولة التي تُنصف الليبيين بعد عقود من الحيف، فإنّ الحرية والديمقراطية المنشودتين أصبحتا بسبب جشع البعض وطمعهم "تحريراً" للفساد والنهب واستباحة المال العام دون حسب أو رقيب. وإذا كان الليبيون قد عانوا طوال عقود من احتكار البعض للمقدّرات الوطنية وكان الأمل

يحدوهم في الإنفاق لكي يعمّ الرفاه والرخاء والاستقرار على قاعدة المواطن، فإنّهم فُجعوا في السنوات القليلة الماضية بالمساواة بين الليبيين – لا في الرفاه والرخاء – ولكن في ضنك العيش وشح السيولة المالية وتردي الخدمات العامة.

إنّ الحفاظ على المقدرات الوطنية وديمومة استغلالها يرتكز من منظور قسم واسع من المشاركين في المسار التّشاوري على أساسين: أولاً الإنفاق في توزيع الثروة والخدمات والابتعاد عن كلّ أشكال التّمييز بين المناطق والفئات بالإضافة إلى ردّ الاعتبار لكلّ من طاله الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وثانياً مجابهة التّهريب والاتّجار غير الشرعي بكلّ أشكاله والفساد العابر للحدود بما في ذلك العبث بالأصول المجمدة في الخارج. وفي هذا الإطار دعا جلّ المشاركين المجموعة الدوليّة لمعاضد جهود الليبيين في إحكام السيادة على الحدود وضمان احترام الحقوق الإنسانية والقطع مع كلّ الممارسات المشينة وعلى رأسها شبّهات الاتّجار بالبشر.

## 7.1 إنتهاء الفترة الانتقالية

مثل الأمل في إنتهاء المرحلة الانتقالية في أقرب وقت مطلباً رئيسيّاً أجمع عليه المشاركون في المسار التّشاوري للمملقى الوطني. ولعلّ لسان حال جلّ الليبيين الذي يستجلبون مرور وطنهم إلى وضع مستقرّ ومطمئن دائم يقول: وكأنّ ليبيا لا يُراد لها إلاّ المرور من تطرف إلى آخر. فطوال ما يزيد على أربعة عقود، ضجر الليبيون الرّكود والجمود ومأله، حتّى إذا بدأت عجلة التّغيير في التّحرّك واستبشروا له سنة 2011 وجدوا أنفسهم في دوامة الانتقال والاستثناءات والإعلانات الدّستورية التي تنتهي صلاحيّتها بـ“استعمالها” مرّة واحدة.

ومن منظور شرائح واسعة من الليبيين، فإنّ إجراء انتخابات على أساس قواعد دستورية مُتوافق عليها بما يُفضي إلى حكومة وأجسام منتخبة، هو الشرط الرئيس الذي سيسمح بإنتهاء حقيقي للمرحلة الانتقالية وأنّ تحقيق ذلك سيسهل التعاطي مع بقية الأولويّات.

## 8.1 من أجل تعافي الاقتصاد ووضع حدّ للنهب المنظم للمقدرات الوطنية

مثل الوضع الاقتصاديّ حجر الأساس فيما يعتبره المشاركون معاناة المواطنون الليبيون، وهي معاناة وإن كان البعض يستسهل اختزالها في مصطلحات وجمل مُكرّرة على غرار غلاء الأسعار وانهيار قيمة العملة وانقطاع السلع الأساسية وشح السيولة، فإنّها تعني مأساة يومية في الواقع اليومي للمواطن الليبي: كم من رجل أعمال وتاجر خسر ماله ومورد رزقه بسبب انهيار قيمة الدينار الليبي؟ كم من ربّ أسرة يخضع لابتزاز «تجّار الأزمة» للحصول على سيولة تسدّد رقم عائلته وتحفظ كرامته؟ كم من شيخ وامرأة وطفل بقي رهين مستشفيات خاصة في دول الجوار لأنّ من يعولهم لم يتلقّ راتبه أو لم يتمكّن من سحبه من المصرف؟.

إنّ الجمل السياسيّة والاقتصادية حول ضرورة إصلاح النّظام المصرفيّ والحدّ من تهافت السياسة النقديّة ودعم التنمية، ومهما بلغت من درجات الدقة الفنية والفصاحة اللغوية، فإنّها لا تُفصح إلاّ عن جانب محدود من الواقع اليومي الصّعب الذي يعياني منه المواطن الليبي في الداخل والخارج. وبهذا المعنى، فإنّ المشاركين في المسار التّشاوري وبقدر ما يُؤكّدون على ضرورة تكريس كلّ الجهود الوطنية والاستفادة من كلّ الكفاءات الليبية – وما أكثرها – لإقرار وإنفاذ سياسة اقتصاديّة ومالية ونقدية تُخرج بنات الوطن وأبناءه من ضيق حال يكاد يخدش كرامتهم في قوت يومهم وصحتهم وحاجياتهم الأساسية، فإنّهم لا يتردّدون في

دعوة كل المؤسسات والأجسام إلى اللجوء إلى الخبرات الأجنبية والتعاون مع الأشقاء والأصدقاء والمجموعة الدولية لنقل خبرات الدول التي تعافت من أزمات مماثلة.

وإذا لم تكن اجتماعات المسار التشاوري - رغم حضور عدد مهم من أساتذة الجامعات وخبرة الخبراء الذين تزخر بهم ليبيا - فرصة مناسبة للخوض في الشأن الاقتصادي والمالي بتفاصيله الفنية، فإن المشاركين يaderoوا انطلاقا من تجربتهم الحياتية باقتراح خطوات عملية لحلحلة الأزمة، أولها "فك قيد" "المصارف وفروعها من سيطرة التشكيلات المسلحة، وأشاروا بالبنان إلى ممارسات بعض التشكيلات وتدخلها في تعين أشخاص لا كفاءة لهم في موقع عليا في المصارف والمؤسسات المالية.

ومن وجهة نظر قسم واسع من المشاركين في المسار التشاوري فإن الأزمة الاقتصادية والمالية القائمة لا تعود أن تكون انعكاسا لحالة "تعييم الفساد" والجرأة غير المسبوقة على المال العام والثروات الوطنية في ليبيا، فيما يُشبه حالة عبئية من النهب المنظم الذي لا رادع له. وبحرارة الغضب الذي يسكن كل مشارك ومشاركة حيال إهار تجاوز كل حد وما يسببه ذلك من معاناة اقتصادية في بلد له كل مقومات الرخاء والرفا، فإن النقاشات كثيرة ما تعود إلى نقطة الانطلاق: وحدة المؤسسات وإعادة بناء الدولة. وفي جل النقاشات حول هذا الموضوع كثيرة ما تتم الإشارة إلى المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي فضلا عن الأصول الليبية في الخارج التي يقترب الحديث عن العبث بها بإحساس خاص بالمرارة. ذلك أن قسما واسعا من المشاركين في المسار التشاوري يعتبر أن هذه الأصول أمانة حملهم الله إياها للأجيال المستقبلية وأن لا مناص من محاسبة كل من يعيث بها لأنه تلاعب بمستقبل ليبيا وأمال شبابها.

وفي معرض الحديث عن المستقبل، فإن المشاركين يجمعون على أن أي استراتيجية للتعافي الاقتصادي لا تضع في سلم أولوياتها تشجيع الشباب وتأهيلهم وتمكينهم من المبادرة الخاصة وتوفير فرص عمل لائقة لهم هي استراتيجية منقوصة.

ووفق قسم واسع من المشاركين فإن استشراف الاقتصاد الليبي ومستقبل الوطن يحتاج إلى خطط مُحكمة وواقعية تعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وتقطع تدريجيا مع ثقافة الريع والاتكال وتعيد للبيتين روح المبادرة والكفاءة والاجتهاد في طلب الرزق. فيقدر ما ارتبط الإسراف في التواكل على موارد الدولة والدعم غير العقلاني في بعض الأحيان للسلع الأساسية بمحاولات شراء صمت الليبيين وتحويلهم لرعايا لا مواطنين طوال العقود الماضية، فإن تحررهم من الظلم يجب أن يعني انعتاقا من الاتكال على الدعم ومعاشات القطاع العام، فتتحرر بذلك الطاقة الخلاقة الفردية والجماعية الليبية. ألم يثبت الليبيون أنهم قادرون رغم عجز الدولة وقلة حيلتها وشح السيولة على مواجهة الحياة اليومية وضمان العيش المشترك الإسلامي والحضاري؟ أليس الأحرى بهم في المستقبل القريب والبعيد أن يجعلوا ثرواتهم ومقدراتهم في خدمة هذه الطاقة الليبية الخلاقة لا في استحداث وظائف وهمية والتغيير بما يدمّر روح المثابرة والجهاد التي حثّ عليها الدين الحنيف وحقق بفضلها الأجداد عزة ليبيا وشرفها ومجدها؟

## 9.1 وسائل الإعلام

ناقشت العديد من المشاركين الدور المهم الذي اضطاعت به وسائل الإعلام في ليبيا والأثر السلبي الذي خلفته في كثير من الأحيان بسبب الخطابات المتشنجة، وطالبوها وسائل الإعلام بالمساهمة في إشاعة روح من التناغم ولعب دور إيجابي والابتعاد عن كلّ ما يثير التّنّعّرات والفتنة.

وأوصى الكثيرون بوضع ميثاق شرف لوسائل الإعلام يجمع كافة العاملين في هذا المجال وكلّ المؤسسات الإعلامية بما يجعل هذا الميثاق نصّا ملزما يحدّ الأولويات والشروط التي يتوجب على وسائل الإعلام اتباعها ويضمن التزامها بمبادئ الشفافية والحياد.

وأقترح البعض العمل على توحيد الخطاب الإعلامي وتفعيل قوانين تنظم عمل المؤسسات الإعلامية بما يتوافق مع المعايير المهنية.

ودعا عدد قليل من المشاركين إلى وضع خطة لضبط خطاب وسائل الإعلام وردع كلّ ما من شأنه التحرير على الفتنة وتهديد وحدة النسيج الاجتماعي.



## 2. الباب الثاني: الأمان والدّفاع



## 2. الباب الثاني: الأمن والدفاع

مثُلت النَّقاشات حول مسائل الأمن والدفاع في المجتمعات المسار التشاوري للملتقى الوطني لحظة فارقة ومُميزة تيأساً بكل البنود المطروحة في أجندة المسار التشاوري، سواء من حيث ما اتسمت به من صراحة ورغبة جامحة في التعبير دون تحفظ عن تطلع الليبيين لما اعتبروه حقاً أساسياً وبديهياً - الحق في الأمن - أو من حيث التأكيد على أنه لا «إمكانية لإعادة بناء الدولة» أو التَّوصل إلى «الوضع الدائم المأمول» دون حلول فعلية وعملية لمسائل الأمن والدفاع.

وإذا كان من الجدير بالذكر أنّ عدداً مهماً من المجتمعات تميز بحضور بعض المنضويين في التشكيلات المسلحة المناطقية، فإنّ ذلك لم يحل دون تعبير الليبيين عن ضجرهم من بعض الممارسات التي توظّف السلاح لتحقيق غايات سياسية وخشيتهم من تواصل الانتشار غير المنظم للسلاح وما قد يؤدي إليه من الفوضى والمجهول.

وبقدر ما عبر الليبيون عن خشيتهم من غياب الدولة وقلة حيلتها وانقسام مؤسستها العسكرية وضعف مؤسستها الأمنية، فقد عبروا وبنفس القدر عن رفضهم لمقاييسه حرّيتهم واحترام مواطنهم بالأمن، وأكّدوا على أنّ المؤسستين العسكرية والأمنية إنّما تستمد قوتها من شرعيتها والاحترام الذي تحظيان به من طرف المواطنين، بقدر «احترامها للمواطنين يكون طابعها الوطني».

وفي سياق المجتمعات المسار التشاوري، اجتمعت الآراء على أنّ محور الأمن الدّفاع يتعلّق بأساسين لا غنى عنهما في ليبيا التي يتطلّع لها الليبيون مستقبلاً: الحق في الأمن ووحدة المؤسّسات العسكرية والأمنية الوطنية.

وقد أفضت نقاشات الليبيين بخصوص هذا المحور إلى جملة من المبادئ العامة والركائز المتعلقة بكلّ من المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية، كما أسفر الحوار إلى جملة من التوصيات العملية والتي يكتسي بعضها طابعاً خلقياً فضلاً عن بعض المقتراحات التفصيلية المطروحة للتشاور.

### 1.2 الركائز والأسس العامة للمؤسسة العسكرية الليبية الموحدة

حظيت مسألة وحدة المؤسسة العسكرية باهتمام خاصٍ لكونها الانعكاس الأكثَر وضوحاً للانقسام الذي تشهده ليبيا ولكن هذا الانقسام يهدّد وجود ليبيا كوطن واحد لكلّ الليبيين. وبنفس المعنى فإنّ المؤسسة العسكرية الموحدة هي جوهر ما يصبو إليه الليبيون من معانٍ استعادة وطنهم وبناء دولتهم المأمولة.

وفي هذا الإطار، يتفق المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني على جملة من الأسس والمبادئ التي اعتبروها شرطاً ضرورياً للتَّوصل إلى المؤسسة العسكرية الموحدة المأمولة، وتمثل هذه المبادئ فيما يلي:  
أ. المؤسسة العسكرية الموحدة ركيزة أساسية من ركائز إعادة بناء الدولة كما أنّ تقسيمها يمثل الخطير الأكبر على حاضر ليبيا ومستقبلها.

ب. تعمل المؤسسة العسكرية بإشراف السلطة المدنية وعلى قاعدة عدم توظيف المؤسسة العسكرية لغايات سياسية، وتكرّس المؤسسة العسكرية جهودها لخدمة مصالح الشعب العليا وتمثل إرادته الجامحة ولا يمكن توظيفها لقمعه أو لاضطهاده، كما تحرّم المؤسسة العسكرية التّداول السلمي على السلطة وتلتزم الحياد إزاء الشأن السياسي ولا تتدخل في الشؤون المدنية.

ت. أنّ المسؤولية الأولى للمؤسسة العسكرية تتمثل في حماية الوطن وسيادته ووحدته شعباً وأرضاً وذلك في كنف احترام القواعد الدستورية.

ث. التّحديد الواضح للصلّاحيّات وتوزيعها بين المؤسّسة العسكريّة من جهة وبقيّة الأجهزة الأمنيّة من جهة ثانية. ولتفادي هذا التّداخل وتأثيراته على الاستقرار الأمني والاجتماعي، بادر المشاركون باقتراح تحديد واضح وتفصيلي لمهمّات المؤسّسة العسكريّة.

ج. تتمّلّ مهام المؤسّسة العسكريّة في:

- الدفاع عن الوطن والذّود عن حدوده وضمان أمن المواقع الحيوية والموارد الاستراتيجية.
- حماية الوطن من التّدخل الخارجي وكلّ محاولات العبث بالمصالح الوطنيّة العليا.
- يُمكّن للمؤسّسة العسكريّة في الحالات القصوى أن تتدخل لضبط الأمن العام والحفاظ على الوحدة الوطنيّة واستقرار الدولة.
- مكافحة الإرهاب والتهريب بكلّ أشكاله وأنواعه وذلك بالتعاون مع الأجهزة الأمنيّة.

ح. المؤسّسة العسكريّة مؤسّسة مهنيّة تكرّس الانتفاء الوطنيّ الجامع لكلّ المناطق والفتّات وتعتمد في تنظيمها على معايير موضوعيّة وأنظمة عسكريّة محدّدة ومتّفق عليها. وإذا كان تكريس الطّابع المهنيّ يتطلّب جهداً قانونيّاً وخبرات يمكن التّشاور بخصوصها مع الكفاءات العسكريّة من ضباط وضباط صفّ بما يحقّق أحسن النّتائج، فإنّ ذلك يستوجب أيضاً تحقيق جملة من الشّروط الموضوعيّة تتمّلّ فيما يلي:

- اعتماد أنظمة وقوانين عسكريّة واضحة ومُنفّعقة عليها سواء عبر العودة إلى الأنظمة المعمول بها سابقاً أو عبر بلورة إطار قانوني وتنظيميّ جديد.
- تأهيل المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة وتدريبها على احترام الحرّيات الفردية وال العلاقات مع المواطنين، ويمكن الاستناد إلى خبرات الأمم المتحدة في هذا المجال.

- الجنسية الليبيّة وحيازة الرقم الوطنيّ شرط أساسيّ من شروط الالتحاق بالمؤسّسات العسكريّة والأمنيّة، على أنّ ذلك يستوجب إلغاء كلّ أشكال التّمييز أو المسوبيّة على أساس الانتفاء المناطقي أو القبلي أو الثقافي في الوظائف العسكريّة والأمنيّة، وهو ما يتطلّب تسوية الوضعيّات المتعلّقة بالرّقم الوطني على أساس المصالحة الوطنيّة الشّاملة.

خ. ينبغي أن تستجيب التّعيينات في الوظائف العسكريّة لمعايير الكفاءة والمهنيّة والفاعلية وهو ما يستدعي القطع مع منح التّرقّيات والرتب التي تهدف إلى إرضاء أشخاص أو مجموعات.

د. إعادة تفعيل القضاء العسكري وحصر مهمّاته في النّزاعات المتعلّقة بالعسكريّين.

ذ. إنشاء قوة خاصة - مناسبة عدداً وتجهيزاً وتدريبها - لحماية المواقع الحيوية والاستراتيجيّة وتأمين الموارد الوطنيّة (النّفط والمياه) والمؤسّسات الوطنيّة.

وبقدر اتّفاق المشاركين في المسار التّشاوري على جملة من المبادئ الرّئيسيّة، فقد طفت على سطح النّقاشات بعض النّقاط والمُقتراحات التّفصيليّة المطروحة للتشاور:

- أ. رغم الاتّفاق على مضمون عقيدة المؤسّسة العسكريّة المأمولة، فقد تعددت المقتراحات بخصوص الشّعار وصياغته ونذكر على وجه الخصوص المقتراحات التالية:
- «الولاء للّه ثمّ الوطن» لا للّناس والقبائل أو المدن والمناطق.
  - «الولاء للوطن».
  - «الولاء للوطن والشعب الليبيّ».
  - «الولاء للّه والوطن والمؤسّسة الرّئاسيّة».

ب. تداول المشاركون عدّة مقتراحات بخصوص تسمية المؤسّسة العسكرية، نذكر منها «الجيش الليبي» أو «الجيش الوطني الليبي» أو «القوّات المسلّحة الليبيّة». وفي الآن ذاته دعت أغلبية المشاركين إلى التّأي بالمؤسّسة العسكرية عن كلّ تسمية قد تحمل طابعاً تقسيميّاً أو فئويّاً لكون المؤسّسة العسكرية ملك لكلّ الليبيّين.

ت. في سياق الانتقال إلى الوضع الدّائم واستقرار مؤسّسات الدولة، يقترح البعض أن تُصدر القيادة العليا للمؤسّسة العسكرية نظاماً ينمّي بمحبّته إنشاء إدارات عسكريّة نظاميّة في كل المناطق الليبيّة، وهو ما سيسمح ببساطة المؤسّسة العسكرية على كل الوحدات العسكريّة في كل ربوع ليبيا. ويمكن حلّ هذه الإدارات متى تم إجراء استفتاء وتوصّل الليبيّون إلى مؤسّسات مُنتخبة ومستقرّة ودائمة.

ث. في حين دعا بعض المشاركين إلى ربط جسور التّقّة بين المؤسّسات العسكريّة في الشرق والغرب وبذل كلّ الجهود لتكاملها وتوحيدّها، فقد أشار البعض الآخر إلى أنّ حضور التّشكيلات المسلّحة في بعض المناطق يحول دون ذلك وهو ما يرجح أن تكون الوحدات العسكريّة في الشرق هي نواة المؤسّسة العسكرية المهنيّة المأمولة.

ج. اقترح بعض المشاركين بسط سلطة المؤسّسة العسكرية في كل ربوع ليبيا بمعزل عن كل الاعتبارات الجغرافيّة وما قد تفتحه من مخاطر التّزعّمات الفنويّة، في المقابل دعا البعض الآخر إلى إنشاء ثلاث مناطق عسكريّة في كلّ إقليم من الأقاليم التّاريّة.

ح. في حين يرى بعض المشاركين أنّه يمكن الاستعانة بالضيّاط وضيّاط الصّفّ الذين عملوا في الأجهزة الأمنيّة والمؤسّسة العسكريّة قبل 2011 سواء في مهمّات رسميّة أو بصفة استشاريّة، دعا البعض الآخر إلى استثناء جميع الضيّاط وضيّاط الصّف الذين شاركوا في القمع إبان أحداث فبراير.

خ. في حين يعتبر البعض أن التنسيق بين جميع المبادرات المتعلقة بإعادة بناء المؤسّسة العسكريّة يجب أن يتم تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار ليبيٍّ ليبيٍّ وعلى أرض الوطن، فقد رحب البعض الآخر بمبادرة دول الجوار بهذا الخصوص وأشاروا بحوار القاهرة.

د. في حين يجمع المشاركون على أنّ رفع قرار مجلس الأمن القاضي بحضور الأسلحة شرط ضروريٍّ لبناء الدولة وبسط سلطتها، فإنّ البعض يرى أنّ رفع الحظر شرط مسبق لبناء الدولة والحدّ من فوضى انتشار السلاح في حين يرى البعض الآخر أن بناء مؤسّسات الدولة واستقرارها يجب أن يسبق رفع هذا الحظر.

## 2.2 الشّروط العمليّة لتوحيد المؤسّسة العسكريّة

بالإضافة إلى الأسس والمبادئ العامة التي يجب أن ترتكز عليها عملية إعادة المؤسّسة العسكريّة الموحدة، فقد كانت اجتماعات الملتقى الوطنيّ فرصة للتداول في جملة من الشّروط العمليّة والتّفصيليّة.

وبهذا الصّدد، اتفق المشاركون في المسار التّشاوريّ للملتقى الوطنيّ على النقاط التّالية:

أ. تتحصّر المستويات القياديّة للمؤسّسة العسكريّة في المستويات التّالية:

- القيادة العليا للمؤسّسة العسكريّة مُمثّلة في أعلى هرم السلطة السياسيّة ويُوضع تحت تصرّفه مجلس الدّفاع والأمن القومي.

- مستوى الإشراف الحكومي مُمثّلاً في وزير الدّفاع المسؤول مباشرة أمام أعلى هرم السلطة السياسيّة بخصوص كلّ ما يتعلّق بشؤون المؤسّسة العسكريّة.

- المستوى العسكري والتّنفيذي ويشرف عليه رئيس أركان الجيش الذي يمثل للإطار الدستوري.

ب. يتم ضبط وتنظيم المراكز القياديّة وفق تسلسل هرميّ يراعي معايير الكفاءة والخبرة والذّاهنة واحترام الرّتب العسكريّة.

- ت. تعيين المسؤولين العسكريين ضمن إطار المؤسسة مع اعتماد معايير الكفاءة والخبرة والرتبة العسكرية.
- ث. يخضع جميع القادة العسكريين، والوحدات الفرعية التابعة للمؤسسة العسكرية والمديريات والوحدات العسكرية لقيادة موحدة على غرار رئاسة الأركان العامة بما يحول دون السقوط في التقسيم والتشتت.
- ج. استبعاد جميع الأفراد المحكوم عليهم حكماً باتاً ونهائياً في الجرائم والجنایات من المؤسسة العسكرية، ويشمل ذلك من تم إطلاق سراحهم من طرف النظام السابق خلال ثورة 17 فبراير.
- ح. مراجعة وتحسين منظومة أجور وتعويضات العسكريين بما يعيد الاهبة للعمل العسكري ويقطع مع ظاهرة تعدد الوظائف للفرد الواحد.
- خ. نظراً لضرورات تعامل الأجهزة الأمنية مع شرائح اجتماعية مختلفة فإنه من الأهمية بمكان إفساح المجال للنساء في مختلف أجهزة المؤسسات العسكرية والأمنية مع مراعاة حاجيات وخصوصيات المجتمع الليبي.
- د. مُداولة العسكريين بين مختلف المناطق والوحدات بما يضمن الطابع الوطني وغير الفئوي للمؤسسة العسكرية.
- ذ. تدارس إمكانية التمديد لل العسكريين المتقاعدين والذين يمكن الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.

وفي سياق النقاشات حول الشروط العملية لتوحيد المؤسسة العسكرية، بُرزت بعض الخلافات فيما يتعلق بمستوى القيادة العسكرية العليا وعلاقتها بمستوى الإشراف السياسي. ففي حين اعتبر البعض أن صلاحيات وزير الدفاع يجب أن تعود إلى «رئيس الأركان العامة للجيش» لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد سنة واحدة نظرًا لأهمية الخافية العسكرية المهنية في مرحلة بناء المؤسسة، فقد نوّه قسم آخر إلى أن رئاسة أركان المؤسسة العسكرية يجب أن تؤول إلى شخصية غير مثيرة للجدل تحترم المعايير والقوانين المعمول بها وتتمتع بأعلى مراتب الشرف والوطنية.

كما قدم بعض المشاركين مُقتراحًا يتم بمقتضاه إنشاء المجالس العسكرية في الشرق والجنوب والغرب يشرف عليها أعلى هرم السلطة السياسية، في حين اقترح البعض الآخر أن تقوم المستويات العليا للمؤسسة العسكرية بالإشراف عليها.

### 3.2 مبادئ وشروط بناء المؤسسات الأمنية:

من وجهة نظر قسم واسع من المشاركين في المسار التشاوري للمُلتقى الوطني، تضطلع الأجهزة الأمنية بدور رئيسي في تكريس الحق في الأمن وضمان تطبيق القانون على قاعدة الحقوق والحريات الأساسية والتي يأمل الليبيون في أن يكون الدستور القادم فرصة لتأكيدها وتوضيحها وتفصيلها. وقد أشار الليبيون في جل مداخلاتهم إلى أنهم شهدوا في تاريخهم القريب نموذجين متناقضين إلى حد التطرف في التناقض: المُموج الأمني القمعي الخاضع للنظام السياسي المركزي من جهة، وحالة الغياب الكلي للقرار الأمني المركزي واعتماد المنظومة الأمنية على تشكيّلات مسلحة تفتقد في جلها إلى الطابع المهني الرسمي من جهة ثانية. وفي سبيل بناء أو إعادة بناء جهاز أمني وطني، يتفق المشاركون في المسار التشاوري للمُلتقى الوطني على جملة من المبادئ والشروط التي من شأنها أن تشكل أساس بناء المؤسسة الأمنية:

### 1.3.2 المبادئ العامة لإعادة بناء المؤسسة الأمنية:

أ. تعمل الأجهزة الأمنية في كنف احترام الإطار الدستوري والقوانين المعمول بها ويتمثل أول أهداف المؤسسة الأمنية في الحفاظ على أمن المواطنين والنظام العام ومكافحة الجريمة بكل أنواعها. كما تعمل أجهزة الأمن على ضمان الامتثال للقوانين وتطبيقاتها دون تمييز أو محسوبية.

ب. تساهُم أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب والتّهريب بما في ذلك الهجرة غير القانونية بالتعاون مع المؤسسة العسكرية.

ت. ولاء المؤسسات الأمنية، شأنها في ذلك شأن المؤسسة العسكرية، للوطن وللشعب وتنأى بنفسها عن كل الصراعات السياسية أو الفئوية.

ث. الأجهزة الأمنية مؤسسات مهنية تتمتع بالاحترافية وتنطلق البرامج التدريبية والتأهيلية الازمة فضلا عن الإمكانيات المادية والتقنية التي تحوّل لها أداء مهامها في أحسن الظروف.

ج. العمل على تكريس ثقافة ووعي جديدين تكون الأجهزة الأمنية بمقتضاهما بمنأى عن الأجندة السياسية والشخصية والفنوية بما يجعلها في خدمة المواطنين وحمايتهم واحترام حرّياتهم وممتلكاتهم.

ح. تأسِيساً على الدور الذي لعبته القيادات والأجسام المحلية في حفظ الأمن والنظام العام في السنوات الأخيرة، فقد أجمع المشاركون في المسار التّشاوري على أهمية التعاون بين المؤسسة الأمنية والقوى الحية للمجتمع على المستوى المحلي. وفي نفس السياق، نوه المشاركون إلى ضرورة تعبئة وتوسيع الفاعلين الاجتماعيين على غرار الصحفيين والدعاة والشيوخ والحكماء بأهمية الوقاية من المخاطر الأمنية واحترام حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية والدينية واللغوية.

### 2.3.2 الشروط العملية لإعادة بناء المؤسسات الأمنية

أ. تعمل الأجهزة الأمنية محلياً تحت قيادة مديريات الأمن المحلية التي تتبع بدورها لوزارة الداخلية.

ب. خلافاً لأفراد المؤسسة العسكرية والتي تمتاز بطابعها الوطني الخالص، يمكن لأفراد الأجهزة الأمنية أن يعملوا في مناطقهم الأصلية بما يسهل تعاملهم مع مجتمعاتهم المحلية وخصوصياتها.

ت. أن يكون لوزير الداخلية وكيل مكلف لكل منطقة من المناطق الثلاثة التاريخية.

ث. وضع حد لتأثيرات التشكيلات الموازية على عمل وزارة الداخلية وبعض الأجهزة الأمنية وما قد يؤدي إلى ذلك من مخاطر العمل خارج نطاق سيطرة الدولة، ويتمثل وقف الدعم المادي الرسمي من الدولة أول شرط للحد من نفوذ هذه التشكيلات الموازية.

ج. إعادة بناء الجهاز القضائي ومنظومة السجون بما يستجيب للإطار الدستوري والقوانين المعمول بها، ويشمل ذلك إخضاع ضباط الشرطة القضائية للدولة وحصر سلطة الاحتجاز القضائي بالجهات الرسمية.

ح. نقل المهام الأمنية التي تنفذها التشكيلات المسلحة حالياً إلى المؤسسات الأمنية الرسمية شرط ضروري لإعادة بناء المؤسسة الأمنية والشرطة.

خ. توفير الحماية القانونية الفعالة لرجال الأمن لمنع أي اعتداء أو تهديد ضدهم وبما يسمح باسترجاع سلطة الدولة تدريجياً.

د. يمكن استثنائياً الاستعانة بالأشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة للمساعدة في إعادة بناء المؤسسة الأمنية بشرط التزامهم بالمعايير الأخلاقية والمهنية.

ذ. في الحالات القصوى يمكن للأجهزة الأمنية أن تستعين بالمؤسسة العسكرية لضبط الأمن والحفاظ على النظام العام.

ر. أشار عديد المشاركين في المسار التشاوري إلى أن تأمين الحدود شرط رئيس لاستعادة الأمن والوقاية من الإرهاب والتهريب، وأكدوا في هذا الإطار إلى أن تفعيل جهاز حرس الحدود يستوجب تقديم حواجز مالية كافية لحمايتهم من الفساد وتوفير المعدات الحديثة المناسبة.

ز. استقرار الوضع الأمني في طرابلس وبنغازي شرط ضروري للاستقرار ولأي حل سياسي في ليبيا، وبدون ذلك لا يمكن التوصل إلى أي استقرار أمني أو وضع دائم. وتحتاج هذه المكانة الرئيسية للوضع الأمني في طرابلس بذل كل الجهود وتسخير كل الوسائل للتوصل إلى صيغة تحفظ أمن المؤسسات والبنيات الحيوية وتحول دون كل أشكال العبث بأمن العاصمة والمقرات السيادية.

ونظرا لأهمية الحدود في استعادة الأمن، فقد ذهب بعض المشاركين إلى المطالبة بإغلاق الحدود الجنوبية إلى حين استقرار الوضع الأمني والتوصل إلى السلم الاجتماعي.

## 4.2 التعامل مع التشكيلات المسلحة

إذا كان من البديهي أن قيام مؤسسة أمنية موحدة تراعي الخصوصيات المحلية إنما يمر عبر إيجاد آليات عملية وقابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالتعاطي مع التشكيلات المسلحة سواء من حيث معداتها أو من حيث الأفراد المنضويين فيها، فقد تمحورت مداخلات الليبيين بخصوص هذا البند حول مسأليتين تم الفصل بينهما لأسباب منهجية رغم ارتباطهما على أرض الواقع: إدماج الأفراد المنضويين في التشكيلات المسلحة من جهة والتعامل مع انتشار السلاح من جهة ثانية. وإن يؤكد المشاركون في المسار التشاوري على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة بما يجنب ليبيا تكرار التجارب الفاشلة فإنهم يلحّون في الآن ذاته على أن هذه العملية الدقيقة – أي عملية إدماج أفراد التشكيلات المسلحة وإدارة انتشار السلاح – تتطلب أقصى درجات الثقة، ووحدتها هذه الثقة بين كل أبناء الشعب الليبي هي القادرة على إنجاح هذا المسار.

### 1.4.2 إدماج الأفراد المنضويين في التشكيلات المسلحة

حظيت مسألة تفعيل الآليات الكفيلة بإدماج الأفراد المنضويين في التشكيلات المسلحة، والتوازن الدقيق بين الحفاظ على مؤسسة أمنية وعسكرية وطنية لا تشوبها «لوثة العملسلح غير المنظم» من جهة، ومراعاة خصوصية التجربة الليبية بعد 2011 والحالات الاجتماعية والفردية من جهة ثانية، حظي كل ذلك باهتمام كبير من طرف المشاركين في المسار التشاوري. وقد أسفرا النّقاش المستفيض حول هذه النقاط عن جملة من النقاط التوافقية، نسوق منها ما يلي:

أ. التمييز بين التشكيلات المسلحة التي نشأت في ظروف خاصة واستثنائية والتي يجب فتح حوار معها والمجموعات الإجرامية والأيديولوجية التي تستعمل السلاح لفرض مصالحها وأجنحتها على الليبيين، وهذه الأخيرة لا يمكن فتح حوار معها أو تدارس إدماج أفرادها في مؤسسات الدولة.

ب. إن تدارس إمكانية إدماج أفراد التشكيلات المسلحة في المؤسستين العسكرية والأمنية يجب أن يرتكز في كل الحالات على شرط الالتزام بالأنظمة المعمول بها في هذه المؤسسات والخضوع للتدريب والتأهيل اللازمين.

ت. تضطلع القيادة العليا للمؤسسة العسكرية بإعداد برنامج تدريبي لأفراد التشكيلات المسلحة ووضع خطط لإدماج قادتها في ظرف سنة واحدة. كما يتوجب على مستوى القيادة العليا للمؤسسة العسكرية القيام بجربة دقيق لأسلحة ومعدات ومعسكرات هذه التشكيلات قبل مباشرة العمل على إدماجها.

ث. إنشاء لجان لدراسة وضع الشباب المنضوين في التشكيلات المسلحة وأخذ مسألة الصحة النفسية في عين الاعتبار عند تدارس إعادة إدماج الشباب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل ذلك إجراء تقييم نفسي ومهني واجتماعي للراغبين في الاندماج في المؤسستين الأمنية والعسكرية.

ج. اقتراح بدائل لإدماج حاملي السلاح - خاصةً من الشباب - في المؤسستين العسكرية والأمنية وفقاً لمعايير صارمة تتعلق بالكفاءة ونظافة اليد أو كموظفين مدنيين حسب اختصاصاتهم، كما يمكن تدارس تقديم منح دراسية ل مباشرة أو إتمام دراستهم في ليبيا أو في الخارج وذلك دون المساس من مبدأ المساواة في الحظوظ بين كل الليبيين. يعني الإنصاف بين الليبيين عدم حرمان الشباب الليبي الذي لم يتورّط في العمل المسلح من الفرص المتاحة التي يتحصل عليها غيرهم في شكل تحفيزات للّتّحلي السّلاح.

ح. حماية الشباب من إغراءات الانخراط في العمل المسلح، ويمكن بهذا الصدد تقديم قروض للشباب الذين يريدون الانخراط في المبادرة الخاصة، كما يمكن إنشاء صندوق تنمية بغرض تسهيل القروض السكنية لمن يرغبون في الزواج وتأسيس أسرة.

خ. وضع حد لمصادر التمويل الرسمية والجانبية لبعض الجماعات المسلحة التي تساهم في النهب الاقتصادي.

كما بربت بخصوص إدماج الأفراد المنضوين في التشكيلات المسلحة بعض المقترنات المطروحة للّتشاور ذكر منها:

أ. يطالب البعض بحل جميع التشكيلات المسلحة أياً تكن، وتدارس إدماج أعضائها على أساس فردي ودون مسؤولية داخل المؤسسة العسكرية وفقاً للأنظمة المعمول بها. وينبغي أن يُستثنى من ذلك الأفراد الذين لهم تاريخ إجرامي أو أولئك الذين يدعون إلى إيديولوجيات دينية أو سياسية متطرفة.

ب. في المقابل، يقترح البعض الآخر إدماج التشكيلات المسلحة (كتائب الثوار) كوحدات احتياطية تابعة للمؤسسة العسكرية وخاضعة لقيادتها العليا، وفي نفس الإطار يذهب البعض إلى ضرورة التوصل إلى صيغ وتفاهمات قابلة للتطبيق على أرض الواقع بخصوص الشكل العملي للإدماج وهو ما يستوجب تشكيل أوسع طيف ممكن من الفاعلين في التشكيلات المسلحة.

ت. يقترح البعض إنشاء هيكل متخصص داخل المؤسسة العسكرية لتولي مسؤولية دمج أعضاء التشكيلات المسلحة الراغبين في ذلك.

ث. يقترح البعض أن يتم السماح لأفراد التشكيلات المسلحة والمكلفة بحفظ الأمن على المستوى المحلي بالانضمام إلى المؤسسات العسكرية والأمنية مع شرط الحصول على ضمانات من عائلاتهم وقبائلهم ومع أخذ خبرتهم الأمنية في عين الاعتبار. كما شدد بعض المشاركين في المسار التّشاوري على الدور الذي تقوم به هذه الوحدات في الحفاظ على الأمن والتضحيات التي قدّمت في الحرب ضد الإرهاب، بما يؤهّلها لتكون شريكة في إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية.

#### 2.4.2 التعامل مع انتشار السلاح:

بخصوص ظاهرة انتشار السلاح خارج إطار التشكيلات المسلحة ناهيك عن مؤسسات الدولة، فإنّ المشاركين في المسار التشاوري يتفقون على النقاط التالية:

##### أ. بخصوص التعامل مع الأسلحة الخفيفة

- حق حيازة الأسلحة الفردية لأغراض الحماية الشخصية يجب أن يكفله القانون بموجب قانون أو مرسوم يحدد الإجراءات والشروط حسب نوع السلاح الشخصي (الحماية الشخصية، الصيد..).<sup>4</sup>

- يجب منح تراخيص حيازة الأسلحة الخفيفة في غضون مدة محددة مسبقاً، وتنظيم قواعد وشروط استخدام هذه الأسلحة.

- تقوم أجهزة الأمن بإتلاف الأسلحة الخفيفة التي تتجاوز حدود الاستعمال الشخصي وتلك التي لم يتم الإعلان بها لكي لا ينتهي بها المطاف في سوق تجارة السلع المهربة مرة أخرى.

##### ب. بخصوص التعامل مع الأسلحة المتوسطة والثقيلة

- يتم تحديد أنواع الأسلحة (المتوسطة والثقيلة) التي ينبغي جمعها واحتقارها من طرف مؤسسات الدولة بموجب قانون أو مرسوم.

- تقديم تحفيزات مالية للمجموعات التي تسلّم أسلحتها وفقاً للشروط القانونية على يكون ذلك مقترباً بمهلة زمنية محددة بما يحول دون السقوط في دائرة الاتّجار غير الشرعي بالأسلحة. وعلى إثر ذلك يتم اتخاذ كلّ الإجراءات الردعية الالزامية لمصادر الأسلحة ومحاسبة المسؤولين عن حيازتها. كما يجب أن تُوظف التحفيزات المالية لصالح الليبيين على المستوى المحلي وأن لا تصب في مصلحة الأشخاص الذين كرسوا السلاح.

- رفع الغطاء الاجتماعي عن كلّ المخالفين لهذه الإجراءات.

- نظراً لخصوصيات الظرف الليبي، فإنّ مصادر الأسلحة المتوسطة والثقيلة ثم تخزينها يجب أن يتم بالتعاون والتنسيق مع الأجسام المحلية وعلى أساس تقديم الضمانات الكفيلة بأن تبقى هذه الأسلحة تحت إشراف سلطة توافقية يثق فيها الليبيون.

وبالنّظر لثراء النقاشات حول مسألة التعامل مع انتشار السلاح، فقد برزت بعض المقتراحات التي لم تحظ بالإجماع ولكنّها تبقى مطروحة للتشاور ونذكر منها:

أ. وضع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في مستودعات داخل الحدود الجغرافية للبلدية ثم تسليمها إلى المؤسسة العسكرية عندما يتوصّل الليبيون إلى وضع سياسي مستقرّ ودائم.

ب. أن تقوم جميع المجموعات المسلحة بإخلاء المدن والانضمام إلى ثكنات المؤسسة العسكرية خارج المدن.

ت. يقترح البعض أن يتم دمج التشكيلات المسلحة ونزع السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة وبمساعدة منها، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وإدماج الأفراد. في المقابل يعتقد آخرون أن الأمم المتحدة ليست موضوعية وقد تنازّل إلى بعض الأطراف على حساب الآخرين.



### 3. الباب الثالث: توزيع السلطات والموارد



### 3. الباب الثالث: توزيع السلطات والموارد

في سياق النقاش حول الباب الثالث الخاص بقضايا الحكم وتوزيع السلطات والموارد، يُجمع المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني على جملة من المبادئ العامة التي لا اختلاف فيها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تفعيل النّظام الالامركزي والحكم المحلي، والالتزام بمبادئ الشفافية في تسيير المؤسسات الاقتصادية السيادية وإدارة الثروات الوطنية بالإضافة إلى توزيع الموارد بتوحّي مبدأ العدل والإنصاف.

بيد أنّ هذا الاتفاق الواضح حول المبادئ العامة والذي يُعزى في جزء منه إلى الطبيعة الديموقراطية للأسئلة المطروحة (انظر أجندة المسار التشاوري للملتقى الوطني) سرعان ما يبدو أقلّ وضوحاً في سياق النقاش المستفيض حول التفاصيل. وفي مُستهلّ الجلسات التي خُصّصت لمناقشة هذا المحور، بدا واضحاً إجماع المشاركين على حالة الإحباط الكبيرة السائدة بين الليبيين وفقدان الثقة الناتج عن الفترات المتعاقبة مما اعتبروه إدارة مرتبكة للبلاد. وقد أدى هذا التقييم بالمشاركين إلى تقديم حزمة من المقترنات التي تتّسم بالجرأة والحسّن ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

- مقترنات تهدف إلى تعزيز استقلالية المؤسسات السيادية والشركات العامة والمجالس البلدية عن أي تدخل سياسي أو فئوي. إذ أنّ هذه الاستقلالية هي الضامن لاستمرار عمل المؤسسات فيما تبقى من المرحلة الانتقالية بما يجنبها عواقب الصراعات ومحاولات الاستحواذ المختلفة.
- مقترنات تسعى إلى ديمومة الخدمات الأساسية من خلال دعم المجالس البلدية وتقوية دورها كمؤسسة قرية من المواطنين.
- مقترنات تسعى إلى تجاوز حالة الارتكاب القانوني الناتجة عن الانقسام السياسي وتعارض التشريعات واللوائح الصادرة عن الأجسام المختلفة من خلال الاجتهداد في إيجاد صيغ جديدة عملية وتوفيقية.
- مقترنات تهدف إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في إدارة الموارد وحماية مقدرات الشعب الليبي وذلك من خلال تقوية آليات التوزيع والرقابة.

ونقدم فيما يلي جملة المقترنات مع توضيح الأسس الواقعية والسياسية التي استندت إليها.

#### 1.3 معايير ومواصفات التّعيينات في الوظائف الحكومية والمسؤوليات العليا

##### 1.1.3 النّزاهة والكفاءة والجدارة

يُجمع المشاركون في المسار التشاوري على معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق والخبرة والتخصص في كلّ التّعيينات الحكومية والوظائف العليا، ويُلحّون على أنّ الاستحقاق لا يرتبط بالخبرة الأكاديمية والمهنية إلاّ بقدر ما يرتبط بالنزاهة المالية ونظافة اليد، كما يؤكّدون على احترام ذلك في جميع الأحوال والظروف.

ويُخفي هذا الإجماع المرارة الشديدة التي يشعر بها كثير من الليبيين من إسناد الوظائف العليا والمهام الحكومية لأشخاص لا تتوفر فيهم هاته المعايير. فبالنسبة للكثير من الليبيين لعبت الولايات السياسية والحزبية والفتوية والمناطقية والقبلية والشخصية دوراً في إسناد مسؤوليات هامة واستراتيجية لغير أهلهما. وتحدث البعض في نفس السياق عن كون قطاعات حكومية تشهد ما يشبه الاحتكار من أطراف سياسية أو مناطقية. ويتردد بهذا الخصوص موضوع "الملاكات الوظيفية" على غرار السلك الدبلوماسي والتي يوصّف البعض سياسة التعيينات فيها بسياسة التّهميش الممنهج.

ويتحقق المشاركون في المسار التّشاوري على جملة من المبادئ التي تسمح بضمان معياري الجدارة والكفاءة على مستوى التّعيينات الحكومية والوظائف الإدارية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ. مراعاة التّناسب بين جميع المناطق والمكونات الاجتماعية الليبية والتمثيل المُنصف لها في الوظائف العليا والمناصب الحكومية، على أن لا يخل هذا التّناسب بمعايير الكفاءة والتّزاهة وأن لا يؤدّي إلى السّقوط في مُنزلق الاسترضاء السياسي والمناطقي والمجاملات الاجتماعية.

ويشير المشاركون في نفس السّياق إلى أنّ كُلّ مكوّنات وفئات الشّعب الليبي تضمّ بين بناتها وأبنائها كفاءات مؤهّلة لتولّي كُلّ المناصب العليا. وعلى هذا الأساس، لا يمكن القبول بتهميش مناطق بعينها في بعض المناصب العليا بذرّيعة انعدام الكفاءات فيها.

ب. وفي حال لم تتوافّر بعض الخبرات المتخصّصة في بعض المناطق نظراً لتعاقب عقود من التّهميش، فإنّه من الضّروري أن يتمّ توفير كُلّ الإمكانيّات المادّية للتدريب وبناء القدرات بما يمكن من الوصول إلى التّمثيل المُنصف في الوظائف العليا.

ت. إنّ احترام معياري الكفاءة والاستحقاق والارتقاء بمستوى الليبيين الذين حرّموا من فرص التّدريب والتّأهيل الملائمين هو الأساس لتجنب المحاصصة الفئوية والولاءات الخاصة في تقلّد الوظائف والمناصب بالدولة الليبية، ذلك أنّ اعتماد هذا الأساس هو الضّامن لاحترام قاعدة تكافؤ الفرص كمبدأ دستوري وإنساني مُتعارف عليه.

وفي إطار النّقاشات حول معياري الكفاءة والجدارة، قدّم بعض المشاركين مُقتراحات تفصيلية تضمّن بعضها استثناءات للمبادئ سالفة الذّكر:

أ. الحاجة إلى اعتماد معايير استثنائية لدعم حضور بعض الفئات في الوظائف الحكومية والمسؤوليات العليا بما يفسح المجال لتمثيل النساء والشباب ويسمح بضخّ دماء جديدة في دواليب الإدارة والمؤسسات وذلك دون السّقوط في التّقسيم الفئوي والمناطقي.

ب. تجديد القيادات الحكومية والإدارية دون اللجوء إلى إقصاء أصحاب الآراء السياسيّة المخالفة وخاصة الخبراء التي عملت في مؤسسات الدولة قبل سنة 2011.

ت. يجب أن تمثّل نظافة اليد وبراءة الذّمة المالية قاعدة أساسية في التّعيينات للمناصب العليا ولجميع الوظائف العامة، وبمقتضى ذلك لا يحقّ لمن صدر في حقّهم حكم قضائي باتّ ونهائي في جنحة أو جنحة تهمّ قضايا المال العام أن يولّوا مسؤوليات جديدة.

ث. يلحّ قسم من المشاركين على أنّ المسؤولية تعني نكران الذات وهو ما يستوجب التّنحى الطوعي للشخصيات الجدلية وأصحاب الانتتماءات الحزبية بما يسمح بانتقال سلس إلى مرحلة الاستقرار.

### 2.1.3 ضمانات الولاء والإخلاص للوطن:

يتحقق قسم واسع من المشاركين في المسار التّشاوري على شرط حيازة الجنسية الليبية حصراً دون غيرها، إذ يتنافى تقلّد الوظائف السياسيّة والحكومية والأمنية مع وضعية ازدواجية الجنسية. وذهب البعض إلى اعتبار هذا الشرط غير قابل للتفاوض والتنازل لأنّه يمس من الأمان الوطني الليبي. وهو شرط لا يتنافى مع الحقوق الأساسية ويتمّ العمل به في عديد الدول ذات التّقاليد الديمocratية العريقة.

في المقابل طفت على سطح النّقاشات حول شرط الجنسية الليبية بعض الاختلافات والنقاط التّفصيلية، نسقها فيما يلي:

أ. يدعو البعض إلى تعميم هذا الشرط على كُلّ الوظائف بالاستناد إلى القوانين الليبيّة النافذة والخاصة بالجنسية والملاءكات الوظيفية. وينذرون على وجه الخصوص قاعدة عدم امكانية الجمع بين جنسيتين وهو ما عزّزته أحكام قضائية صادرة بعد سنة 2011.

ب. أكد بعض المشاركون على ضرورة اعتماد الرقم الوطني كمعيار لتولي الوظائف العامة. وطرح هذا المعيار بهدف محاربة ازدواجية الوظائف وتراتب المرتبات بما أدى إلى إهار ميزانية الدولة. بيد أن هذا المعيار يعكس القلق الموجود لدى شرائح اجتماعية مهمة من الليبيين بخصوص الهجرات الوافدة والهوية الوطنية. ت. في المقابل ينبع قسم آخر من الليبيين من مغبّات تعميم شرط الجنسية على كل الوظائف ويشارون إلى جملة من الاعتبارات تتمثل فيما يلي:

- النطاق الزمني: الحاجة إلى انتظار الدستور التّوافقي الذي يحدد شروط المواطنات الليبية من حيث الحقوق والواجبات.

- مجالات تطبيق شرط الجنسية: حيث أنّ أغلب الوظائف العامة ليست سيادية أو سياسية، فإنه من غير المفهوم حرمان من لم يتوفّر فيه شرط الجنسية أو من لم يتحصل بعد على الرقم الوطني من ممارسة بعض المهام الوظائف، لا سيّما أولئك الذين يحظون بثقة وتنمية محلية. كما أن تعميم هذا الشرط قد يتسبّب في نوع من الإقصاء للكوادر الليبية التي تحصلت على جنسيات أخرى وتهميّش جزء من الخبرات التي تحتاجها بعض القطاعات.

- وأشار بعض المشاركون بخصوص مسألة الرقم الوطني إلى ضرورة وضعها في سياق تاريخ المؤسسات الإدارية الليبية وبالاستناد لمبدأ استمرار الأعمال القانونية للدولة. وعليه فإنه ينبغي التعامل بمرونة مع الأفراد غير الحاملين للرقم الوطني فيما يخص بعض الوظائف المحلية وغير القيادية، لا سيّما إذا تأكّدت الحاجة إلى الموارد البشرية المتاحة في مهن ومناطق يندر وجود مرشحين فيها. غالباً ما تتم الإشارة بهذا الخصوص للتشريعات الدوليّة المقارنة حيث يمكن للأشخاص المقيمين ممارسة بعض الوظائف العامة دون أن يكونوا حاملين لجنسية دولة الإقامة.

### 3.1.3 الآليّات الموضوعيّة للرقابة على التّعيينات الحكومية والإداريّة

يشير قسم واسع من المشاركون إلى أن الإشكاليّات في التعيينات الحكومية أو الإدارية لا تقتصر على المعايير المرتبطة بالأشخاص من زاوية انتماءاتهم وكفاءاتهم، وإنما ترتبط كذلك بآليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة لتطبيق هذه المعايير. وفي هذا الإطار تم تسجيل جملة من الاقتراحات:

أ. يجب أن تكون المسابقة الوطنية الطريقة المتبعة للوظائف الحكومية بما يحقق المساواة ويحول دون المحاباة والمحسوبية.

ب. ضبط التوصيف الوظيفي لتجنب أي خلط أو فساد.

ت. يجب أن يتم الإعلان عن الوظائف الإدارية الشاغرة بوسائل تجعل المعلومة في متناول الجميع من مرشحين مفترضين ومراقبين ومؤسسات مجتمع مدني ورأي عام وطني.

ث. تحديد مدة ولاية آية وظيفة حكومية أو عليا بحيث لا تتجاوز أربع سنوات.

ج. الالتزام بتقديم تقارير الذمة المالية قبل مباشرة المسؤوليات الحكومية والوظائف العليا.

ح. تأسيس معهد الإدارة الحكومية بما يؤهل المسؤولين لقيادة المؤسسات الحكومية.

خ. قيام المؤسسة التشريعية بدور رقابي فعال في التعيينات الحكومية والوظائف العليا.

### 2.3 توزيع الصّلاحيّات بين المركزيّة الوطنيّة والخُصوصيّات المحليّة:

يتفق الكثير من الليبيين على أن صلاحيات الحكومة المركزية أو السلطة التنفيذية هي:

أ. الصلاحيات السيادية: وتشمل قضايا الدفاع والأمن القومي، والعلاقات الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وإدارة المنافذ والجمارك وقضايا الجنسية والهجرة واللجوء.

- ب. الصالحيات الاستراتيجية: وضع الخطة الوطنية في جميع المجالات وخاصة الإشراف على إدارة المؤسسات المتصلة بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية الحيوية وتطوير منظومة الاتصالات وشبكة المواصلات.
- ت. الصالحيات التنظيمية: من مهام الحكومة تنظيم إدارات الدولة وضبط العلاقة بين المتدخلين والمؤسسات في القطاعات المختلفة من خلال اقتراح القوانين ووضع المعايير وإصدار اللوائح والحرص على احترامها.
- ث. الصالحيات التوزيعية: وتمثل في إدارة الموارد الوطنية والطبيعية وتوزيعها على المناطق والمواطنين.
- ج. الصالحيات التحكيمية: يرى الكثير من الليبيين الحكومة المركزية بمثابة الحكم الضامن لاحترام الدستور والمراقب لحسن سير مؤسسات الدولة والحمي لحقوق الإنسان من أي انتهاك.

- وإذ يتفق قسم واسع من المشاركين على اعتبار المؤسسات المحلية والبلديات بمثابة حكومة تنفيذية على المستوى المحلي، فإنهم يحددون اختصاصاتها وصلاحياتها فيما يلي:
- أ. الصالحيات الخدمية: توفير الخدمات العامة مثل صيانة الطرق وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والمغارى والنظافة والصحة العامة والتخطيط الحضري.
- ب. إدارة الخدمة العامة للمواطنين: ويتمثل ذلك في الإشراف على الفروع وال محلات البلدية وسير مصالح السجل المدني.
- ت. مهام الوساطة الاجتماعية: يعتبر البعض أنّ للبلديات دورا في قضايا المصالحة الاجتماعية ويشمل ذلك دورا رئيسيا في تمثيل السكان المحليين لدى المؤسسات المركزية.
- ث. صالحيات توزيعية: وتعلق بدور البلديات كوحدات إدارية تُوزع عبرها الثروة الوطنية من خلال اعتماد ميزانيات و تمكينها من استخلاص وتنمية الإيراد المحلي عبر الاستثمار أو الشراكات مع مؤسسات أخرى.
- ج. صالحيات أمنية: وتعلق بدور البلديات في تنسيق الشؤون الأمنية وإدارتها على المستوى المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك الحرس البلدي ومديريات الأمن والتشكيلات المسلحة المناطقية المتعاونة والمكملة للدور الوطني للمؤسسات العسكرية والأمنية.

وبخصوص العلاقة بين الأجسام المركزية والمحلية، فإن أجوبة المشاركين في الملتقى الوطني تعكس اتفاقهم على أن إدارة البلاد هي علاقة تكاملية بين قطبيين: حكومة مركزية ومؤسسات محلية، على أن تكون اختصاصات كل قطب منها واضحة لتسهيل الاستجابة لاحتياجات المواطنين. بيد أن هذا الاتفاق المبدئي لا يلغي بعض التّمايزات في تحديد طبيعة هذه العلاقة ونوع التوازن المنشود بين القطب المركزي والقطب المحلي. وإن يعزى هذا الأمر في جزء منه إلى خصوصية المرحلة الانتقالية الحالية وعدم استقرار مخرجاتها الدستورية والمؤسسية، فإنه يعكس أيضا ما تحتله مسألة توزيع الصالحيات بين الأجسام المحلية والمركزية من مكانة رئيسية وهو ما يجعلها موضوعا للتفاعل السياسي البناء والنقاش الدائمين.

- ولعل المصطلحات التي وردت على لسان المشاركين في المسار التّشاوري تعكس ثراء هذا النقاش المستمر حول توزيع الاختصاصات وال العلاقة بين الحكومة المركزية والأجسام المحلية، إذ هناك من يطلق على هذه العلاقة نظام اللامركزية الإدارية أو اللامركزية الموسعة أو النظام الفيدرالي أو الحكم المحلي. وهذا التّعدد والتنوع إنما يعكس وعي الليبيين بأهمية اللامركزية واتفاقهم دون أي تحفظ على "النظام المركزي المرفوض" الذي حظي بجزء مهم من انتقادات المشاركين الذين شرحوا رفضهم للمركزية بجملة من الاعتبارات ذكر منها ما يلي:
- أ. المركزية كتجميع وتوطين لأغلب المؤسسات الوطنية السياسية والاقتصادية والخدمية في المجال الجغرافي للعاصمة.
- ب. المركزية التي تسبب معاناة للمواطنين في إتمام إجراءاتهم الإدارية لأن قدرهم أن يكون محل إقامتهم بعيدا عن العاصمة.

- ت. المركزية التي تجعل من مناطق معينة مناطق جذب واستقرار وتجعل من مناطق أخرى مهمشة وطاردة لأبنائها.
- ث. المركزية التي تجعل من تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن محض وهم نظريّ.
- ج. المركزية كنمط إداري للمؤسسات العامة؛ يرفض المسؤولون في إطاره تفويض المناطق الصالحيات الكاملة والكافية للتسيير.
- ح. المركزية كتجاوز للإدارة الجماعية ومجالس التسيير لصالح شخص المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة.
- خ. المركزية كتوزيع غير عادل للموارد والموازنات داخل البلد وتوجيهها لمناطق دون أخرى.
- د. المركزية التي تجعل القرارات حكراً على نخبة إدارية واقتصادية بمعزل عن المؤسسات التمثيلية والرقابية.
- ذ. المركزية التي تضع القرار السياسي والحكومي بيد فئة من الليبيين منقطعة عن حاجيات وقضايا الناس على المستوى المحلي لأنها نشأت أو أقامت خارج البلد لفترات طويلة.
- ر. المركزية التي تعني بالنسبة للبعض نظاماً يتعرّع فيه الفساد الإداري للمسؤولين المركزيين.
- ز. المركزية التي تعني للبعض الإهمال المعنوي للمناطق النائية.
- س. المركزية التي تعني بالنسبة للبعض إهمال ونكران جميل مدينة بنغازي وما قدّمه للبيبة في كلّ الحقب التّاريχيّة وانتقال جميع المؤسسات والمسؤولين الليبيين والمؤسسات الدولية لطرابلس بعد 2011.

في المقابل، فإنّ هذا الرفض متعدد الأوجه للمركزية "المقيّة" – كما وصفها البعض – لا يعني أنّ الليبيين متفاهمون بشكل غير مشروط تجاه المؤسسات المحلية. إذ يدعو المشاركون في المسار التّشاوريّ إلى تقوية قدرات البلديّات وتمكينها من كلّ الشروط الفنية والماليّة لتضطلع بدورها المأمول بما يجنبها المشكلات التي تعاني منها الإدارة المركزية. يضيف آخرون أنّ برنامج "الحكم المحلي" في الحالة الليبية ليس نوعاً من الاصلاح الإداري والمؤسسي وتأسيساً لإدارة قريبة من هموم المواطنين فحسب، وإنّما يمثل شرطاً رئيسياً لبناء عقد اجتماعي جديد يحمي البلد من شرور التّزاعات والفتنة عبر إشراك أوسع للفئات والمناطق الليبية في إدارة الشأن العام وفي مختلف القطاعات.

### 3.3 معايير وعوامل توزيع الموارد الوطنية وصرف الموازنات:

#### 1.3.3 معايير توزيع الموارد وصرف الموازنات:

طرح العلاقة بين المؤسسات الحكومية المركزية والمحليّة مسألة المعايير والعوامل التي يجدر أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد والموازنات. وقد قدّم المشاركون في المسار التّشاوريّ جملة من المعايير المقترحة في توزيع الموارد وصرف الموازنات، بيد أنّ هذه المعايير ليست أحاديّة؛ أي أنّ اقتراح أحدها لا يُقلّل من أهميّة معيار آخر في توزيع الموارد. ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:

أ. التوزيع على أساس إداري / جغرافي: ينطلق جزء مهم من المشاركون من مبدأ أنّ لبيبا هي تركيبة ولحمة لمجموعات اجتماعية أو محلية متماهية مع وحدات إدارية. وبالتالي يجب أن يكون توزيع الموارد على أساس المناطق الجغرافية-الإدارية ممثّلة في الأقاليم التّاريخية الثلاث (برقة وطرابلس وفزان) أو الوحدات الإدارية المستحدثة مثل المحافظات والبلديّات.

ويشدد أصحاب هذا الاقتراح على مبدأ معاملة هذه الوحدات الإدارية على قدم المساواة وضرورة تعزيز استقلاليتها عن المركز.

ب. التوزيع وفقاً للمساهمة في الدخل الوطني: يرى بعض المشاركون أن بعض المناطق في لبيبا تحضن ثروات طبيعية بدرجة أكبر من مناطق أخرى وهو ما قد يسُوّغ لها حقوقاً يجب أن تتناسب مع حجم مساهمتها في الناتج الوطني الإجمالي لا سيّما على ضوء ما يترتب عن استغلال الثروات الطبيعية

من أضرار بيئية وصحية. كما أنّ هذه النتائج السلبية لاستغلال الثروة الوطنية تستوجب جبرا جماعياً للضرر لفائدة السكان المحليين. وينطلق المدافعون عن هذا المعيار من حق المجتمعات المحلية في تنمية مناطقها والاستفادة من الثروات التي ترخر بها. وبقدر ما يتعلّق الأمر بالثروة النفطية والغازية، فقد أشار بعض المشاركون إلى أن الموارد الطبيعية وخاصة غير المتتجدة تشمل أيضاً المياه الجوفية والمعادن والثروات البحرية.

ت. التوزيع وفق الحاجات: يدافع بعض المشاركون عن فكرة توزيع الموارد وفق الحاجات الحقيقة والفعالية. إذ يرى أصحاب هذا التوجه أن هناك مناطق استفادت سابقاً من المجهود التنموي للدولة في حين بقيت مناطق أخرى على الهاشم. وهو ما يؤهّل هذه المناطق المهمّشة للانتفاع بمجهود إضافي واستثنائي لتحقيق حد أدنى من التنمية وتحقيق المساواة الكاملة بين جميع المناطق. ويستند بعض المشاركون في دفاعهم عن هذا المعيار إلى كون المناطق النائية وخاصة الحدودية والشاسعة منها تتطلّب إنفاقاً أكبر في الإدارة والصيانة من مناطق صغيرة جغرافياً وقريبة من الساحل. وفي نفس الإطار أشار البعض إلى ضرورة إعادة إعمار المناطق والمدن التي شهدت مواجهات مسلحة أدت إلى دمارها، إذ تحتاج هذه المناطق لمجهود استثنائي للدولة لتأهيلها في أسرع وقت ممكن كما أنّ أيّ تأخّر في ذلك من شأنه أن يؤدّي إلى مفاقمة الظلم التي تعرّضت له هذه المناطق بسبب الدمار والعنف.

ث. التوزيع وفق التعداد السكاني: يرى بعض المشاركون أن توزيع الموارد لا يجب أن يخضع بالكامل أو في الجزء الأكبر منه للعامل الجغرافي الإداري لأنّ الإنسان هو جوهر التنمية وهو ما يتطلّب اعتبار المعيار السكاني الديمغرافي كمعيار رئيسيّ. وبقدر ما ينطلق المدافعون عن هذا العامل من مبدأ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين فإنّهم يختلفون في تحديد المعايير الديمغرافية التي سيتم اعتمادها:

- يطالب البعض باعتماد توزيع الموارد وفق آخر تعداد للسكان (سنة 2006).
- في المقابل يعتبر البعض الآخر أنّ هذا التعداد تمّ تجاوزه بحكم التغييرات التي طرأت على خريطة التوزع الجغرافي لعدد السكان. إذ شهدت الفترة التي تلت سنة 2011 حركية سكانية كبيرة تمثلت في تضخم سكاني في الغرب الليبي بسبب الجذب الاقتصادي أو استقرار النازحين داخلياً.

ج. التوزيع المباشر على المواطنين: يدعونا قسم من المشاركون إلى توزيع الموارد والموازنات على المواطنين بطريقة مباشرة سواء من خلال الزيادة في الرواتب والرفع من قيمة علاوات العائلة أو من خلال استبدال سياسة الدعم السمعي بالدعم النقدي. ومن زاوية عملية، يدعو أصحاب هذا الرأي إلى الالتزام بالرقم الوطني في جميع المعاملات المالية بما يمكن من الحدّ من اختلاس الأموال وضياعها في دواليب البيروقراطية وتجنب التهريب وتحقيق وفرة مالية لدى المواطنين. وبقدر ما ستسمح هذه الوفرة بإنعاش الإنفاق والاستهلاك وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية، فإنّه يمكن التفكير في آليات توزيعية غير نقدية على غرار خدمات التأمين الصحي والاجتماعي. إنّ مناصري الآلية التوزيعية المباشرة يعتبرون أنّه يمكن للدولة أن تطور آليات بديلة لضخّ الميزانيات في أجسام رخوة وما قد يحمله ذلك من مخاطر الفساد والإهدار. وبرزت في هذا الإطار اقتراحات على غرار منح الدولة لامتيازات ضريبية وتسهيلات مثل استخدام أراضي الدولة لتشجيع الاستثمار وتحفيز النموّ عوض «صرف ميزانيات يتّحدّر جلّها».

### 2.3.3 أسس وضوابط توزيع الموارد وصرف الموازنات:

بالإضافة إلى معايير وعوامل توزيع الموارد وصرف الموازنات، يتفق المشاركون في اجتماعات الملتقى الوطني الليبي على أن توزيع الموارد العمومية وصرف الموازنات يجب أن يخضع إلى جملة من الضوابط والأسس بما يقلّل من مخاطر تأثير أهواء المسؤولين وتغيير الحكومات وتقلبات الظرفية السياسية. وإذا كان السعي لتحقيق العدالة هو روح المقتراحات في هذا الباب، فقد حصل بعض الاختلاف في تجسيدها

بين من يطالب أن يكون التوزيع وفق عدالة مساواة أو عدالة إنصاف أو عدالة تضامنية. ومن ضمن هذه الضوابط والأسس ذكر ما يلي:

أ. أن يتم توزيع الموارد وصرف الميزانيات بعدلة وبشفافية يطمئن لها جميع الليبيين. ويجدر التذكير بأن أغلب اجتماعات الملتقى الوطني سُجل فيها التطرق لأغلب العوامل المذكورة أعلاه في التوزيع. ولدى غالبية المشاركين تبرز رغبة حقيقة في تجميع العوامل المذكورة في صيغة توفيقية واحدة تستجيب لكل منها وفق نسب حسابية محددة.

ب. ضرورة أن تكون هذه العدالة مُقننة ومؤسّساتية وتتوافقية. فبقدر أهمية تضمين العدالة كمبدأ في النص الدستوري فإنّ بلورة الإجراءات التطبيقية لتزييل العدالة على مستوى توزيع الموارد يجدر أن تُترك لما بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية، ويمكن أن يُترك ذلك إماً للمؤسّسة التشريعية أو أن يفتح نقاش وطني شامل يتحقق ما يتضمنه هذا البُعد من توافق واسع.

ت. في حين يتفق المشاركون على ضرورة تحديد نسب توزيع الموارد وصرف الميزانيات، فقد تعددت الآراء بخصوص طريقة تحديد النسب وذلك على النحو التالي:

- عبر البعض عن أهمية تحديد نسب توزيع الموارد بشكل قارّ بما يسمح بتوضيح المسؤوليات وتحديد الواجبات والحقوق. في المقابل يقترح البعض الآخر الاحتفاظ بمرنة في تحديد النسب بشكل سنوي بما يجعلها تتأقلم مع المعطيات الموضوعية المتغيرة على غرار الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية والتنقلات السكانية فضلاً عن الثروات الطبيعية المتأثرة سلباً أو إيجاباً بالتقديرات والاكتشافات الجديدة.

- يقترح البعض الآخر أن يخضع تحديد النسب لجهة فنية محايده، وفي هذا الإطار أشار البعض إلى إمكانية تفعيل مجلس التخطيط الوطني الذي يتوفّر على المعطيات والبيانات الازمة من أجل ملائمة العوامل المختلفة سابقة الذّكر في توزيع الموارد. إذ يكتسي اعتماد المعطيات الموضوعية والعلمية أهمية قصوى لزرع الثقة بين جميع مكونات الشعب الليبي من خلال تفادي المزايدات المُجانبة للواقع.

#### 4.3 البلديّات كمؤسّسات لتقرّيب إدارة الخدمات من المواطنين

يرى أغلب المشاركين في المسار التشاوري للملتقى الوطني أن البلديات هي الأجرد بتوزيع الموارد بحكم تغطيتها الجميع التراب الليبي وباعتبارها المؤسّسة الأقرب للمواطنين وفي علاقة مباشرة بشكل يومي. كما يشير الجميع إلى البلديات باعتبارها جسماً ملتحماً بالمجتمعات المحلية ويعبر في أغلب الأحيان عن خصوصيّتها.

وبهذا الخصوص، أثار عديد المشاركين مسألة انتشار الفساد في دواليب الإدارة المركزية والقطاعيّة وأن المجالس البلدية قد تكون بدورها أسيرة منظومة الفساد القائمة وربما أضعف في مواجهته مع هشاشة المؤسسات الرقابية والقضائية والأمنية. في المقابل يعتبر البعض أنّ هذه المخاوف مبالغ فيها لكون المجتمعات المحلية والرأي العام المحلي لهما القدرة على إخضاع البلديات للرقابة الشعبية ومتابعة أوجه صرف الموارد والأموال العامة وتنفيذ المشاريع.

في هذا الإطار وفي سبيل دعم دور البلديات عموماً وتعزيز مساحتها في توزيع الموارد خصوصاً، يتفق المشاركون على جملة من الإجراءات ذكر منها ما يلي:

##### 1.4.3 تعزيز الإطار القانوني للعمل البلدي:

أ. يصر جميع المشاركين على ضرورة التفعيل الكامل لمقتضيات قانون 59 لسنة 2012 للحكم المحلي.

ب. هناك من يقترح رفع اللبس عن الغموض في كثير من مسائل القانون سابق الذّكر وذلك على قاعدة تشجيع مبادرات المجالس البلدية وعدم انتظار تحرك الحكومة أو السلطة التشريعية.

ت. تشكيل لجنة قانونية مشتركة دائمة من الحكومة والبلديات (أو من المجلس الأعلى للإدارة المحلية عند تفعيله الاتفاقيات السابقة) تكون مهامها:

- مراجعة وتوحيد القرارات واللوائح الصادرة عن الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الماضية.
- تفسير أي اختلاف أو تضارب في تطبيق قانون الحكم المحلي والقوانين الأخرى المرتبطة به بحيث تكون آراء هذه اللجنة ملزمة للحكومة ويمكن للمجالس البلدية الطعن فيها أمام القضاء.
- إعداد دليل إجرائي له قوة تفسيرية على أن يصدر عن جهة قانونية معتبرة بهدف تنظيم العلاقات بين أعضاء المجلس البلدي من جهة وبين المجالس البلدية والوزارات الخدمية والمؤسسات الوطنية.
- مواكبة تنزيل الاختصاصات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (المحافظات والمجالس البلدية) بشكل تدريجي ووفق أجندة واقعية.
- اقتراح تعديلات على التشريعات المتعارضة مع مبدأ اللامركزية والحكم المحلي.

#### 2.4.3 العلاقة بين البلديات وال العلاقة بين البلديات والحكومة:

- أ. يتفق المشاركون في المسار التشاوري على أن البلدية لا يمكنها تحقيق برامجها بدون علاقة قوية ومتينة مع الحكومة المركزية. وفي هذا الإطار وردت جملة من المقترنات لتفادي أي لبس أو تعارض:
- مراجعة دور وزارة الحكم المحلي لتكون أكثر فاعلية والمُضي قدما نحو تأسيس حقيقي للمجلس الأعلى للإدارة المحلية ومنحه جميع الصلاحيات التي كانت منوطه بالوزارة.
  - أن يُعهد التنسيق بين البلديات والحكومة إلى أحد وكلاء الحكومة بتكليف مباشر من رئيس الحكومة.
- ب. تفعيل المحافظات كجسم وسيط بين الحكومة والبلديات. ويمكن في هذا الإطار اعتماد إجراء مؤقت يتمثل في أن يتولى عمداء البلديات مجالس إدارة المحافظات كما يمكن إحداث اتحاد بلديات بمبادرة ذاتية من أجل تسهيل وإنجاز المشاريع التي تتطلب التنسيق بين مختلف الأجهزة المحلية.

#### 3.4.3 تحديد البلديات عن المعايير السياسية:

- أ. ليس من مهام البلديات المشاركة في أنشطة سياسية حزبية أو إصدار بيانات تعبّر عن مواقف سياسية خلافية.
- ب. تحصين مهمة عميد البلدية من الإقالة إلا بقرار قضائي نهائي يثبت ارتكابه جنحة أو جناية أو سقوط أهليته القانونية أو في حالات استثنائية قاهرة.

#### 4.4.3 حصانة الشخصية الاعتبارية للبلديات:

- أ. طالب بعض المشاركون بأن يكون تأسيس البلديات الجديدة بقانون ووفق معايير موضوعية وأن لا يخضع الأمر لأهواء ومزاجية الحكومات.
- ب. هناك من يطالب بإعادة النظر في الحدود الإدارية للبلديات والمحافظات بما يتواافق مع مبادئ التكامل الاقتصادي والانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني.
- ت. أن تقترب إعادة النظر في الحدود الإدارية أعمال تحضيرية من لجان فنية محايضة تستند أعمالها إلى استشارة عريضة للفاعلين المحليين في جميع أرجاء البلاد.
- ث. ضمان استقلالية اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية عن الحكومة واقتراح بعض المشاركون ضمنها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- ج. في سياق انتهاء العهدة الانتخابية لجبل البلديات نهاية سنة 2018، اقترح قسم مهم من المشاركون التّعجيل بإجراء الانتخابات البلدية وهو ما قد يتطلب العمل بالفصول المتعلقة باللامركزية (من الفصل 144 إلى الفصل 154) من مشروع الدستور الحالي، وفي حال تعدد ذلك يمكن العودة إلى الإعلان الدستوري والقوانين القائمة.

#### 5.4.3 الإدارة المالية للبلديات:

- أ. تقوم الحكومة باستشارة البلديات أو المجلس الأعلى للإدارة المحلية في إعداد الموازات السنوية والخطط الاستراتيجية على المستوى المركزي.
- ب. يجب أن يخضع توزيع الميزانيات على البلديات لمعايير شفافة واضحة وتوافقية وأن يتم بالتشاور مع ممثلي البلديات أو المجلس الأعلى للإدارة المحلية.
- ت. معالجة التأخير في صرف الميزانيات التيسيرية من خلال صرفها وتحويلها مباشرة بداية كل سنة دون تلاؤ وفق آخر ميزانية معتمدة وقياساً على الباب الأول الخاص بالمرتبات.
- ث. في الجانب المالي يصر بعض المشاركين على أن ميزانية البلديات يجب أن تكون مستقلة عن موازنة الدولة وأن يقوم مصرف ليبيا المركزي بتحويل الميزانيات للبلديات مباشرة بداية كل سنة، على أن لا يعني ذلك إعفاءها من تقديم مقترن موازنتها للجهة الحكومية ومن الرقابة اللاحقة من الهيئات المختصة.
- ج. تقوم البلديات نيابة عن الدولة باستخلاص الإيرادات المحلية دون تأخير مادام عجز أو تأخير الأجهزة المختصة في القيام بالأمر سيؤدي لتفويت وضياع مداخيل للدولة.
- ح. أشار جزء من المشاركين، خاصة في مدن الجنوب الليبي، إلى أن منظومة دعم بعض المواد الأساسية على غرار الوقود لا تصل إلى مستحقيها وهو ما يستوجب القطع مع المنظومة المركزية القائمة والتي تؤدي إلى مظاهر فساد متعدد، ويمكن أن يتم في هذا الإطار التفكير في منظومة دعم مباشر للأفراد والعائلات تشرف على تسييره البلديات بالشراكة والتعاون مع صندوق موازنة الأسعار مع تفعيل المؤسسة الوطنية للسلع التموينية والجمعيات الاستهلاكية.
- خ. وضع معايير الشفافية للبلديات بما يعزز حق المواطن في الحصول على المعلومة والتواصل مع السلطات المحلية.

#### 6.4.3 توطين بعض المؤسسات والمشاريع خارج العاصمة:

- أ. توطين بعض المؤسسات والأجهزة والإدارات خارج العاصمة، وينطلق المدافعون عن هذه الفكرة من سبب عملي وإجرائي يتمثل في كون بعض المؤسسات يجب أن تكون قريبة جغرافياً من مجال عملها وشخصها. وعلى سبيل المثال قدّم اقتراح بتوطين مديرية الهجرة غير الشرعية بالجنوب وبمدينة سبها تحديداً.
- ب. توطين المشاريع الاستراتيجية الكبيرة في البلديات التي لا توجد بها موارد محلية.

#### 5.3 الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحيادية المؤسسات السيادية الوطنية

يتفق أغلب المشاركين على أن الرغبة في السيطرة على المؤسسات السيادية والتدخل في سير أعمال الشركات العامة المكلفة بالخدمات على غرار الكهرباء والماء يشكل تهديداً لاستمرارية عملها في أداء وظيفتها الحيوية، وهو ما يتطلب أن تتأيّد هذه المؤسسات والشركات عن التدخل في الصراعات السياسية وأن يتم أيضاً حمايتها من الابتزاز أو السيطرة عليها من جهات سياسية أو مسلحة أو قبليّة أو مناطقية.

وفي سياق النقاشات، أشار كثير من المشاركين بموظفي بعض المؤسسات الوطنية والشركات العامة الذين أبلوا كثيراً في سبيل استمرار عمل المرافق التي يشرفون عليها رغم وقوعها في مناطق اشتباكات مسلحة أو تعرضها لضغوطات متكررة من التشكيلات المسلحة. تم التنويه خاصة بموظفي الشركة العامة للكهرباء ومنظومة مياه النهر والشركة الوطنية للنفط الذين قدموا تضحيات كبيرة في سبيل توفير الخدمات لكل المناطق الليبية.

كما أشار بعض المشاركين إلى أن رقابة المؤسسة التشريعية أو مجالس الإدارة الجماعية على أعمال مدراء ومسؤولي المؤسسات الوطنية تكاد تختفي لصالح تفردهم الشخصي بالقرارات والتسيير دون ضوابط مؤسساتية

أو قانونية وكأن الأمر لا يتعلّق بأمانة اقتصادية وبمسؤولية عامة. وفي معرض الحديث عن الدور الاستراتيجي للدولة في الاقتصاد، شدّد المشاركون في المسار التّشاوري في أكثر من مناسبة على الدور الرئيسي لمؤسّستين على وجه التّحديد لكونهما يمثّلان شريان حياة الاقتصاد الليبي: المؤسّسة الوطنية للنّفط ومصرف ليبيا المركزي. وفي هذا السّياق كان التّأكيد على أهميّة أن يخضع تسيير هاته المؤسّسات لأقصى درجات الالتزام بالفاعلية والحياد والشفافية والتّزاهة ونظافة اليد وأنّ ذلك يستوجب أن تكون مجالس الإدارة فاعلة بشكل حقيقي بما يمكن من تفادي شخصنة هذه المؤسّسات وتوظيفها لطموحات شخصيّة أو فئويّة سياسية.

ورغم الطّابع الفنّي والتّفصيلي لمسألة إدارة وتسخير المؤسّسات السياديّة، فقد تم تقديم مجموعة من الاقتراحات المطروحة للّتشاور من طرف المختصّين في مجالات القانون والإصلاح الاقتصادي والإداري ويمكن أن تلخصها على النحو التالي:

أ. وضع دليل عمل يكون بمثابة دستور لعمل المجالس الإدارية للمؤسّسات الوطنية والشركات العامة إلى حين الخروج من المرحلة الانتقالية وإصدار إطار تشريعي جديد. وإصدار هذا الدليل ونشره في الجريدة الرسمية في أقرب وقت ممكن، يمكن تشكيل لجنة قانونية وفنية مختلطة من وزارة العدل والوزارات الفنية المعنية الأخرى والمحكمة العليا وإدارة القانون وإدارة القضايا وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية. وسيكتسب هذا الدليل من خلال تركيبة هذه اللّجنة القيمة القانونية والتفسيرية الالزامية لتنفيذ قرارات المؤسّسات السياديّة والشركات الوطنية وحسن تسيير أعمالها.

ب. تأسيس مجالس الإدارة في هذه المؤسّسات بما يعزّز شفافية وديمقراطية اتخاذ القرارات والقدرة على تنفيذها، وفي هذا الإطار تم تقديم المقترنات التّفصيلية التالية:

- اقترح بعض المشاركون أن يتم تعيين مجالس إدارة المؤسّسات السياديّة وفقاً لعهدة محدّدة مسبقاً ودون إمكانية إقالتهم بما يحيدّهم عن التدخل السياسي والصراعات الفئوية.

- المُسيّرون التنفيذيون في المؤسّسات السياديّة الوطنية مسؤولون أولاً أمام مجالس إدارة هذه المؤسّسات ويجب أن تكون قراراتهم خاضعة لتوجيهات مجالس الإدارة بما لا يجعلهم يتعاملون مع المؤسّسات كمزارعهم الخاصة، كما يجب أن تلتقي مجالس الإدارة بصفة دورية وفقاً للأنظمة والقوانين الجاري العمل بها.

- التّأكيد على معايير الكفاءة العلمية والخبرات العملية التّزية والوطنية والابتعاد عن المحاصصة المناطقية والحزبية عند التعيين في هذه المؤسّسات السياديّة.

- ضرورة مراعاة التنوع الديمغرافي في ليبيا والتمثيل الجغرافي العادل عند التعيين في هذه المؤسّسات وإسناد المناصب القيادية فيها وذلك دون الإخلال بالشروط سابقة الذّكر.

ت. يجب حماية المؤسّسات الوطنية السياديّة من التّوتّرات السياسيّة ذلك أنّ أوكد مهمّاتها يتمثّل في تسيير مُقدّرات كلّ الليبيّين باعتبارها أمانة اقتصاديّة، كما يجب أن يخضع عمل هذه المؤسّسات إلى المعايير الأخلاقية الأكثر صرامة بما يعزّز الشفافية ويدعم شرعية الأجسام المشرفة على تسييرها، ولهذا الغرض قدّمت جملة من الاقتراحات التّفصيلية ذكر منها:

- تعيين هيئة إدارية عليا مؤقتة تمثّل مهمّتها في توحيد المؤسّسات السياديّة والنظر في جميع الإخلالات التي نجمت عن انقسامها وإيجاد مخارج للتّزاماتها السابقة.

- تنظر هذه الهيئة في جميع التعيينات المستقبلية في مجالس إدارات المؤسّسات السياديّة والشركات العامة وتعمل على النّظر في قانونيتها واحترامها للمعايير القانونية والفنية للتّعيينات في المناصب العليا.

- تتشكل هذه الهيئة بتوافق الأجسام المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي المنشود أو تنبثق من اللّجنة القانونية الفنية المذكورة أعلاه (النّقطة أ).

ث. المؤسسات السيادية والشركات العامة والهيئات الحكومية (باستثناء القطاعات الأمنية أو المتعلقة بالأمن القومي) مُلزمة بالشفافية في تسييرها، وهو ما يتطلب:

- نشر كل القرارات التي تفرض على الدولة أعباء مالية أو تخص التعيينات أو استحداث هيكل جديد أو تغييرات في المؤسسات الموجودة. القرارات غير المنشورة - بشكل تسلسلي ومنتشر للعموم - خاصة في التعيينات في الوظائف العليا لا يمكن أخذها بعين الاعتبار.

- دعم الجهات القضائية والإدارية المعنية بالرقابة في قضايا الأموال وفي مقدمتها ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية ومؤسسة النائب العام والوحدات الفنية مختصة في وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي بما يمكّنها من محاربة اختلاس وتبييض الأموال وضمان قيامها بدورها الرقابي على نحو مستقل ودون أي ضغوط. كما يجب أن تتعاون هذه الجهات والأجهزة وتعمل على الحد الأقصى من التنسيق من أجل جدوى ونجاعة أعمالها.

- رقابة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على أعمال الحكومة وتسيير المؤسسات العامة من خلال إلزامية نشر المعلومة الإدارية والسماح بالوصول إليها بالإضافة إلى تفاعل المؤسسات الرقابية مع حالات الفساد - المدعومة بوثائق وقرائن - والتي يبلغ عنها المواطنين أو الصحفيون أو نشطاء المجتمع المدني.

ج. تطوير الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة لحماية الحدود البرية والبحرية والمنافذ والحقول النفطية، ودعمها بالإمكانيات الازمة لتنفيذ مهامها.

ح. التعاون الدولي لحماية مقدرات ومؤسسات الشعب الليبي:

- رغم الاتهامات التي وجّهها بعض المشاركين لأطراف إقليمية ودولية بتأجيج النزاعات بين الليبيين وإرباك الوضع السياسي داخل البلد، فقد عبّروا في أكثر من مناسبة عن أهمية القرار الدولي الحاسم الذي ساهم في استمرار المؤسسات السيادية الليبية وبقائها موحدة وعدم انهيارها. ويطالب بعض المشاركين بمواكبة المجموعة الدولية للمؤسسات السيادية والشركات الوطنية في أداء أعمالها حتى لا تتعرض للابتزاز من القوى التي تريد فرض رغبتها بمنطق الأمر الواقع. وإذا تنمّ هذه المطالب بالتعاون مع المجموعة الدولية على قاعدة احترام السيادة عن حالة فقدان الثقة في القدرة الفعلية للسلطتين التشريعية والتنفيذية على حماية هذه المؤسسات، فقد تمّ في هذا الإطار تقديم هذه المقترنات التفصيلية:

- دعا مشاركون إلى الاستفادة من الآليات القانونية الدولية وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وما توفره من مساعدة تقنية وفنية في هذا المجال.

- هناك من المشاركين من يرى أن المؤسسات الرقابية والقضائية الوطنية عاجزة عن مواجهة النهب المنظم وتغول منظومة الفساد وهو ما قد يستدعي أن تقوم الأمم المتحدة بدورها في حماية مقدرات الشعب الليبي، ويمكن أن يكون ذلك من خلال تشكيل مجلس الأمن لفريق خبراء اقتصادي مالي من قبيل فريق الخبراء المكلف بمراقبة حظر السلاح. على أن تكون مهمة هذا الفريق إعداد تقارير دورية تصدر على إثرها عقوبات دولية تُسلط على كل من تورّط في النهب المالي بهدف تمويل الإرهاب أو المجموعات المسلحة أو تبييض الأموال أو تهريبها خارج البلد أو التلاعب بأسعار المواد الأساسية وقوت الليبيين.

### 6.3 من أجل قطاع خاص شريك لـ تطوير ازدهار الاقتصاد الوطني

إذا كان الليبيون المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني يُجمعون على تطوير القطاع الخاص للقيام بالأعباء التي لا يمكن للقطاع العام تلبيتها، فإن ذلك لا يلغى التمايز الواضح حول الدور المنوط بالقطاع الخاص في هذه المرحلة الانتقالية، إذ عبر البعض في هذا الإطار عن خشيتهم من أن تتحول الدعوة لدعم القطاع الخاص إلى مطية لتفكيك مؤسسات القطاع العام.

وفي نفس السياق، عبر بعض الليبيين بوضوح عن رفضهم لشخصية المؤسسات الانتاجية والخدمة لكون التخلي عن المؤسسات والشركات الوطنية بعد 2011 هو السبب الرئيسي في التردي السريع للوضع المعيشي للمواطن الليبي، ذلك أن هذه الشخصية غير المدروسة جعلت هذه الخدمات العامة تحت رحمة التجار الساعين إلى الربح بعيداً عن أي قيمة مضافة اقتصادية حقيقة في ظل هشاشة الوظيفة الرقابية للدولة. وأشار المشاركون بالخصوص إلى المؤسسات المتعثرة على غرار صندوق موازنة الأسعار وجهاز الإمداد الطبي....

ورغم حماسة جزء مهم من المشاركين في الدفع عن القطاع الخاص فإن قسماً آخر يرى أن خطاب دعم القطاع الخاص قد يخفي أحياناً رغبة بعض الأطراف في استنزاف أرصدة الدولة من النقد الأجنبي من خلال دعم المشتريات من الخارج. وفي نفس الاتجاه يطالب بعض المشاركين بالتأني في هذه المرحلة الحساسة وعدم الإقدام على رفع الدعم السمعي والإبقاء على تدخل الدولة في ضبط الأسعار وتوزيع المواد الأساسية خاصة في غياب استقرار سياسي وخطط اقتصادية واضحة.

وإذ يعبر قسم واسع من المشاركين عن كون النموذج الاقتصادي للدولة الليبي ليس محسن اختياره فتى وإنما يستوجب نقاشاً وطنياً حقيقياً تشارك فيه جميع الأطراف والجهات الاقتصادية والتمثيلية والقطاعية، فإن قسماً آخر من المشاركين يعتبر أن المنظومة القانونية الاقتصادية للنظام السابق تحتاج لإعادة النظر سريعاً بما يضع لبنة الأساس لنظام اقتصادي أكثر استدامة يقطع مع اعتماد الدولة على الريع النفطي والغازى وإهمالها للإيرادات الضريبية المتأتية من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، وردت في اجتماعات الملتقى الوطني مجموعة من المقترنات التفصيلية:

- أ. تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، الذي يضم ممثلي عن الحكومة والقطاع الخاص بما يجعله منبراً للحوار والتنسيق والإشراف على استراتيجية تطوير القطاع الخاص.
- ب. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنميته وتطويره.
- ت. تعزيز التعاون والشراكات بين رجال الأعمال الليبيين وحثّهم على الدخول في مشاريع مشتركة تكون قادرة على المنافسة.
- ث. دعم مجالس رجال الأعمال وتشجيع الشركات مع المؤسسات المشابهة على المستوى الدولي.
- ج. تفعيل التعاقدات والمشاريع المعلقة مع الشركات الأجنبية في جميع القطاعات لإعادة الثقة للمستثمرين الوطنيين والأجانب وإنعاش الاقتصاد الوطني.
- ح. إعادة النظر في القوانين الاقتصادية السابقة والتي تحدّ من فعالية القطاع الخاص خاصة في المجال المصرفي والمالي والاستثماري.
- خ. التخفيف من البيروقراطية الإدارية وتفعيل الحكومة الإلكترونية واستغلال التكنولوجيات الحديثة.
- د. حماية السجل التجاري من التلاعبات وإتاحة المعلومات للجميع.
- ذ. حماية المنتجات الوطنية بما لا يتعارض مع مبادئ حرية التجارة.
- ر. تطوير البنية التحتية في ليبيا وخاصة قطاع الاتصالات.
- ز. دعم القطاع الخاص بالقروض والتسهيلات المالية بشروط ميسرة وتعزيز فترات السماح الخاصة بالسداد.
- س. تأهيل العناصر الوطنية المحلية وتشجيع القطاع الخاص على تشغيلها واستجلاب العمالة المؤهلة وفق شروط تعاقدية واضحة وحرفية.
- ش. الاهتمام بمشاريع التكامل الاقتصادي والاستثماري بين المدن والأقاليم مثل مشروع التكامل بين الجبل والساحل في المنطقة الغربية.
- ص. المضي قدماً في تطوير وتنظيم المبادرات التجارية والتعاون الاقتصادي مع دول الجوار.



## 4. الباب الرابع: المصالحة الوطنية والعمليّات الدستوريّة والانتخابيّة



## 4. الباب الرابع: المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية

أفضت نقاشات الليبيين حول المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية في المجتمعات التشاورية ومن خلال المساهمات عبر الموقع الالكتروني ومختلف منصات التواصل الاجتماعي إلى التأكيد على مشتركات وتوافقات كان على رأسها تجاوز الماضي والطلع إلى المستقبل وبناء الدولة عبر عملية دستورية وانتخابية متوافق عليها. فمن منظور عدد مهم من المشاركين، يرتبط مضي ليبيا قدما نحو المستقبل بالصالحة بما هي جبر للخواطر قبل الأضرار واستعادة لمعاني الأخوة بين كل الليبيين. ورغم ما يعتبره المشاركون ترابطًا بين المصالحة الوطنية من جهة والعملية الدستورية والانتخابية من جهة أخرى، فإنهم عبروا عن وعيهم بأن المصالحة - ولكونها مرتبطة بجبر الخواطر - لا بد لها من عامل الزمن في حين أن الاستحقاقين الدستوري والانتخابي لا يحتملان الإرجاء وإن كانوا يتطلبان تحقيق شرط التهدئة باعتباره أول مراحل المصالحة.

لقد أكدت جل النقاشات حول المصالحة الوطنية بأن تاريخ الليبيين وتراث أجدادهم وما يجمع بينهم من أخوة الدين والوطن كفيل بنزع كل بذور الشقاق والفتنة والتوصل إلى العدالة التصالحية ورد الحقوق إلى أصحابها في ظل قضاء عادل ونزيه. وينوه قسم واسع من الليبيين إلى ضرورة أن تتم المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية في كفاح احترام وحدة البلاد وسيادتها أرضا وشعبا.

ورغم تعدد وجهات النظر بخصوص العملية الدستورية، فقد اجتمعت الآراء على ضرورة التوصل إلى أساس دستوري يعبر عن كل الليبيين ويحقق التوازن بين شروط وحدة البلاد وسيادتها في إطار دولة القانون والمؤسسات من جهة، وضمان الخصوصيات المحلية في إطار حكم محلي موسّع من جهة ثانية. وبقدر ما عبر المشاركون في المسار التشاوري عن تطلعهم إلى إنهاء المرحلة الانتقالية والتوصل إلى حل دائم ووضع نهايّي فقد أكدوا على أن ذلك يجب أن يمر عبر اقتراع شفاف ونزيه يعيد الكلمة إلى الشعب الليبي وتتوفر فيه شروط الأمن بما يسمح بالتوصل إلى نتائج تعبّر عن إرادة كل الليبيين دون إقصاء لأي طرف.

### المصالحة الوطنية

رغم ما يكتسيه موضوع المصالحة الوطنية من حساسية بالغة لأبعاده التاريخية والعاطفية المعقّدة ولكونه ينطوي على جروح يميل الليبيون إلى تفادي الخوض فيها، فإن النقاش اتسم بصرامة مستفيضة عبر فيها المشاركون عن مكامن خواطرهم دون أن يغفلوا ما يجمع الليبيين وما يوحّدهم دينا ودما وتاريخا مشتركا وعلاقات معاشرة متداة في كل ربوع ليبيا. وبهذا المعنى، فقد مثل النقاش حول المصالحة الوطنية فرصة استثنائية لتأكيد وحدة المجتمع الليبي وترابط وشائجه فضلا عن تطلعه لعدالة تصالحية تؤسس لكل الظروف الملائمة لمواطنة ليبية جامحة. وإذا كانت المصارحة أولى خطوات المصالحة، فقد سمحت نقاشات المشاركين التي تميزت بصرامة فائقة بقطع أشواط مهمة في الطريق إلى مصالحة شاملة وعميقة بين الليبيين.

#### 1.4 في الحاجة إلى المصالحة الوطنية الليبية

يتحقق المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي في كل المدن الليبية وفي الخارج على اعتبار المصالحة الوطنية ركنا رئيسيا في بناء الوطن واستقراره. وسواء اعتبرها البعض واجبا شرعا أو ضرورة سياسية، أو اعتبرها البعض الآخر مصلحة اجتماعية فضلا عن كونها قيمة إنسانية، أو اعتبر آخرون بأن المصالحة هي خلاصة كل تلك الضرورات والقيم والمصالح، فإن الليبيين يجمعون على أن «ليبيا في حاجة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من حركة التاريخ التي شرحت كيف قررت بعض المجتمعات

طي صفحة الماضي من الظلم والاستبداد» وهو ما يستوجب «العمل الجاد من أجل تفعيل دور المصالحة الوطنية ودعمها بكل الإمكانيات لايجاد الحلول بين المدن الليبية وانهاء الخلافات بينها..»، كما أنّ غاية هذه المصالحة هي «ترميم النسيج الاجتماعي الليبي في إطار الدولة الوطنية المدنية بما ينتج توافقاً وطنياً ليبيّاً على شكل الدولة والاستفادة من الموارد والثروات الوطنية، وإدارة مؤسسات الدولة بما يحقق الوحدة الاجتماعية والجغرافية».

إنّ المصالحة من منظور المشاركين في المسار التّشاوري تكتسي بُعداً نفسياً قد يكون أكثر أهميّة وأشدّ خطورة من كلّ التّعويضات الماديّة عن الأضرار التي لحقت بالأفراد والعائلات والمدن في سياق الأزمة المتواصلة منذ 2011، ويتعلّق الأمر هنا بـ«جبر الخواطر» الذي يقدّمه الكثيرون على جبر الأضرار. وفي جوهر جبر الخواطر يكون الاعتراف والإقرار باقتراف الخطأ في حقّ الأخوة في الدين والوطن والدّم. فائيّ خلاف سياسي أو فكريّ أو فئويّ أو مناطقيّ يبرّر انتهاك حرمة الليبيّين في دمهم وأملاكهم وأعراضهم؟ وأيّ بناء ممكّن لدولة الليبيّين – كلّ الليبيّين – ومؤسساتها دون التّهدئة ومباشرة المصالحة بطريقة جديّة وعميقّة؟ أليست حاجة الليبيّين إلى المصالحة من حاجتهم لبناء وطنهم ودولتهم ومؤسساتهم؟

#### 2.4 المصالحة: مسار ليبيّ ووطنيّ سياديّ

كان إجماع قسم واسع من المشاركين في الملتقى الوطنيّ واصحاً بخصوص شرط رئيس لأيّ مسار تصالحيّ ناجح: وطنية المصالحة وطابعها السياديّ. وبهذا الخصوص، يؤكّد المشاركون على أنّ المصالحة الحقيقية التّابعة من ضمائر الليبيّين وأفندتهم، لا بدّ لها أن تستكمل طريقها وتتوّج في جوّ أخويّ وعائليّ ليبيّ، قوامه أن لا بديل للعيش المشترك إلاّ المزيد من التّضامن والأخوة والصفح الجميل، ذلك أنّ الليبيّين قادرون على إيجاد الحلول لأعقد المشاكل بشرط تفادي كلّ أشكال التدخل الخارجيّ بما في ذلك التدخلات التي قد تنطلق من أصدق التّوايا.

وبقدر أهميّة أن تكون المصالحة وطنية، فقد تداول المشاركون في جملة من النقاط التي اعتبروها توافقية ومن شأنها أن تتحقّق توافقاً ليبيّاً واسعاً:

أ. إنّ مسار المصالحة الوطنية يستمدّ قوّته وشرعنته من تراث الآباء والأجداد والمُشتركات التّاريخيّة العميقّة بين الليبيّين التي كرسّت قيم التّأخي واللحمة الاجتماعيّين، بيد أنّه «لا مصالحة اجتماعية وطنية دون مصالحة سياسية ولا مصالحة سياسية دون مصالحة اجتماعية»

ب. إنّ المصالحة بين أبناء ليبيّا إنما تستمدّ طابعها الوطنيّ من عدم إقصاء أيّ طرف أو تهميشه، وهو ما يعني إعلاء قيمة المواطنة والتعاطي معها بكلّ نزاهة وحمايتها من كلّ دوائر الاستغلال السياسي والفكريّ.

ت. إنّ مسار المصالحة مسار وطنيّ سياديّ وأنّ الليبيّين هم الأقدر والأجدر بقيادته والإشراف عليه، وهو ما يعني «أنّ جلسات الحوار الليبيّة، وإبعاد كلّ القوى الخارجية عن جلسات الحوار ولو بصفة مراقب».

ث. في حين يجمع المشاركون على أنّ الدعم الدوليّ لجهود المصالحة بادرة إيجابيّة تدلّ على صدق أشقاء وأصدقاء ليبيّا في دعم الاستقرار، فإنه لا بدّ من تحيد المصالحة الوطنية عن كلّ التدخلات الخارجية الهادفة لتوتير الجوّ بين السياسيّين وتوظيف طموحاتهم لخدمة أجندات خفيّة بما يحول دون التوصل إلى مصالحة حقيقية ذلك أنّ «أحد أهمّ ثوابت» المصالحة الوطنية يتمثّل في «تجريم الاستقواء بالاجنبيّ في المستقبل والقبول بالإرادة العامة للمجتمع الليبي بعيداً عن أزيز الرصاص والأعمال الدمويّة».

في المقابل، أشارت بعض المجموعات إلى أن حاجة الليبيين إلى الاستفادة من التجارب الدولية في المصالحة قد تستدعي تشريك الأمم المتحدة في تسهيل هذا المسار والإشراف عليه.

### 3.4 الشروط الرئيسية للمصالحة الوطنية: جبر الخواطر والأضرار ورد الحقوق في كنف القضاء التزية والعدالة التصالحية

بقدر ضرورة المصالحة الوطنية المأمولة وحاجة الليبيين لها، فإنها تتطلب تحقيق جملة من الشروط المادية والمعنوية. ذلك بعض الأحداث المؤسفة منذ سنة 2011 قد أدت أحياناً إلى زعزعة التسليح الاجتماعي واهتزاز الثقة بين بنات وأبناء الوطن الواحد. وفي معرض حديثهم عن شروط المصالحة، يتفق الليبيون على ما يميز الإنسان الليبي من قيم الشهامة والمرؤفة والشرف وهو ما يجعله أقرب إلى الصدق والغفو منه إلى شوائب الحقد والانتقام. بيد أن ذلك لا ينفي حاجة ليبيا إلى مصالحة شاملة تعقبها مصالحة حقيقة عميقة تكون إحدى نتائجها جبر الأضرار المادية للأفراد والمجموعات والمدن التي نكبت في بنيتها التحتية وممتلكاتها طوال السنوات الماضية.

وانطلاقاً من أهمية مسألة المصالحة، فقد سجل المشاركون اتفاقاً واسع النطاق على جملة من الشروط تتمثل فيما يلي:

أ. إن جبر الخاطر مقدم على جبر الضرر، فهو شرط رئيسي للمصالحة لكونه يشمل الإقرار بالأخطاء والمسؤوليات، ويرى المشاركون بهذا الصدد أن الليبيين ما يكفي من الشجاعة والجرأة للغفو والصدق وتجاوز آلام الماضي بهدف بناء المستقبل.

ب. إن جبر الخواطر على أهميته لا يقلل من ضرورة تعويض المتضررين وجبر ما لحق بهم من انتهاكات مادية ومعنوية وإعادة إعمار ما خربته الحروب، وهو ما يستوجب صرف الاعتمادات المالية الازمة لذلك.

ت. إن القضاء التزية والعادل شرط ضروري من شروط المصالحة خاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية على غرار القتل والخطف والنهب.

ث. يتحقق كل الليبيين على ضرورة إيجاد توازن بين الحق في التقاضي التزية من جهة وتمكين الليبيين - متى استقررت مؤسسات الدولة - من منظومة عدالة تصالحية تحقق المصالحة الاجتماعية وتستفيد من التجارب الدولية المماثلة.

وبقدر الطابع الوطني الذي يشمل كل المناطق للمصالحة الشاملة، فإن ما جرى من أحداث منذ سنة 2011 يُضفي على هذا المسار خصوصيات محلية قد تتطلب بعض الشروط الإضافية. وفي حين يلحّ المشاركون على أن المصالحة لا تعني الإفلات من العقاب بالنسبة للذين ارتكبوا جرائم في حق الإنسانية، فقد تم تقديم جملة من المقترنات ذكر منها ما يلي:

أ. الفصل بين القضايا ذات الطابع السياسي الناتجة عن الأزمة الراهنة والمسائل المتعلقة بما وقع في السنوات الماضية منذ 2011، إذ يجب التمييز بين الجرائم المرتكبة في حق مواطنين ليبيين وما يقترن بأداء الواجب.

ب. إصدار عفو عام عن الفترة التي وقع فيها النزاع.

ت. إطلاق سراح كافة المساجين السياسيين دون شرط أو قيد.

ث. ضمان حق العودة الآمنة لكل المهجرين والنازحين داخل وخارج الوطن إلى بيوتهم وأهلهم ومساعدتهم في ذلك.

ج. حسم مسألة الأرقام الإدارية والوطنية والحق في المواطن.

ح. توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية ونزع سلاح كل «الميليشيات الخارجية عن القانون».

ولمّا كان تراث الليبيين وتراثهم القريب والبعيد زاخرا بـتقاليـد المصالحة ومعانـي العـفو والـصفـح والـتجاوزـ، فقد طفت على سطـح النقـاشـاتـ في المسـارـ التـشاوريـ مـقتـرـحـاتـ تـصبـ في خـانـةـ تـفعـيلـ المـصالـحةـ وـبـلـورـةـ أـشـكـالـهاـ وـآلـيـاتـهاـ الـعـمـلـيـةـ اـنـطـلـقاـ مـنـ مـارـسـاتـ فـضـلـىـ يـعـرـفـهاـ الـلـيـبـيـوـنـ حـقـ المـعـرـفـةـ وـدـأـبـواـ عـلـىـ تـكـرـيـسـهاـ لـاستـعـادـةـ الـلـحـمـةـ الـمـجـتمـعـيـةـ فـيـ كـلـ الـمـراـحـلـ الصـعـبـةـ الـتـيـ شـهـدـتـهاـ بـلـادـهـمـ:

أ. إيجـادـ مـيـثـاقـ وـطـنـيـ أوـ خـارـطـةـ لـمـبـارـيـ المـصالـحةـ الـاجـتمـاعـيـ بـيـنـ الـمـنـاطـقـ الـلـيـبـيـةـ بـالـاعـتـمـادـ عـلـىـ مـبـدـأـ الـوـحـدـةـ الـلـوـطـنـيـةـ وـالـتـدـاـولـ السـلـمـيـ عـلـىـ السـلـطـةـ.

بـ. تـشـكـيلـ لـجـانـ مـتـكـوـنـةـ مـنـ الـحـكـمـاءـ وـالـحـقـوقـيـنـ وـعـلـمـاءـ الـاجـتمـاعـ وـالـمـخـتـصـيـنـ فـيـ الدـعـمـ الـنـفـسـيـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـمـنـظـمـاتـ الـعـاـمـلـةـ فـيـ مـجـالـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ وـيـكـونـ الـهـدـفـ مـنـ هـذـهـ الـلـجـنةـ الـبـحـثـ وـالـنـظـرـ فـيـ اـسـبـابـ الـخـلـافـاتـ وـوـضـعـ الـحـلـولـ وـتـقـدـيمـهـاـ إـلـىـ السـلـطـةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ.

## الـعـلـمـيـتـانـ الـدـسـتـورـيـةـ وـالـإـنـتـخـابـيـةـ:ـ شـرـطـ إـنـهـاءـ الـمـرـحـلـةـ الـإـنـتـقـالـيـةـ

إنـ تـطـلـعـ المـشـارـكـينـ وـتـشـدـيـدـهـمـ عـلـىـ ضـرـورـةـ إـنـجـاحـ الـعـلـمـيـتـانـ الـدـسـتـورـيـةـ وـالـإـنـتـخـابـيـةـ يـنـبعـ فـيـ جـزـءـ مـهـمـ مـنـ مـنـ حـالـةـ الـضـجـرـ الـجـمـاعـيـ إـزـاءـ مـرـاحـلـ اـنـتـقـالـيـةـ لـاـ تـنـتـهـيـ إـحـدـاـهـاـ إـلـاـ لـتـبـدـأـ أـخـرـىـ.ـ وـفـيـ كـلـ الـاجـتمـاعـاتـ الـتـيـ عـقـدـتـ فـيـ كـلـ الـمـدـنـ الـلـيـبـيـةـ،ـ لـاـ يـتـحـفـظـ الـمـشـارـكـونـ عـلـىـ إـدـانـةـ عـجزـ الـخـبـ الـسـيـاسـيـةـ الـلـيـبـيـةـ عـنـ وـضـعـ حـدـ دـلـوـاـمـةـ الـاـنـتـقـالـ وـيـهـمـزـونـ تـلـمـيـحاـ أـوـ تـصـرـيـحاـ إـلـىـ مـصـلـحةـ بـعـضـ الـأـجـسـامـ وـالـأـشـخـاصـ فـيـ تـوـاـصـلـ هـذـهـ الـحـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ الـعـبـيـثـيـةـ.ـ وـبـقـدـرـ مـاـ يـذـكـرـ الـمـشـارـكـونـ بـمـاـ عـانـتـهـ لـبـيـباـ طـوـالـ عـقـودـ مـنـ تـهـافـتـ أـسـسـ الـحـكـمـ وـخـضـوعـهـ لـأـمـزـجـةـ شـخـصـيـةـ وـمـعـايـيرـ غـيرـ مـوـضـوعـيـةـ،ـ فـإـنـهـمـ يـرـفـضـونـ رـفـضـاـ مـطـلـقاـ إـجـرـاءـ اـنـتـخـابـاتـ تـتـمـخـضـ عـنـ جـسـمـ لـاـ يـنـضـبـطـ لـصـلـاحـيـاتـ أـوـ شـرـوـطـ أـوـ يـلـتـزـمـ بـمـنـطـقـ الـمـؤـسـسـاتـ وـالـدـوـلـةـ.ـ وـبـهـذـاـ الـمـعـنـىـ،ـ وـأـيـاـ تـكـنـ الـظـرـوفـ،ـ فـإـنـ الـمـشـارـكـينـ يـرـفـضـونـ "ـتـوـقـيـعـ صـكـ عـلـىـ بـيـاضـ"ـ لـصـالـحـ أـيـ جـسـمـ مـُـنـتـخـبـ مـُـقـبـلـ،ـ وـيـلـحـوـنـ عـلـىـ أـنـ أـوـلـ شـرـوـطـ الـاـنـتـخـابـاتـ هـوـ إـقـرـارـ أـسـاسـ دـسـتـورـيـ يـتـوـافـقـ عـلـىـ لـلـيـبـيـوـنـ وـيـرـضـوـنـ عـنـهـ رـضـاـ تـامـاـ فـلـاـ يـشـكـكـوـنـ فـيـ شـرـعـيـتـهـ وـشـرـعـيـةـ مـاـ يـنـبـقـ عـنـهـ.ـ وـإـذـاـ كـانـ الـمـشـارـكـونـ لـاـ يـتـرـدـدـوـنـ فـيـ التـعـبـيرـ عـنـ تـذـمـرـهـمـ،ـ وـأـحـيـاـنـاـ يـأـسـهـمـ،ـ مـنـ الـخـبـ الـسـيـاسـيـةـ عـلـىـ تـعـدـدـ تـيـارـاتـهـ وـتـوـجـهـاتـهـ،ـ فـإـنـ بـصـيـصـ أـمـلـ لـاـ يـزالـ يـحـدـوـهـمـ فـيـ أـنـ تـضـطـلـعـ الـأـجـسـامـ الـقـائـمـةـ بـدـورـهـاـ وـتـتـحـمـلـ مـسـؤـلـيـاتـهـاـ فـيـ إـيجـادـ مـخـرـجـ يـسـمـحـ بـالـتـوـصـلـ إـلـىـ أـسـاسـ دـسـتـورـيـ تـوـافـقـيـ وـإـنـهـاءـ

الـمـرـحـلـةـ الـإـنـتـقـالـيـةـ

## 4.4 الأـسـاسـ الـدـسـتـورـيـ الـمـأـمـولـ:ـ الـقـيـمـ وـالـمـبـادـيـ

يـجـمـعـ الـمـشـارـكـونـ فـيـ الـمـسـارـ التـشاـوريـ -ـ وـرـبـمـاـ قـسـمـ وـاسـعـ مـنـ الـمـواـطـنـيـنـ الـلـيـبـيـيـنـ -ـ عـلـىـ أـنـ الـأـسـاسـ الـدـسـتـورـيـ الـمـأـمـولـ،ـ وـبـمـعـزـلـ عـنـ مـضـامـيـنـ الـتـيـ قـدـ تـحـمـلـ تـعـدـدـاـ وـتـنـوـعـاـ فـيـ الـآـرـاءـ،ـ لـاـ بـدـ لـهـ أـنـ يـكـونـ تـوـافـقـيـاـ مـعـبـرـاـ عـنـ أـعـماـقـ الـضـمـيرـ الـجـمـعـيـ لـلـيـبـيـيـنـ بـمـاـ لـيـجـعـلـهـ مـوـضـوعـاـ لـلـشـكـيـكـ فـيـ الـشـرـعـيـةـ أـوـ مـدـخـلـاـ لـتـولـيـدـ أـزـمـةـ جـدـيـدةـ.ـ وـعـلـىـهـ،ـ فـإـنـ الـأـسـاسـ الـدـسـتـورـيـ الـذـيـ تـقـامـ عـلـىـ أـسـاسـهـ الـإـنـتـخـابـاتـ،ـ مـلـكـ لـجـمـيـعـ الـلـيـبـيـيـنـ وـهـوـ يـسـتـجـيبـ وـفـقـاـ لـلـأـغـلـيـةـ السـاحـقـةـ مـنـ الـمـشـارـكـينـ إـلـىـ جـمـلـةـ الـقـيـمـ وـالـمـبـادـيـ الـتـالـيـةـ:

أ. أـنـ يـتـمـ الـتـنـعـاطـيـ مـعـ الـأـسـاسـ الـدـسـتـورـيـ بـطـرـيـقـةـ مـوـضـوعـيـةـ وـعـقـلـانـيـةـ وـالـابـتـعـادـ عـنـ كـلـ الـتـوـرـاتـ الـأـيـديـيـلـوـجـيـةـ،ـ وـهـوـ مـاـ يـتـطـلـبـ أـنـ يـكـونـ الـأـسـاسـ الـدـسـتـورـيـ مـعـبـرـاـ عـنـ الـهـوـيـةـ الـجـامـعـةـ لـلـيـبـيـيـنـ وـخـصـوصـيـاتـهـمـ مـعـ الـالـتـزـامـ بـكـافـةـ الـعـهـودـ وـالـمـوـاثـيقـ وـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـدـوـلـيـةـ.

بـ. الـدـوـلـةـ الـمـدـنـيـةـ الـتـيـ تـضـمـ كـلـ مـكـوـنـاتـ الـشـعـبـ الـلـيـبـيـ دونـ إـقـصـاءـ لـأـحـدـ،ـ ذـلـكـ أـنـ أـيـ دـسـتـورـ لـيـبـيـ مـأـمـولـ «ـهـوـ الضـمـانـ الـعـادـلـ وـالـمـوـثـقـ لـمـكـوـنـاتـ لـيـبـيـاـ»ـ.

ت. أن يضمن الأساس الدستوري الحريات وحقوق المواطنين في الحياة الكريمة ويحدد واجباتهم بعيداً عن أي اعتبارات مناطقية أو فئوية وأن يعبر عن ضمير الشعب الليبي وسيادته، كما أن الحقوق الأساسية يجب أن تكون محفوظة بمعزل عن كل التجاذبات السياسية ذلك أن «الحقوق لا يستفتى عليها». ث. أن يضمن الدستور الفصل بين السلطات وينظم العلاقات بينها بشكل متوازن.

#### 5.4 ضمان التمثيل العادل لكل المكونات المجتمعية عبر تكريس الانتماء الوطني الجامع واستحقاقات المواطنة

ما من فكرة ومعنى حظيا بإجماع المشاركين في كل المجتمعات المسار التشاوري بقدر ما حظيت به معاني الانتماء إلى ليبيا والاعتزاز والفخر بها: وحدها ليبيا الوطن الجامع الذي يواخى ولا يفرق، الذي يوحد ولا يشتت، ليبيا شرف الأجداد الموروث وأمانة الأبناء والأحفاد، وحدها ليبيا والتعلق بها والفخر بالانتماء إليها حظيا بإجماع واضح لا لبس فيه. وكما جاء على لسان أحد المشاركين، فإنه وبمجرد «أن يكون أحدهنا مُنتسباً للبيبة، فإن ذلك ينفي صفات الغالب والمغلوب، وما من نصر يتحقق لأي ليبيّة أو ليبي إلاّ وكان شرطه عزّة ليبيّا ومناعتها، وما من ضيم يلحق بليبيّة أو ليبي إلاّ ولحق بليبيا وبكلّ بنات الوطن وأبنائه مثله أو أشدّ منه». ومن هذا المنطلق، فإنّ المشاركين في المسار التشاوري يرون أنّ أحسن طريقة لـ«ضمان للتمثيل العادل لكل المكونات المجتمعية» يكون بتكريس الانتماء الوطني، بل إنّ بعضهم يعبر عن عدم ارتياحه لمصطلح «المكونات»، إذ ليس في ليبيا إلاّ مكون واحد هو الشعب الليبي، وإن تنوّعت الألسنة والثقافات. وتأكدوا على المشترك العميق بين الليبيين، فإنّ المشاركين في المسار أكدوا على النقاط الجوهرية التالية:

أ. إنّ ما يجمع الليبيين هي هويّتهم الوطنية الليبيّة والتي يمثلّ تعددّها وتنوعها الدّاخليّ عامل ثراء وعنوان رئيسيّين لكلّ الليبيين، إذ ليس في ليبيا أقلية وأغلبية، كما أنّ الليبيين شرّكاء في الوطن الواحد تجمعهم المواطنة في السرّاء والضرّاء رغم كلّ ما مرّ على ليبيا من ظلم وتهميش.

ب. يقرّ المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني بتفاوت درجات الظلم والتّهميش اللذان لحقاً بكلّ الليبيين دون استثناء، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعالج جذور هذا التّهميش ولكن دون السقوط في فخ المحاصصة.

وإذا كان الليبيون معنّيين برد الحقوق وضمانها لكل إخوتهم الذين عانوا من تهميش دورهم السياسي والاقتصادي وحقوقهم الثقافية وخصوصياتهم التاريخية، فإنّ قسماً مهماً من المشاركين يشير إلى أهمية توفير ضمانات إضافية نذكر منها ما يلي:

أ. التّنصيص على الحقوق اللغوية والثقافية واحترام الخصوصية الثقافية لبعض المناطق..

ب. بقدر التأكيد على رفض المحاصصة، فإنّ وجود منظومة محاصصة ضمنية في بعض المؤسسات والأجسام هو الذي يؤدي إلى مطالبة بعض الفئات بمحضن سعياً إلى تحقيق المساواة الفعلية على أرض الواقع.

#### 6.4 الطريق إلى الدستور: تعدد آراء الليبيين وتوجهاتهم

بقدر الاتّفاق على أهمية أن تحظى العملية الدستورية بأكبر قدر من الإجماع والتّوافق، فإنّ آراء الليبيين كانت متعدّدة بخصوص أحسن السّبل للمضي قدماً في هذه العملية، ويرتبط هذا التّعدّد في الآراء بطبيعة الأساس الدستوري المأمول، وإن كان يجب الاتّفاق على نصّ دستوري مكتمل البناء قبل الانتخابات أم أنّ هذا الأساس الدستوري يمكن أن يقتصر على القيم الكبرى التي تجمع الليبيين مُرفقة بالخصائص الرئيسية لصلاحيّات الجسم المنتخب وحدودها فضلاً عن علاقته ببقية السلطات.

٠ أولاً : هل يجب الاتّفاق على نصّ دستوريٍّ مُكتمل البناء قبل الانتخابات؟

في حين يرى بعض المشاركين في المسار التّشاوريٍّ أنه لا بدّ من التّوصل إلى بناء دستوريٍّ مُكتمل البناء ومتّوافق عليه قبل الانتخابات المُقبلة، فإنّ قسماً مُهماً عبر عن اقتناعه بأنّ موضوع الدّستور النّهائيّ يحتاج إلى مزيد من الوقت، ذلك أنّ الاتّفاق على الدّستور لا يكون إلاّ في إطار الأمّن والاستقرار، وهو ما يتطلّب استكمال بناء مؤسّسات الدّولة وتنظيم انتخابات قائمة على أساس دستوريٍّ توافقيٍّ جزئيٍّ بما يُخرج الليبيّين من حالة عدم وضوح الرؤية والغموض. وفي هذا السياق، أشار بعض المشاركين إلى ضرورة أن يتمّ التّفاصيل حول المسائل الدّستوريّة في كفّ سلطة موحّدة تضع حدّاً للفوضى الأمنية وتضمن عودة المُهجرّين والتّازحين. إنّ ما يرفضه المشاركون رفضاً قاطعاً - في كلّ الحالات - هو الفراغ أو تخيير الشعب الليبي بين احتمالي الاستقرار أو الفوضى، وهم يتطلّعون بهذا المعنى إلى خارطة طريق تضعهم بين خيارات: الاستقرار أو الاستقرار أيّاً تكون الصّيغ والأشكال.

٠ ثانياً، أيّ أساس دستوريٍّ لإجراء الانتخابات؟

بالإضافة إلى الاختلاف حول إمكانية التّوصل إلى نصّ دستوريٍّ مُكتمل البناء من عدمه، وإمكانية الاتّفاق على أساس دستوريٍّ يمكن من إجراء الانتخابات والانتقال إلى مرحلة مستقرّة تمكن من إقرار دستور نهائيّ، فإنّ طبيعة هذه الأساس الدّستوريٍّ نفسه تبقى إشكالية وقد تعددت آراء الليبيّين حول هذه المسائل على النّحو التالي:

أ. يعتبر عدد مهمٌ من المشاركين أنّ الاستفتاء على مسوّدة الدّستور ضرورة بمعزل عن الموقف منها، ذلك أنّ من حقّ كلّ الليبيّين إعطاء رأيهما بخصوص لجنة صياغة الدّستور لكونها هيئة مُنتخبة حظيت بثقة شريحة مهمة من الليبيّين رغم الصّعوبات التي تخلّلت أعمالها والوعي بضرورات التّوافق.

ب. يعتبر بعض المشاركين أنّ "لا بديل" عن مشروع الدستور الذي أعدّته لجنة صياغة الدستور المنتخبة من الشعب الليبي، وأنّ آية آلية أو بديل أو تعديل للدستور القائم يجب أن يكون نابعاً من الشعب الليبي وبإرادته الحرة دون أي تدخل خارجي، وفي نفس الاتّجاه دعت بعض المجموعات المشاركة في المسار التّشاوريّ للملقى الوطني إلى الإسراع في إصدار قانون الاستفتاء على مشروع الدستور. في المقابل، يعتبر قسم آخر أنّ إجراء الاستفتاء في حد ذاته من شأنه أن يمثل تهديداً لل الاستقرار والسلام الاجتماعيّين.

اعتبر جزء آخر من الليبيّين أنه في حال تعذر التّوافق على إجراء استفتاء على مشروع الدّستور الحاليّ في وقت قريب فإنه يمكن العمل على إقرار أساس دستوريٍّ تعددت الآراء حول طبيعته على النّحو التالي:

أ. العودة إلى دستور عام 1951 بشكل تامٌ ونهائيٌّ، أو إقرار أحکامه بشكل مؤقت والعمل بنظام المحافظات والبلديّات والمحلّيات للفترة الانتقالية وتجمّيد العمل بالمواد المتعلقة بصلاحيات الملك إلى أن يتم بناء الدولة وتحقيق الأمّن والاستقرار.

ب. العودة إلى دستور 1951 والمعدل في سنة 1963 وتنظيم الانتخابات على أساسه إلى حين التّوصل إلى شروط التّوافق على الدّستور.

ت. تنظيم الانتخابات على أساس الإعلان الدّستوري لـ 2011 المعدل سنة 2014.

ث. الاستفتاء على الفصول المتعلّقة بتنظيم السلطات في مشروع الدّستور الحاليّ بما يسمح بتنظيم انتخابات تؤدي إلى وضع دائم يسمح بحوار ليبيٍّ ليبيٍّ حول الدّستور.

#### 7.4 الانتخابات والتّوافق حول قواعدها ومعاييرها: شرط أساسٍ لإنهاء المرحلة الانتقالية

بخصوص العملية الانتخابية، التي يعتبرها المشاركون حجر أساس في مسار بناء المؤسسات والدولة فإن غالبية الآراء تتجه إلى التأكيد على المبادئ والمعايير التالية:

أ. لا بديل عن الانتخابات للخروج من المرحلة الانتقالية وهو ما يتطلب توفير كل الشروط التي تسمح بمشاركة أكبر عدد ممكن من الليبيين في أي انتخابات مقبلة وهو ما يتطلب التوافق حول ترتيباتها وشروطها وتبسيط إجراءاتها.

ب. إن المشاركة في الانتخابات ترشحا واقتراعا حق مكفول لكل الليبيين وهو ما يتطلب رفع جميع العرقل القانونية والسياسية وتوفير كل الشروط التحفيزية التي تسمح بالتوصل إلى انتخابات تعبّر عن الإرادة الحقيقية للبيّن.

ت. عقلة أوجه ومعايير توزيع المقاعد الانتخابية بما يراعي البعدين السكاني والجغرافي ويمكن من تحقيق التمثيل العادل لكل فئات الشعب الليبي.

ث. أن تخضع الانتخابات إلى الحد الأقصى من شروط الشفافية والمصداقية والفاعلية بما يسمح بتحقيق توافق الليبيين حول النتائج وبما ينهي المرحلة الانتقالية ويسمح بقيام مؤسسات قانونية دائمة.

ج. تطوير الآليات الرقابية واتخاذ كل الإجراءات الالزمة لحماية العملية الانتخابية من التدخل الخارجي والفساد السياسي والمالي الذي من شأنه أن يشوه إرادة الشعب الليبي ويمس من سيادته.

كما أشار بعض المشاركين إلى شروط إضافية، حظي بعضها بتأييد قسم من المشاركين وبتحفظ قسم آخر ذكر منها:

أ. إنّه لا يمكن التوصل إلى تنظيم انتخابات تستجيب لشروط الشفافية والتّزاهة والمصداقية دون التوصل إلى حلّ نهائي لمسألة الرقم الوطني، بما في ذلك التثبت من مطابقة السجل المدني لمنظومة الرقم الوطني والتثبت من عدم وجود حالات تزوير أو هويات مزيفة.

ب. في حين أشار البعض إلى ضرورة إقصاء كل المتشدّدين والمتطرّفين والشّخصيّات الجدليّة من كل الاتّجاهات فقد عبر البعض الآخر عن ضرورة إدماج أوسع طيف ممكّن من الكفاءات الليبية وتمكينهم من الترشّح وتقلّد المناصب السياسيّة العليا باستثناء من تورّطوا في جرائم وجنایات بتّ فيها القضاء.

ت. عبر بعض المشاركين عن أهمية التثبت من الذمة والكشوفات المالية لكل المترشّحين بهدف ضمان الحد الأقصى من الشفافية والتّزاهة.

ث. دعا بعض المشاركين إلى أن يتم تنظيم الانتخابات بإشراف أممي.

ج. أشارت بعض المجموعات إلى أنه لا يمكن أن تتم الانتخابات «في ظل وجود ميليشيات مسلحة خارج نطاق الشرعية، تحت أيّة مسميات وبأيّ صفة، لكونها تشكّل تهديداً على المجتمع وتحول دون ممارسة النّاس لحقّهم في تقرير مصيرهم».

- بقدر ما أكّد عديد المشاركين على أن لا بديل عن الانتخابات للخروج من المرحلة الانتقالية، فقد عبروا في الآن ذاته عن خشيتهم من أن يؤدّي غياب التّوافق على شروط الانتخابات ومعاييرها إلى مقاومة الأزمة ومضاعفة عوامل التّشتّت والتّقسيم. وهو ما أدّى ببعض المشاركين إلى التّساؤل عن إمكانية إيجاد مخرج غير انتخابي إلى حين استكمال بناء مؤسّسات الدولة وتوفّر الأمان والاستقرار.



## 5. الباب الخامس: المبادئ الرئيسية المنشقة عن المسار التّشاوري



## 5. الباب الخامس: المبادئ الرئيسية المبنيةة عن المسار التشاوري

مُكِّن المسار التشاوري للملتقى الوطني باعتباره حدثاً تاريخياً فارقاً من لمْ شمل الليبيين بتنوع وتعدد توجهاتهم وخياراتهم حول أجندات مُشتركة تتناول أهم التحديات التي تواجه الشعب الليبي: الأولويات الوطنية، الأمن والدفاع، بناء المؤسسات، الحكم الرشيد والعمليات الدستورية والانتخابية.

وإذا كان من البديهي الإقرار بوجود اختلافات في وجهات النظر بين الليبيين، فإن نُقاطاً عديدة اجتمعت حولها آراء الليبيين كما تم التوصل إلى مُقتراحات مهمة بفضل النقاشات الصادقة والمتميزة. وعلى هذا الأساس نقدم فيما يلي التوجّهات الكبرى المُنبثقة عن كل النقاشات والتي تمثل أبواب التقرير السابقة تفصيلاً وشرحها كلّ أبعادها ومسوّغاتها.

### 1.5 أولاً: الحفاظ على وحدة ليبيا وسيادتها:

أ. الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة ليبيا أرضاً وشعباً شرط أساسيٍ وبدونه لا يمكن لأي حل أن يكون شرعياً أو مستداماً.

ب. إن ما يجمع الليبيين هي المواطنة والإحساس المشترك بالانتماء إلى الوطن الواحد، وإن هذه المواطنة الجامعة لا تُلغي الخصوصيات المحلية والثقافية وإنما تُعزّزها في إطار الوطن الواحد.

ت. إن مبدأ الوحدة والسيادة يجب أن يتضمن درجة مهمة من الحكم المحلي المستقل تترواح بين اللامركزية والفيدرالية بما يمكن من تدعيم وحدة وتكامل مؤسسات الدولة الوطنية والمحليّة وضمان فاعلية أدائها.

ث. رفض كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الليبية، كما أن حماية ليبيا من العبث الخارجي إنما يمر عبر وحدة الليبيين وتوافقهم.

ج. التطلع لاستعادة سيادة ليبيا عبر التأسيس لحكم فعليٍّ وناجع تسود فيه الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية التي تحمي الوطن والمواطنين وتذود عن الحدود. وفي نفس السياق، يجب أن يفضي بناء مؤسسات الدولة إلى استعادة الأصول المُجمدة في الخارج لصالح الشعب الليبي ورفع حضر السلاح بما يمكن من استرجاع الدولة لقوتها وفرض احتكارها للعنف الشرعي.

ح. عقد الملتقى الوطني أياً تكن صيغه وترتيبات اجتماعه النهائي على أرض الوطن وبين ظهراني الشعب الليبي، ويعتبر ذلك تكريساً لمبدأ السيادة والاستقلال وتعبيرها عملياً عن احترام المجموعة الدولية للسيادة الوطنية الليبية.

### 2.5 ثانياً: الحكم الديمقراطي الرشيد والفعال:

أ. إن العيوب في الوظائف والمناصب الحكومية (المناصب الوزارية، الوظائف المدنية في المؤسسات الحكومية والشركات الوطنية) يجب أن تعتمد على معايير موضوعية كالكفاءة الفنية والخبرة والنزاهة ونظافة اليد ونكران الذات لخدمة المصلحة العامة وذلك بمعزل عن أي انتماء مناطقي أو قبلي أو سياسي. ذلك أن اعتماد المحاسبة المناطقية أو السياسية من شأنه أن يهدّد وحدة ليبيا وشعبها فضلاً عن كونه يمثل عائقاً أمام إدارة مصالح الليبيين بطريقة فعالة.

ب. إن ما تعرّضت له بعض المناطق من ظلم فيما يتعلق بفرض التعليم قد يستوجب إقرار سياسات تضامنية تُمكّن من تأهيلهم وتدريبهم ومن ثمّة تمثيلهم على نحو الأكثر إنصافاً خاصة فيما يتعلق بالوظائف الدبلوماسية. كما أن التوزيع العادل للموارد والسلطات بين كلّ الليبيين من شأنه أن يكون أكثر فاعلية لمعالجة الأسباب العميقية للخلل القائم من آلية المحاسبة التي يرفضها غالبية المشاركين في المسار التشاوري.

ت. ضرورة أن تكون عملية التعيين في المناصب والوظائف الحكومية شفافة وأن يكون الأشخاص الذين يتم تعيينهم من أهل الاختصاص ومن المشهود لهم بالتزاهة ونظافة اليد.

ث. يجب أن تخضع السياسات والبرامج والقرارات الحكومية لاستراتيجية واضحة تعتمد على الأولويات التي يحدّدها الليبيون والتي تم التنصيص على بعضها في المسار التّشاوري للملتقى الوطني، ويمكن أن تتواصل عملية تحديد الأولويات الوطنية في إطار الحوار بين الأجسام الوطنية والمحليّة.

ج. يجب أن يتم تحديد مهام وصلاحيات المسؤولين الحكوميين وحدود سلطاتهم بشكل واضح وبما يجعل ولائهم للشعب الليبي دون غيره وبعيداً عن المصالح السياسية والشخصية والفتوية الضيقية أو الانتيماءات المناطقية، ويمثل ذلك شرطاً رئيساً للحد من النّهب والفساد وضمان الحد الأقصى من الفاعلية في إدارة مصالح الليبيين ومقدراتهم.

ح. يجب أن تخضع المسائل المتعلقة بالخروقات الإدارية والقانونية وشبهات الفساد إلى رقابة السلطة القضائية. ويمكن التنصيص على دور المحكمة العليا في هذا المجال بالإضافة إلى مكتب النائب العام أو هيئة الرقابة الإدارية أو ديوان المحاسبة حسب الاختصاص. في المقابل وباعتبار أن القضاة لا يمكنهم أن يتخذوا قراراتهم بحرية بسبب الضغوطات والتهديدات المُسلطة عليهم، فإنه يجدر التّفكير في إسناد بعض مهام المؤسسة القضائية إلى هيئة رقابية إدارية.

خ. إن المؤسسة القضائية في ليبيا تحظى بثقة الليبيين، كما أن دورها يبقى رئيسيّاً في كل الجهود الرامية لاستعادة الأمن وإعادة بناء الدولة وضمان السير العادي للمؤسسات. وفي نفس الإطار، يجب توفير كل الشّروط الضرورية لحماية القضاء من آفة الفساد وضمان احترام قراراته بعيداً عن كل التّأثيرات والضغوطات.

د. بذل كل الجهود لضمان حقوق النساء في المشاركة في العملية السياسية في ليبيا وتحقيق أملهن في أن تُبذل كل الجهود الممكّنة للترفيع في نسبة تمثيل المرأة في الواقع الحكومي والمؤسسات الوطنية بما يمكنها من لعب دور رائد في كل المستويات المحلية والوطنية.

### 3.5 ثالث: الحق في الأمان:

أ. إن الأمان حقّ أساسى مكفول لكل الليبيين في كل ربوع البلاد، وهو خدمة عامّة تستوجب وجود مؤسسات عسكرية وأمنية مستقلة وقوية تستند إلى القيم الوطنية وتخضع للقانون والرقابتين المدنية والقضائية.

ب. رغم أهمية العمل على بناء مؤسسات أمنية وعسكرية قوية وموحدة، فإن الحق في الاحتفاظ بالسلاح الفردي لغايات الحماية الشخصية يبقى مكفولاً على الأقل إلى حين استكمال ترسیخ مؤسسات مستقرة وديمقراطية تحظى بثقة واحترام كل المواطنين. بيد أنه من المهم أن يتم تسجيل هذه الأسلحة الشخصية قصد اجتناب الاتّجار بها أو استعمالها بطريقة غير شرعية.

ت. يجب أن تخضع المعدّات العسكرية الثقيلة لسلطة مستقلة تحظى بثقة الليبيين قصد تخزينها أو التخلص منها وذلك بالتنسيق مع الأجسام المحليّة. وفي نفس السياق براتز أسئلة حول إمكانية إخضاع المعدّات العسكرية لسلطة مركّبة قبل التوصل إلى حل دائم يضمن الاستقرار والنظام العام.

ث. يجب التّوصل إلى حل وسط ومعادلة متوازنة بين الإجراءات الردعية الهدافّة لمنع سلاح الأفراد والمجموعات التي تعمل خارج الدولة وبين الإجراءات التّحفيزية التي تُسهم في تشجيعهم على نزع سلاحهم طوعيّاً والخضوع لسلطة الدولة.

ج. يمكن إقرار إجراءات تحفيزية مالية لنزع السلاح بشرط توجيهها حسرا للمجموعات وتجنب أن تتحول لأداة إثراء غير شرعي للأفراد.

ح. ابنتقت عن اجتماعات المسار التشاوري مُقتراحات عديدة تهدف إلى تشجيع الأفراد المنضوين في التشكيلات المسلحة على تسليم سلاحهم، بعض هذه المُقتراحات يتعلّق بإعادة التأهيل عبر توفير فرص تعليمية وتدريبية في الداخل والخارج أو توفير دعم لتجيئهم للقطاع الخاص. ويمكن إدماج هؤلاء في المؤسسات الوطنية العسكرية والأمنية بصفاتهم الفردية على أساس شروط قانونية تتعلّق بسجلهم الجنائي وإخضاعهم دورات تدريبية إجبارية. كما أنّ توفير فرص عمل لائقة يكتسي أهمية بالغة لحماية الشباب من الانخراط في التيارات العنيفة والعصابات الإجرامية.

خ. إنّ أجهزة الأمن يجب أن تكون مهنية وأن يعمل أفرادها في مناطقهم الأصلية في حدود الإمكانيات المُتاحة، في المقابل تم تسجيل الاتفاق على أهمية أن تكتسي القوات المسلحة طابعاً وطنياً وأن تكون تشكيلاتها مُمثلة لكلّ المناطق بطريقة متوازنة. وفي حال تعرّضت إحدى المناطق لتهديد أمني خطير يجب السماح للمؤسسة العسكرية بالتدخل وذلك مع مراعاة الأعراف وبالتنسيق مع المجالس المحلية والبلديات التي تلعب في المرحلة القائمة دوراً رئيسياً في حفظ الأمن ومصالح الأفراد والأهالي على المستوى المحلي.

د. يجب أن تأخذ الترتيبات الأمنية بعين الاعتبار حماية المواطنين وممتلكاتهم وأن تتم بالتنسيق الوثيق مع المجالس والأجسام المحلية المعنية، كما يجدر التنويه إلى الدور المهم الذي لعبه الشيوخ والحكماء والوجهاء المحليون في مواجهة التحديات الأمنية على المستوى المحلي.

ذ. يجب أن يتم تحديد صلاحيات وسلطات مختلف الأجسام الأمنية وحدودها بشكل واضح ودقيق.

ر. يمثل الانفلات الإعلامي ونتائج خطراً على أمن الليبيين وتمّ بهذا الخصوص اقتراح وضع ميثاق شرف إعلامي.

#### 4.5 رابعاً: وحدة المؤسسات السيادية الوطنية والمؤسسة العسكرية:

أ. إنّ خطر انقسام المؤسسات السيادية الوطنية (على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وباقى الشركات العامة) أو الازدواجية في إدارتها من شأنه أن يمثل تهديداً رئيسياً للوحدة ليبيا وإهاراً المقدراتها ومواردها.

ب. إنّ فشل النّخب السياسية وممثليهم المُنتخبين في إيجاد حلّ لمشكلة الانقسام سبب رئيسيّ في الأزمة القائمة، كما أنّ التدخلات الدوليّة من شأنها أن تُaggiج الخلاف بين الليبيين وهو ما يستوجب أن تجتمع كلّ الأطراف السياسيّة لإيجاد الوسائل الكفيلة بتوحيد المؤسسات والحدّ من تقسيمها.

ت. يجب حماية المؤسسات السيادية والوطنية من التّوترات السياسيّ باعتبار أنّ أهمّ الأولويّات المنوطة بها يتمثل في تسيير مقدرات كلّ الليبيين باعتبارها أمانة اقتصاديّة، كما يجب أن يخضع عمل هذه المؤسسات إلى المعايير الأخلاقية الأكثر صرامة بما يعزّز الشفافية ويدعم شرعية الأجسام المشرفة على تسييرها.

ث. يمكن تعين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات السيادية والوطنية وفقاً لمدّة محدّدة مُسبقاً ودون إمكانية إقالتهم بما يحيدهم عن التدخل السياسي والصراعات الفئوية.

ج. المُسيّرون التنفيذيون في المؤسسات السيادية والوطنية مسؤولون أولاً أمام مجالس إدارة هذه المؤسسات ويجب أن تكون قراراتهم خاضعة لتوجيهات مجالس الإدارة بما لا يجعلهم يتعاملون مع المؤسسات وكأنّها "مزارعهم الخاصة" كما يجب أن تجتمع مجالس الإدارة بصفة دوريّة وفقاً للأنظمة والقوانين الجاري بها العمل.

ح. ضرورة أن تتضامن كلّ الجهات لتوحيد المؤسّسة العسكريّة بما يُبيّنها بمنأى عن كلّ الشؤون السياسيّة والمدنيّة، وبنفس القدر يجب أن تبتعد المؤسّسات المدنيّة والسياسيّون عن توظيف المؤسّسة العسكريّة لغايات سياسية أو استعمال السلاح لأغراض شخصيّة أو فئويّة.

خ. توحيد المؤسّسة العسكريّة جزء لا يتجزأ من سيادة ووحدة الدولة كما أنّ بناء الجيش الليبي المأمول يجب أن يوضع في صلب أولويّاته حماية حدود البلاد ودفع كلّ التدخلات الخارجيّة.

د. إنّ الطّابع المهنيّ والوطني للمؤسّسة العسكريّة يمثّل مطلبًا ليبيًا رئيسيًا، ذلك أنّ بعض التّشكيلات والوحدات القائمة على أساس الولاء الشخصيّ أو المناطقيّ من شأنها أن تهدّد حياديّة المؤسّسة العسكريّة وطابعها المهنيّ.

ذ. تتعدّد الآراء بخصوص جهود دول الجوار في حلّ مشكل انقسام المؤسّسة العسكريّة، ففي حين يرحبّ بها البعض فإنّ البعض الآخر يعتبر أن مسائل حساسة على غرار توحيد المؤسّسة العسكريّة يجب أن تبقى موضوعاً ليبيًا ليبيًا.

ر. الأفراد المنضوون داخل المجموعات المسلّحة لا يمكنهم الاندماج في المؤسّسة العسكريّة وفي الأجهزة الأمنيّة المستأمنة على أمن الوطن إلاّ بعد تلقي التدريب الفيّي والمهني الملائم، وبرزت بهذا الخصوص توصيات بأن لا يتمّ إدماجهم إلاّ على أساس فرديّ.

ز. إنّ ضيّاط المؤسّسة العسكريّة الليبيّة ينحدرون من كلّ مناطق ليبيا وهو ما يمكن أن يجعلهم نواة المؤسّسة العسكريّة المهنيّة والموحدة المنشودة، إذ كثيراً ما تمّ تجاهل هؤلاء الضيّاط وتهميشه دورهم في كلّ محاولات توحيد المؤسّسة العسكريّة، وقد عبرّ المشاركون عنأملهم في أن تتمّ الاستفادة من الضيّاط ذوي الخبرة في كلّ مناطق البلاد.

س. يجب أن تكون الوحدات العسكريّة مختلطة وممثّلة لكلّ المناطق وأن تبتعد عن كلّ ما يمكن أن يهدّد الطّابع الوطنيّ واللا فئويّ للمؤسّسة العسكريّة.

## 5.5 خامساً: حماية الثّروات والمقدّرات الوطنيّة الليبيّة:

أ. يمثّل إنعاش الاقتصاد أولويّة قصوى للشعب الليبي الذي يعاني منذ بداية الأزمة القائمة من وضع معيشيّ صعب، وقد انبعثت عن اجتماعات المسار التّشاوريّ مجموعة من الاقتراحات نسق منها ما يلي:

- حماية المؤسّسات الوطنيّة المسؤولة عن إدارة الموارد الوطنيّة الاستراتيجيّة، لا سيّما الشركة الوطنيّة للنّفط، من كلّ التّهديدات وعمليّات الابتزاز التي من شأنها إعاقة نشاطها أو الحيلولة دون القيام بمهامها الموكّلة لها. كما يجب اعتبار كلّ المجموعات المسؤولة عن هذه الممارسات وعن عمليّات الابتزاز مجموعات خارج القانون واتّخاذ كلّ الإجراءات الرّدعية الالزامّة.

- تطلّب الوضع الاقتصادي في ليبيا المباشرة في القيام بإصلاحات تمكن في المدى المنظور من تفادي كلّ أشكال الإهانة والتّبذير، ويجب أن تشمل هذه الإصلاحات منظومة الأجور وسياسات التّوظيف في القطاع العامّ. كما يجب أن تشمل هذه الإصلاحات القطاع المالي والبنكي بالإضافة إلى اتّخاذ كلّ الإجراءات الضّامنة لحقّ الليبيّين في الكرامة فضلاً عن حقوق الأجيال القادمة في الثّروات الوطنيّة.

- بهدف وضع حدّ لاقتصاد الرّيع والغنيمة وتشجيع المبادرة الخاصّة، يجب إزالة كلّ العارقيل أمام الاستثمار الخاصّ وتوفير كلّ الفرص الاقتصاديّة الممكّنة خاصّة للشباب المعرّض لخطر الجماعات العنيفة وأغراءات حمل السلاح.

- يجب القيام بإجراءات عاجلة لحل مشكلة التضخم والسيطرة وكل أشكال التلاعب بسعر صرف الدينار الليبي. وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة بالخبرات الفنية للمجموعة الدولية قصد التأسيس لسياسة نقدية متوازنة ودائمة.
  - يجب احترام إجراءات تعاقدية شفافة في كل الصفقات التي تعقدها الدولة للحد من مظاهر الفساد وسوء استعمال موارد الدولة.
  - ب. يجب أن توفر المجموعة الدولية الدعم والإسناد الفنيين اللازمين لمساعدة الليبيين في تسيير مواردهم وثرواتهم بطريقة شفافة وناجعة، بما في ذلك المساعدة في القدرات الرقابية وأدوات متابعة وتقدير الموارنة. يمكن للمجموعة الدولية أن تلعب دوراً مهماً في إسناد جهود هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة ومكتب النائب العام بالإضافة إلى الهيئات القضائية وبقية الأجهزة الرقابية.
- 6.5 سادسا: التوزيع العادل للثروات وعوائد الموارد الليبية:**
- أ. إن غياب منظومة واضحة وعادلة لتوزيع الموارد وعوائد الثروات الوطنية يمثل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في ليبيا.
  - ب. لا يجب أن تقتصر الموازنة العامة على التفقات المرصودة للسلطات المركزية في كل أنحاء البلاد، وهو ما يقتضي أن تتضمن الموازنة السنوية ما يلي:
    - تخصيص موارد مالية للبلديات مع اعتماد جملة من المعايير الموضوعية على غرار معيار الكثافة السكانية.
    - توزيع موارد مالية على البلديات أو مجموعة بلدات (في غياب المحافظات) بهدف إنجاز مشاريع تنموية وإعادة الإعمار وتهيئة البنية التحتية وذلك على أساس تشخيص موضوعي للحاجيات في كل منطقة.
    - رصد جزء من عائدات الثروات الوطنية في تنمية المناطق المنتجة للنفط والتي تعاني من مشاكل بيئية وصحية متفاقمة.  - ت. إن الحاجة ملحة لإصلاح الأضرار الناتجة عن تهميش بعض المناطق وذلك على أساس مبدأ العدل والإنصاف وجرح الأضرار المُنجرة عن الظلم التاريخي. ويقتضي ذلك تخصيص موارد مالية لتطوير وإعادة إعمار المناطق الأكثر تهميشاً والأكثر تضرراً من التزاعات القائمة.
  - ث. برزت أسئلة عديدة حول قدرة البلديات في الوضع الراهن على إدارة وتسخير موارذنات مالية، وهو ما يتطلب تقوية القدرات الفنية للبلديات وتدعمها آليات المراقبة والمتابعة قصد تفادي انتقال آفة الفساد إلى المستويات المحلية.
- 7.5 سابعا: تكريس الحكم المحلي والدور القوي للبلديات:**
- أ. تمثل البلديات عملاً رئيسياً من عوامل الاستقرار في ليبيا وهو ما يستوجب تكريس حكم لامركزي، ذلك أنَّ المركزية المفرطة التي ميزت الحكم طوال عقود في ليبيا أدت إلى مشاكل لا يزال الليبيون يعانون منها إلى اليوم، ويستدعي ذلك نقل جزء مهم من صلاحيات الوزارات والقطاعات إلى البلديات.
  - ب. إن نجاح الامركزية يرتبط بتقوية قدرات البلديات ودعم خبراتها، كما يمكن إعادة النظر في الحدود الإدارية القائمة للبلديات بما يجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي والديمغرافي والجغرافي.

ت. في غياب المحافظات وفي ظل تعطل اضطلاعها بمسؤولياتها، يجب العمل على إيجاد آليات تمكّن من العمل المشترك بين البلديات والتضامن بينها قصد تفادي الإهانة والسمّاح بديمومة أكبر للمشاريع التي يتم العمل عليها. وعلى هذا الأساس، يجدر العمل على تأسيس حقيقي "للمجلس الأعلى للإدارة المحلية" كما نصّ على ذلك الاتفاق السياسي الليبي لسنة 2015، إذ يمكن لهذا المجلس أن يدعم البلديات القائمة ويسهّل تكريس اللامركزية الفعلية باعتباره جسراً بين البلديات والحكومة. ولضمان حسن سير أعماله يمكن أن يضمّ هذا

الجسم المُنتخبين المحليين وممثّلي الأجسام الوطنية والسلطات المركزية بالإضافة إلى الخبراء.

ث. البلديات هي الأجسام الأكثر اطلاعاً على الحاجيات اليومية للمواطنين ويجب إشراكها فعلياً في تقديم الخدمات وتوزيع الموارد على المواطنين.

ج. يجب أن تلعب البلديات دوراً مهماً في حفظ الأمن سواء عبر المساعدة على التعامل مع الخصوصيات المحلية أو إسداء النّصّح وإبداء الرأي.

ح. العلاقة بين الحكم المحلي والحكم المركزي هي علاقة تكاملية إذ يقوّي كلّ منهما عمل الآخر، وعلى هذا الأساس يجب أن يتم تشريف الأجسام المحلية في إعداد الموازنات والخطط الاستراتيجية على المستوى المركزي.

خ. ضرورة تحديد البلديات عن المعارض السياسية وهو ما يستوجب أن تكون صلاحياتها خدمية خالصة.

د. إنّ منظومة دعم بعض المواد الأساسية على غرار الوقود لا تصل إلى مستحقيها وهو ما يستوجب التفكير في منظومة دعم مباشر للأفراد والعائلات عبر البلديات والقطع مع المنظومة المركزية القائمة والتي تؤدي إلى ظواهر فساد متعدّدة.

ذ. يجب توفير الموازنات والمستحقات المالية للبلديات دون تأخير كما يجب تغيير التشريعات والقوانين القائمة بالشكل الذي يسهّل عمل البلديات وتسيير مواردها المالية. كما يجب أن تترافق هذه التغييرات مع دعم فني وتدريجي للبلديات بما يمكنها من تحمل مسؤولياتها على أحسن وجه.

#### 8.5 ثامناً: إنتهاء المرحلة الانتقالية:

أ. ضرورة إنتهاء المرحلة الانتقالية والتّوصل سريعاً إلى وضع مستقرّ ودائم.

ب. أدى فشل المُنتخبين في التّوصل إلى مخرج من الأزمة القائمة إلى إحساس الليبيين بأنّهم في انتقال لا ينتهي، وهو ما يستدعي أن تعمل كلّ الأجسام المُنتخبة على اغتنام الفرصة التّاريخية لإيجاد مخرج مُشرّف من المأزق الحالي.

ث. ضرورة التّوصل إلى دستور توافقٍ مُكتمل البناء يتم إقراره عبر التّشاور بعيداً عن كلّ التّأثيرات والتّهديدات والتّدخلات بما يدعم الوحدة الوطنية.

ج. في سياق اجتماعات المسار التّشاوري تعددت الآراء بخصوص مشروع الدّستوري الحالي. إذ عبر بعض المشاركين عن تطلعهم للتّوصل إلى دستور مُكتمل البناء عبر الاستفتاء على مشروع الدّستور الحالي وهو ما يتطلّب المسارعة في استصدار قانون الاستفتاء. في المقابل اعتبر قسم آخر من المشاركين أنّ هذا الاستفتاء من شأنه أن يوّتر الوضع السياسي ويفاقم من الأزمة الحالية.

ج. في حال تعذر التّوافق على دستور مُكتمل البناء، ينّفق الليبيون على ضرورة التّوصل إلى أساس دستوري يتم إجراء الانتخابات على أساسه. و بهذا الصّدد يدعى بعض المشاركين إلى العودة إلى دستور سنة 1951 أو دستور 1951 المُعدّ سنة 1963 كأساس دستوري، في حين يدعى البعض الآخر إلى تنظيم الانتخابات على أساس الإعلان الدّستوري لـ 2011 المُعدّ سنة 2014. وفي سياق مختلف النقاشات

والمشاورات ببرزت آراء تدعوا للاستفتاء على الفصول المتعلقة بتنظيم السلطات في مشروع الدّستور الحالي بما يسمح بتنظيم انتخابات تؤدي إلى وضع دائم يسمح بحوار ليبيٌّ ليبيٌّ حول الدّستور النهائي.

ح. الرفض المطلق لأيّ مخرج دستوريٍّ يُخِير الشّعب الليبيٍّ بين احتمالي الاستقرار أو الفوضى، وهم يتطلّعون بهذا المعنى إلى خارطة طريق تضعهم بين خيارين: الاستقرار أو الاستقرار أيّاً تكون الصّيغة والأشكال.

خ. في كلّ الحالات، يجب مراجعة وتطوير الأجزاء التي يتمّ اختيارها كأساس دستوريٍّ من طرف خبراء من الأقاليم الثلاثة تُكْلفُهم بذلك الأجسام المُنتَخِبة، وقد تمّ التعبير عن هذا المقترن من طرف كلّ من دعوا إلى إجراء استفتاء على أجزاء من مشروع الدستور الحالي.

د. في سياق انتهاء العهدة الانتخابية لجّل البلديّات نهاية سنة 2018، يجدر التّعجّيل بإجراء الانتخابات البلديّة وهو ما قد يتطلّب العمل بالفصول المتعلقة باللّامركزيّة من مشروع الدّستور الحالي، وفي حال تعذر ذلك يمكن العودة إلى الإعلان الدّستوريٍّ والقوانين القائمة.

#### 9.5 تاسعاً: الانتخابات الشفافة والتزكيّة والأمنة:

أ. إنّ تنظيم الانتخابات يمثّل المؤشر الحقيقي على نهاية المرحلة الانتقالية، وفي حال لم تسمح الظروف الأمنية والسياسيّة الراهنة بذلك فإنه يجب البحث عن مخرج غير انتخابي للأزمة القائمة.

ب. يجب إزالة كلّ الحاجز أمام مشاركة الليبيّين في العملية الانتخابية ترشّحاً واقتراعاً، ويشمل ذلك تبسيط شروط التّرشّح. وفي هذا الإطار، تمّت الإشارة إلى أنّ مرحلة العزل السياسي لأنصار النّظام السّابق قد ولّت كما أنّ حقّ التّرشّح في الانتخابات لا يجب أن يشمل من تورّطوا في ارتكاب جرائم خطيرة في حقّ الليبيّين والإنسانية.

ت. يجب توزيع المقاعد بين المناطق في أيّ انتخابات مقبلة بطريقة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار المعيارين السكاني والجغرافي وغيرها من المعايير الموضوعية.

ث. تمّت الإشارة إلى مسألة حرمان قسم من الليبيّين من الهويّات والأرقام الوطنية كما عبر البعض عن خشيتهم من توطين بعض الأجانب المقيمين في ليبيا بطريقة غير شرعية ومنهم وثائق هوية وطنية مزورة. وبصفة عامة فإنّ هذه المسألة تحتاج إلى تشخيص محدّد وإلى معالجتها بشكل دقيق.

ج. ضرورة الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية وهو ما يتطلّب تشريعات محدّدة بهذا الخصوص. ويمكن اشتراط كشف ماليٍّ لكلّ المرشّحين في الانتخابات.

ح. ضرورة تنظيم الانتخابات في أحسن الظروف الأمنية والسياسيّة والقانونيّة والتي يمكن توفيرها في حال تمّ العمل على النقاط المشار إليها أعلاه.

#### 10.5 عاشراً: المصالحة الوطنية:

أ. أهميّة المصالحة الوطنية باعتبارها ضرورة للاستقرار في المدى القصير وإعادة بناء الدولة على أسس السيادة والوحدة والسلم الأهليّة في المدى المتوسط والطويل.

ب. إنّ مسار المصالحة الوطنية يجب أن يتمّ داخل ليبيا وبين الليبيّين دون أيّ تدخل خارجيٍّ ومع مراعاة الخصوصيّات المحليّة. كما يمكن لهذا المسار أن يُكمل بالنجاح إذا ما تمعن القائمون عليه في تراث الأجداد والأعراف والتقاليد الليبيّة الأصيلة وإذا ما تضافرت جهود حكماء ليبيا شيباً وشباباً.

ت. يمكن للسلطات الليبية والمجموعة الدولية أن تساهم في توفير أحسن الظروف لنجاح الليبيين في المضي قدما في مصالحاتهم الوطنية.

ث. إن تحقيق المصالحة الوطنية يستوجب جبر الخواطر قبل الأضرار، كما يجب العمل على التعويض للمدن والمناطق التي عانت الأمرّين بسبب الأزمة منذ سنة 2011، وقد دعا المشاركون بهذا الخصوص إلى توفير الموارد المالية الضرورية لإعادة إعمار هذه المدن وتعويض ضحايا هذه الأحداث.

ج. إن المصالحة تمثل ركناً رئيسياً من أركان مسار المصالحة الوطنية، وأن ذلك لا ينفي الحق في التقاضي متى توفرت شروط الاستقرار والوحدة ووجود مؤسسات سيادية، ويمكن لهذا التقاضي أن يتم في إطار منظومة عدالة تصالحية يختارها الليبيون.



## 6. الملحقات



## 6. الملحقات

### 1.6 المنهجية

#### 1.1.6 تصميم العملية التشاورية ومراحلها الرئيسية

ارتکز تصميم العملية التشاورية أو بالأحرى هندستها على ثلاث مراحل رئيسية: (أ) بلوحة الأجندة والأسئلة التوجيهية بالاستناد إلى خطة عمل الأمم المتحدة بما هي أساس مرجعى للعملية التشاورية، (ب) تنظيم الاجتماعات التشاورية وفتح النقاش العام التفاعلي للمشاركين في المدن التي شملتها العملية (و) توسيع دائرة المشاركة عبر كل الوسائل الإعلامية والتواصلية المتاحة وصولا إلى تجميع كل الآراء والتوصيات ونشرها وتلخيصها.

#### الأسئلة التوجيهية للمسار التشاوري: إطار تفاعلي ومن لتأثير الحوارات

في إطار اضطلاعه بمهمة تنظيم اجتماعات المسار التشاوري، عمل مركز الحوار الإنساني على بلوحة جملة من الأسئلة الإرشادية التي من شأنها أن تُيسّر الحوارات بين الليبيين وتشكل أساساً منهجياً للمسار برمته. وقد تناولت هذه الأسئلة القضايا الأكثر إلحاضاً من منظور الليبيين: أولويات الحكم، الأمان والدفاع، آليات الحكم الرشيد وتوزيع السلطات، المصالحة الوطنية والعملية الدستورية والانتخابية. ولما كانت تصورات الليبيين وأفكارهم بخصوص ما يجب أن يطرحه المسار التشاوري من أسئلة ويشيره من قضايا متعددة ومتعددة، فقد حرصت الجهة المنظمة على التشاور مع أوسع طيف ممكن من الأطراف الفاعلة الليبية في تحديد الأجندة المطروحة، بيد أنَّ هذا التشاور المُسبق وعلى اتساع نطاقه لم يَحُل دون تفاعل الليبيين مع الأسئلة المقترحة في غضون مُختلف الاجتماعات وتقديم بعض الرؤى النقدية بما أثرى النقاش ومكن من طرق أبواب ومواضيع ذات أبعاد وطنية رئيسية وخصوصيات محلية شديدة الأهمية. وعليه ومن زاوية عملية، لم تكن الأسئلة الإرشادية المطروحة على المشاركين إطاراً منهجياً جامداً بقدر ما كان إطاراً تفاعلياً وдинاميكياً، وهو الأمر الذي كرس الطابع التشاركي لهذا المسار وعزّز من تملُّك الليبيين له.

#### الاجتماعات التشاورية: مرآة تعكس تنوع القوى الحية الليبية وتصميمها على بناء الوطن

إذا كان مركز الحوار الإنساني قد بادر في بعض الأحيان بالاتصال بمعتملي المدن لحثّهم على تنظيم الاجتماعات التشاورية، فإنَّ الليبيين هم الذين بادروا في كثير من الأحيان بالاتصال بالمركز وطلب الدعم اللوجستي والتنظيمي بُغية تنظيم اجتماعهم الخاص بهم بطريقة تلقائية ووفق الترتيبات الأكثر ملاءمة لسياقهم المحلي. كما أنَّ مركز الحوار الإنساني، الذي حضر ممثلاً جل الاجتماعات حرصاً على توفير أفضل الظروف لضمان احترام الأركان الرئيسية للإطار المنهجي والأجندة الموضوعة للحوار، لم يُدْخِر جهداً في الاستجابة لكل طلبات تنظيم الملتقى الوطني وتوفير شروط الإعداد الجيد وبلوحة التقارير والمخرجات بطريقة أمينة لا لشكل المساهمات فقط وإنما لروحها ومعانيها العميقه المتصلة بما رسخ في ضمائر الليبيين من قناعات وتصورات منذ بداية الأزمة.

#### المشاركة: توفير أفضل شروط المشاركة الفعالة

رغم أنَّ المشاركة في المسار التشاوري كانت مفتوحة لعموم الليبيين دون دعوة أو معايير مُسبقة فضلاً عن كون الجهة المنظمة قد حرصت على أن يطّلع أكبر عدد ممكن من الليبيين على مواعيد عقد الاجتماعات ومكانها، فإنَّه لا مناص من الإقرار بأنَّ جل المشاركين كانوا من صناع الرأي المحلي والمُنتخبين وبصفة أشمل الشخصيات والأطراف المؤثرة محلياً. وحرصاً منه على أن يعبر المسار شكلاً ومضموناً عن كل الليبيين وأن يكون دامجاً لكل فئاتهم ومكوناتهم، فقد عمل مركز الحوار الإنساني على تنظيم فعاليات مُوجهة إلى فئات بعينها لم تشملها العملية السياسية بالقدر الكاف، على غرار المُهجرين والنساء وشباب الجامعات والمدن النائية. كما استجاب المركز لبعض الطلبات الخاصة، إذ ونظراً لبعض الحالات الاستثنائية التي تتعذر فيها مشاركة بعض المجموعات

في مناطقها، تم تنظيم اجتماعات منفصلة في نفس المنطقة. وفي نفس الإطار، استجاب المركز لطلب عقد بعض الاجتماعات المتعلقة بقطاعات أو محاورها.

وبهدف لم شمل أكبر عدد ممكناً من الليبيين، عمل مركز الحوار الإنساني - لا سيما في المدن الرئيسية التي تتميز بقل ديمغرافي مهم - على تنظيم أكثر من اجتماع واحد، وفي كل المدن التي مر بها المسار التشاوري، كان التواصل الدائم والأخوي مع الفاعلين الرسميين والمحليين هو القاعدة في تنظيم الاجتماعات وإنجاحها.

على أنّ الوضع الأمني الهش وبعض العوائق اللوجستية والعملية قد حالت دون تنظيم اجتماعات تشاورية في بعض المناطق، كما أنّ ظروف التنقل وعامل الزمن قد منع عديد الشخصيات من المفكّرين والذّهب الليبيّة المتميّزة من الحضور في الاجتماعات وهو ما مثّل حافزاً رئيساً للجهد الذي بذلته الجهة المنظمة - ولعلّها وفّقت فيه - في ترويج أدوات التواصل عبر موقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي.

#### 2.1.6 الاستراتيجية التّواصلية

##### ال التواصل المباشر:

رغم ما ينطوي عليه الظرف الليبي الراهن من محاذير شتى، فإنّ الجهة المنظمة للمسار التشاوري تمكّنت من بناء قنوات اتصالية مباشرة مع بنات وأبناء الشعب الليبي داخل المدن والقرى الليبية، إذ مثّلت البلديات والمؤسسات التي أشرفت على تنسيق الاجتماعات مراكز جذب للبيّن ومنظّماً لنشر المُعطيات حول زمن ومكان انعقاد الاجتماعات والأجندة المطروحة. وكثيراً ما اتسّع نطاق هذا التواصل المباشر ليشمل لقاءات ثنائية مع القادة ووسائل الإعلام المحلية الإذاعية والصحفية والتلفزيونية فضلاً عن تطوع الليبيين وسعّيهم الدّرّوب لنشر اللوحة الإعلانية والإخبارية والإشهار للجتماع قبل انعقاده باعتباره حدثاً ليبياً محلياً متميّزاً، كما حرص الفريق الإعلامي على الإعلام عن تفاصيل الاجتماع قبل انعقاده بـ48 ساعة على الأقل.

إنّ مرحلة التّحضير للجلسات التشاورية وعقد الاجتماع في حد ذاته - وبمعزل عن مُخرجاته ومضامينه - مثلّ نجاحاً لليبيا والليبيين وأضفت على الحياة الوطنية والمحليّة الليبية طابعاً تاريخياً، إذ مثّل كلّ اجتماع في كلّ مدينة وأيّاً كان عدد الحاضرين صوت لليبيا التي ترفض الاستسلام للتشتّت والتّقسيم والعجز وتؤبّي إلاّ أن تمضي قدماً إلى مستقبلها بإرادة بناتها وأبنائها المُتحدين لا تفرّقهم فتنّة ولا تُبعدهم جغرافياً.

ولقد مثّلت الاجتماعات لقاءاً وطنياً شمل كلّ المدن الليبية من كلّ المناطق، وسنضع للقارئ فيما يلي لمحّة عن الاجتماعات التّشاركيّة من حيث مكان انعقادها وخصائص المشاركة من حيث عدد الحاضرين.

##### المشاركة الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي

مثّلت المشاركة الافتراضية عملاً رئيسياً من عوامل الدّفع بالمسار التشاوري للملتقى الوطني إذ مثّلت ما يزيد على 30% من إجمالي المساهمات والمشاركات في هذه العملية التّشاورية، بلغ عدد التّفاعلات مع المسار في كلّ مراحله على الانترنت ما يزيد على 485 ألف تفاعلاً.

وبالإضافة إلى كون هذا المجال الافتراضي قد مكّن من توسيع الفئة المستهدفة بالاستراتيجية التّواصلية لمركز الحوار الإنساني بصفته الجهة المنظمة للملتقى الوطني، فإنّ أهمّية وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات المشاركة الافتراضية تكمن أيضاً فيما أتاحته من إمكانيات المُساهمة الفكرية الرّصينة والمكتوبة. إذ استقبلت الجهة المنظمة عبر البريد الإلكتروني ما يزيد على 2000 ردّاً مكتوباً ومفصلاً على الأسئلة التوجيهية كرس أصحابها وقتاً وجهداً ثمينين في بلوغتها وتحريرها، وفي نفس الإطار نجحت الحملة الاتّصالية على وسائل التواصل الاجتماعي في تحشيد أعداد مهمّة من الليبيين بلغت ما يقارب 131 ألف على الفايسبوك و1750 على التويتر، وجدير بالذكر أنّ هذا الموقّع الأخير ليس واسع الانتشار بين الليبيين.

### 3.1.6 المسار التّشاوري للملتقى الوطني: أدوات المتابعة والتّوثيق

حرصت الجهة المنظمة للمسار التّشاوري على توفير كل مُطلبات توثيق المسار التّشاوري وضمانات مصداقيته. ورغم عدم نشرها حفاظاً على المعطيات الشخصية، فقد تم إعداد قائمة إسمية بكل المشاركين بما يثبت أنّهم مواطنون ليبيون، وكذلك الشأن بالنسبة للمشاركات المكتوبة الواردة عبر الموقع الإلكتروني والتي تم اتخاذ كل الإجراءات التقنية الضامنة للطابع السيادي الليبي للمسار ولعدم استعمال المسار التّشاوري المفتوح لغايات التأثير الخارجي على عملية تشاورية ليبية.

وبهدف توثيق وأرشفة كل مخرجات المسار، فقد تم العمل على إعداد تقرير خاص بكل اجتماع تشاوري فضلاً عن الصّور، وقد تم حفظ كل هذه التّقارير في الموقع الإلكتروني الخاصة بالمسار التّشاوري [www.multaqawatani.ly](http://www.multaqawatani.ly)

#### نشر تقارير الاجتماعات وتلخيصها

قامت الجهة المنظمة للمسار التّشاوري بجمع التّقارير الصادرة عن كل اجتماع تشاوري والتي قام المشاركون في أغلب الأحيان بالتوافق على المُكلّفين بصياغتها بما يجمع ويتوّقّع كل المخرجات المنبثقة عن نقاشاتهم. وعلى إثر ذلك، يضع مركز الحوار الإنساني كل التّقارير في صيغتها الأصلية كما أرسالها القائمون عليها على الموقع [www.multaqawatani.ly](http://www.multaqawatani.ly). وفي مرحلة ثانية ولتسهيل الاطلاع على التّقارير للقارئ الليبي ولكل مهتمّ بمخرجات المسار، يقوم المركز بمراجعة النسخ الأصلية وتلخيصها ونشر كل ذلك مرفقاً بما يتوفّر من تقارير إعلامية تم إعدادها بمناسبة الاجتماعات التّشاورية.

وبعد استلام كل التّقارير المنبثقة عن الاجتماعات التّشاورية، قام مركز الحوار الإنساني بتسليم ملخص أولى لمخرجات المسار للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وذلك بتاريخ 11 تموز/يوليو 2018، ويشمل هذا الملخص «المبادئ الرئيسية المنبثقة عن المسار التّشاوري» التي يتضمنها هذا التّقرير.

### 4.1.6 منهجية إعداد التّقرير النهائي

تم إعداد هذا التّقرير النهائي بهدف تلخيص المُخرجات المنبثقة عن اجتماعات المسار التّشاوري، وإن لا يُجمع التّقرير كل ما ورد من آراء ومقترنات فإنّ القارئ سيلاحظ أنه قد تم التّعبير عن كل التّوجهات دون استثناء وإن تعددت صيغ التّعبير عن كل توجّه أو فكرة. إنّ تجميع وتلخيص كل التّقارير المنبثقة عن المسار التّشاوري لا يمكن إلا أن يؤكّد على فكرة رئيسية ذات أهمية بالغة لحاضر ليبيا ومستقبلها: إنّ النقاط التي يتوافق عليها الليبيون متعددة وأكثر أهمية من كل نقاط الخلاف. على أن توحّي أقصى درجات الشفافية والأمانة، يحتم إلقاء نقاط الاختلاف والمقترحات المتنوعة ما تستحقه من مكانة في هذا التّقرير. وعلى هذا الأساس، سيلاحظ القارئ الكريم أنه - وفي كل المسائل - تم التمييز بين المستويات التالية:

النقاط التي يتحقق عليها كل أو جل المشاركين في المسار التّشاوري.

النقاط المطروحة للتشاور أي تلك التي طرحت من بعض المشاركين ولم يتم الاتفاق أو الاختلاف معها.  
النقاط الخلافية والتي تشتمل على آراء متعددة ومتعددة.

كما تُذكر الجهة المُيسّرة للمسار التّشاوري بأنّ العملية التّشاورية ليست سبراً كهياً للآراء ولا هي دراسة اجتماعية أكاديمية تزعم لنفسها المصداقية العلمية، ولكنّ ثراء المشاركة وتنوعها كيماً وأهميتها كاماً قد يعطي لخلاصات هذا التّقرير أهمية سياسية استثنائية في السياق الحالي في ليبيا.

## 2.6 أسئلة إرشادية

يمكن الاطلاع على الأسئلة الإرشادية عبر الإنترن特 على موقع [www.multaqawatani.ly](http://www.multaqawatani.ly) كما تجدون أدناه جدول أعمال كل المجتمعات التشاورية والتي تضمنت أربعة بنود: أولويات الحكومة والأمن والدفاع ، وتوزيع السلطات والعملية الدستورية والانتخابية.

البند
مقدمة
<b>أولويات الحكومة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- في سياق الأزمة الراهنة، ما هي الأوليات الأكثر إلحاحا واستعجالا على المستويين الوطني والملي؟</li> <li>- ما الذي يجب أن يشكل أولويات العمل الحكومي على المدى القصير والمتوسط (من سنة إلى ثلاثة سنوات)؟</li> <li>- ماهي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية؟</li> </ul>
<b>استراحة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأمن والدفاع</li> <li>- ماهي البدائ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟</li> <li>- ماهي البدائ والمهام الأساسية التي يجب أن تشكل ركيزة الشرطة الليبية وبقية المؤسسات الأمنية؟</li> <li>- ماهي الشروط وماهي الآلية المُتَلَى لإدماج الأفراد المنضوين في المجموعات المسلحة القائمة داخل المؤسسات العسكرية والأمنية الوطنية الموحدة؟</li> <li>- ماهي الشروط والحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس والناجع لكل مظاهر التسلح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة لا ينعكس ذلك سلبيا على أمن الليبيين؟</li> </ul>
<b>الغداء</b>
<b>توزيع السلطات</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ما هي المعايير والمواصفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعينات الحكومية والوظائف العليا؟</li> <li>- ما هي مهام المؤسسات المحلية والبلديات وما هو نطاق صلاحياتها؟</li> <li>- ما هي مهام الحكومة المركزية وما هو نطاق صلاحياتها؟</li> <li>- ما هي المؤسسات الأجر والأكثر أهلية للإشراف على توزيع الموارد والخدمات بين المواطنين بطريقة عادلة وشفافة وفعالة؟</li> <li>- ماهي الآليات والشروط التي تسمح بتعزيز وحدة ونزاهة وحياد المؤسسات الوطنية الليبية السيادية على غرار البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط؟</li> <li>- ماهي المعايير والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية وصرف الميزانيات؟</li> <li>- ما هي الآليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز والنفط والأصول والاستثمارات السيادية من الذهب وسوء التصرف والاستغلال الفئوي أو السياسي؟</li> <li>- كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتواافق مع المصالحة الوطنية الليبية؟</li> </ul>
<b>استراحة</b>
<b>العملية الدستورية والمسار الانتخابي</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والاثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم؟</li> <li>- ما هو الشكل الأمثل للمضي قدما في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستورا توافقياً ودائماً للبيتين؟</li> <li>- ما هي الشروط الواجب توفيرها للتوصل إلى انتخابات ذات مصداقية وتحظى بالإجماع الوطني؟</li> </ul>
<b>التعليقات على الجلسة العامة</b>

### 3.6 المشاركة في المسار التشاوري للملتقى الوطني

#### جدول الدورات والمشاركة في الجلسات

الجدول 1: عدد المشاركين في كل اجتماع

الاجتماع	التاريخ	عدد المشاركين
	05.04.2018	72
	05-07.04.2018	161
بنغازي : مجموعة العمل: التكتل الإتحادي الوطني (الفدرالي)	13.04.2018	30
بنغازي : مجموعة من شباب المعاهد العليا وطلبة الدراسات العليا قسم العلوم السياسية بنغازي	13.04.2018	30
بنغازي: مجموعة العمل: النساء	17.04.2018	31
بنغازي : مجموعة العمل : الشيوخ	18.04.2018	30
بنغازي : مجموعة العمل : منظمة بنا	21.04.2018	30
بنغازي : مجموعة العمل : تجمع شباب ساحة الكيلش	23.04.2018	30
بنغازي : مجموعة العمل: شباب جامعة السلام (المجموعة 2)	25.04.2018	32
بنغازي : الإتحاد النسائي الفيدرالي	25.04.2018	30
بنغازي: مجموعة العمل: التكتل الديمقراطي الوطني	27.04.2018	30
بنغازي: مجموعة العمل: اتحاد مجالس الحكماء والشوري	04.05.2018	30
بنغازي: مجموعة العمل: منظمة الحقوق للتنمية البشرية وحقوق الإنسان	11.05.2018	9
بنغازي: مجموعة العمل: الشباب (المجموعة 3)	22.05.2018	30
بنغازي: مجموعة العمل: الشباب (المجموعة 4)	23.05.2018	30
وادي الشاطئ	07.04.2018	46
غريان	07.04.2018	75
أبو سليم	10.04.2018	350
قطرون	10.04.2018	55
غات	12.04.2018	29
مرزق	12.04.2018	42
أوباري	14.04.2018	41
وردامه	19.04.2018	50
شحات	21.04.2018	50
الجبل الأخضر	22.04.2018	30
البيضاء (فعالية نسائية)	23.04.2018	11
الزنتان	24.04.2018	63
جنزور	25.04.2018	137

الاجتماع	التاريخ	عدد المشاركين
طرابلس (فعالية نسائية)	28.04.2018	30
يفرن	28.04.2018	40
يفرن مجموعة العمل: إتحاد توماست لمؤسسات المجتمع المدني	13.05.2018	10
جالو	30.04.2018	30
تراغن	03.05.2018	38
أوباري (فعالية نسائية)	05.05.2018	47
ترهونة	05.05.2018	80
سبها المركز	08.05.2018	58
جادو	08.05.2018	85
سبها	09.05.2018	8
طرابلس المدينة	09.05.2018	127
مجموعة العمل في طرابلس: كلية الحقوق في طرابلس	30.05.2018	76
تمنهنت	10.05.2018	50
غدامس	10.05.2018	52
الخمس	10.05.2018	91
تونس (فعالية نسائية)	12.05.2018	70
وادي أول	12.05.2018	97
طرابلس / ممثلي نازحي ومهجري مناطق مختلفة	12.05.2018	99
تونس (فعالية للشباب)	14.05.2018	20
مرزق (فعالية متابعة)	27.05.2018	30
أوباري (فعالية متابعة)	28.05.2018	40
سبها المركز (فعالية متابعة)	29.05.2018	40
سبها (فعالية نسائية)	30.05.2018	150
تونس	08.06.2018	36
طبرق (فعالية نسائية)	09.06.2018	40
طبرق	10.06.2018	136
طبرق : مجموعة العمل 1	05.05.2018	14
طبرق : مجموعة العمل 2	02.06.2018	22
طبرق : مجموعة العمل : الاتحاد الشبابي الفيدرالي	02.06.2018	30
سوق الجمعة 1	19.06.2018	114
بدر التيجي	21.06.2018	55
سوق الجمعة 2 (فعالية متابعة)	22.06.2018	20

الاجتماع	التاريخ	عدد المشاركين
يفرن (فعالية نسائية)	23.06.2018	57
سرت	23.06.2018	65
أدرني الشاطئ	27.06.2018	137
طبرق (فعالية متابعة)	27.06.2018	690
تاجوراء	28.06.2018	144
الزاوية	30.06.2018	20
مصراتة	30.06.2018	120
القاهرة	03.07.2018	80
جبهة النضال الوطني	03.07.2018	30
بني وليد	03.07.2018	70
إسطنبول	04.07.2018	28
الكفره 1	05.07.2018	40
الكفره 2	05.07.2018	40
السواني	05.07.2018	200
الجفره	07.07.2018	30
تازربو	07.07.2018	25
لندن	08.07.2018	63
المجموع		5258

### المشاركة عبر الإنترنٌت

الجدول 2: عدد المساهمات عبر الإنترنٌت

مجموع المشاركات الالكترونية	عدد المساهمات عبر البريد الكتروني وموقع التواصل الاجتماعي	عدد المشاركات عبر الموقع الالكتروني
2006	300	1706

الجدول 3: عدد المساهمات عبر موقع التواصل الاجتماعي

العدد الجملي لزوار صفحات موقع التواصل الاجتماعي للمسار	عدد المتابعين على حساب التويتر	عدد المتابعين على صفحة الفايسبوك
1.8 مليون ليبي	1800 متابع	131 ألف متابع

#### 4.6 قائمة الموقع الخاصة بالمسار التشاوري للملتقى الوطني

الموقع الكتروني: [www.multaqawatani.ly](http://www.multaqawatani.ly)

فيسبوك: [www.facebook.com/Multaqa.Libya](http://www.facebook.com/Multaqa.Libya)

تويتر: [www.twitter.com/MultaqaLibya](http://www.twitter.com/MultaqaLibya)

فليكر (عرض الصور): [www.flickr.com/photos/163899107@N06/albums](http://www.flickr.com/photos/163899107@N06/albums)

يوتيوب (عرض الفيديو): [www.youtube.com/channel/UC0gfqKwdUxannXKeoln61RA](http://www.youtube.com/channel/UC0gfqKwdUxannXKeoln61RA)

البريد الإلكتروني:

[info@multaqawatani.ly](mailto:info@multaqawatani.ly) —

[meetings@multaqawatani.ly](mailto:meetings@multaqawatani.ly) —

[participate@multaqawatani.ly](mailto:participate@multaqawatani.ly) —

[pr@multaqawatani.ly](mailto:pr@multaqawatani.ly) —

تم نشر وطبع هذا العمل بدعم مشكور من الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الألمانية. الآراء الواردة في هذا التقرير تُعبّر عن وجهة نظر المشاركين في المسار التشاوري للمُلتقى الوطني والذي عمل على تيسيره وبلوره خلاصاته مركز الحوار الإنساني، وهي لا تعكس في أي حال من الأحوال آراء ووجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو وزارة الخارجية الألمانية.

